الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلمـــي
جامعـــــة 8 مـــــاي 1945- قالمـــة -
كليـــــة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم الاقتصادية

مطبوعـــة بيداغوجيـة *في مقيـاس:*

النظام المصرفي الجزائري

موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعـــــداد:
الأستـــاذة: صليحة عماري

السنة الجامعية: 2020-2021

المحتـوى	الصفحة
فهرس المحتويات	أ
المقدمة	1
المحور التمهيدي- الاطار النظري للنظام البنكي	
تمهيد	2
أولا- مفهوم النظام البنكي	2
ثانيا- أهمية النظام البنكي	5
ثالثا- مؤشرات نمو النظام البنكي وتطوره	9
المحور الأول- نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري (1962-1990)	
تمهيد	12
أولا- النظام البنكي بالجزائر أثناء الاحتلال	12
ثانيا- تحديد معالم النظام البنكي الجزائري (1962-1985)	14
ثالثا- الانطلاق في الإصلاحات البنكية للتحول الى اقتصاد السوق	20
المحور الثاني- تطور النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات والتعديلات المتتالية	
تمهيد	24
أولا- الفلسفة الجديدة للإصلاح البنكي 1990	24
ثانيا- الإصلاحات البنكية في ظل برامج التعديل الهيكلي 1994	30
ثالثا- أهم القوانين والتعديلات التي مست النظام البنكي الجزائري	31
المحور الثالث- آداء النظام البنكي الجزائري 2010-2018	
تمهيد:	35
أولا- تطور نشاط قطاع البنوك في الجزائر من حيث الايداع	35
ثانيا- تطور نشاط قطاع البنوك في الجزائر من حيث الاقراض	41
ثالثا- تحليل الصلابة المالية لقطاع البنوك في الجزائر	46
المحور الرابع- آليات عصرنة النظام البنكي الجزائري	
تمهيد	53

أولا- تبني المعايير الاحترازية الدولية وتطوير أنظمة السلامة البنكية	53
ثانيا- اصلاح المنظومة البنكية المحاسبية	59
ثالثا- التوسع في الصيرفة الاسلامية	62
رابعا- تعزيز الشمول المالي	67
خامسا- تبني الصيرفة الالكترونية	69
المحور السادس- التحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري	
تمهيد	71
أولا- ضعف كفاءة الموارد البشرية البنكية	71
ثانيا- تركز هيكل السوق و انعدام المنافسة	71
ثالثا- تراجع ثقة الأفراد بالمعاملات البنكية	71
رابعا- ضعف البنية التحتية	72
خامسا- عقبات ممارسة المحاسبة البنكية	72
سادسا- ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي	72
سابعا- استعادة السيولة المتداولة بالسوق الموازية	73
ثامنا- محدودية حصة الصيرفة الاسلامية	73
تاسعا- تنامي نسب تعثر القروض البنكية	74
عاشرا- بطء عملية دمج الصيرفة الالكترونية	74
الخاتمة	76

يلعب النظام البنكي دورا كبيرا في توفير الاحتياجات المالية الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية - لاسيما بالدول التي يغيب فيها دور السوق المالي بفعل عدم كفاءتها- وذلك لاعتباره أحد القنوات الهامة والفعالة في تعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة ومردودية.

وعليه فان وجود نظام بنكي قوي ينعكس إيجابا على السياسة الاقتصادية الكلية ويرفع من مستويات المؤشرات الاقتصادية لأي دولة، ومنه فقد بادرت السلطات الجزائرية دوما منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا إلى إنشاء نظام بنكي يتماشى ونموذج التنمية المعتمد، لذلك فقد شهد النظام البنكي في الجزائر إصلاحات متتالية ارتبطت دوما والوضع الاقتصادي التي يمر به الاقتصاد الوطني وكذا طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج.

وسيتم من خلال هذه المطبوعة تسليط الضوء على أهم المراحل التي مرّ بها النظام البنكي الجزائري منذ نشأته وحتى التعديلات المتتالية التي مست قانون النقد والقرض مع ابراز الأليات التي أعتمد عليها من أجل عصرنة هذا النظام، بالإضافة الى تحديد مجمل التحديات التي واجهت هذا النظام وحالت دون قيامه بالدور المنوط له.

هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، لتمكينهم من اكتساب مصطلحات بنكية هامة مرتبطة بواقع المنظومة البنكية الجزائرية، وتعريفهم على مختلف مراحل تطور النظام البنكي الجزائري وذلك خلال فترات متسلسلة مع إبراز أهم ما ميزها.

وتضمنت هذه المطبوعة خمس محاور أساسية مرتبة ومرتبطة بطريقة منطقية وفق نطاقها التاريخي إضافة إلى مدخل تمهيدي، حيث تعرضنا في المدخل التمهيدي للاطار النظري للنظام البنكي، لننتقل في المحور الأول إلى نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري، وقد جاء المحور الثاني ليلخص تطور النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات والتعديلات المتتالية، أما تقييم أداء النظام البنكي الجزائري فقد خصص المحور الثالث لدراسته، واهتم المحور الرابع بدراسة آليات العصرنة التي ارتكز عليها النظام البنكي الجزائري من أجل الرفع من مستويات آدائه، في حين درسنا في المحور الخامس التحديات والصعوبات التي يعاني منها النظام البنكي الجزائري.

<u>البرنامج الرسمي لمقياس النظام المصرفي الجزائري:</u>

1- نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال (1962-1990)
2- تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات والتعديلات المتتالية
3- آليات عصرنة النظام المصرفي الجزائري
4- تحديات النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

يعتبر النظام البنكي أحد أهم القطاعات المرتكز عليها في احداث التنمية الاقتصادية، فنجاح هذه الأخيرة بأي دولة مرتبط بتوفر نظام بنكي متطور قادر على توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مختلف أنواع الاستثمارات، وهو ما يساهم في رفع مستويات النمو وخفض مستويات البطالة ناهيك عن تحسين المستوى المعيشي للفرد.

أولا- مفهوم النظام البنكي:

يقصد بالنظام البنكي:" المؤسسات البنكية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات[1]"، كما يمكن التعبير عنه بأنه: "مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها، سواءا كانت بنوك تجارية أو صناعية، أو زراعية أو غيرها والبنك الذي يشرف على النظام البنكي ويراقب ويوجه نشاطه يسمى بالبنك المركزي أو بنك البنوك[2]"، ويوجد من يعتبره أيضا بأنه:" ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، ويعمل في اطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل القوانين الحاكمة[3]".

وبالتالي فهذا النظام يشمل أنواع البنوك التي تجسده، وهو يختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لنظامها الاقتصادي، مدى تدخل الدولة في أعمال تنظيم هذا الجهاز وتوجيهه بالإضافة الى درجة الحرية التي يتمتع بها هذا النظام في اعداد الخطط والسياسات والبرامج[4].

مما سبق نصل للقول أن النظام البنكي هو عبارة عن مجموعة المؤسسات البنكية والأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها تلك المؤسسات، حيث انطلاقا من أن هذه المؤسسات تتخصص في التعامل بالائتمان فان هذا النظام تكون وظيفته الأساسية هي توفير الائتمان على الصعيدين الفردي والوطني وذلك في اطار توجيهات ورقابة البنك المركزي الذي يسعى بالأخير الى تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والبنكية حتى يتم الوصول الى تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد.

ويشترط لوجود نظام بنكي عدد من الشروط أهمها[5]:

- ✓ وجود عدد اقتصادي من المودعين الذين يطرحون أصولهم المالية للتعامل في مجالات التوظيف المختلفة.
- ✓ وجود عدد اقتصادي من مستخدمي الأصول المالية سواءا في مجالات الاقتراض أو الاستثمار.
- ✓ وجود مؤسسات مالية متخصصة يمكنها العمل على التوفيق بين جانبي العرض والطلب لتلك الأصول المالية.

---

[1]- هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص5.

[2]-زهير الحردب، لؤي وديان، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البلدية، عمان، 2010، ص10.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص19، 20.

[4]-أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك: تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص3.

[5]- عبد المطلب عبد الحميد، المصدر سبق ذكره، ص20.

- ✓ وجود المناخ الذي يمكن أطراف التعامل الثلاثة من إتمام عملياتهم بثقة وذلك في إطار الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والقانوني، فضلا عن حماية حرية الحركة للأفراد والمؤسسات والمنظمات والمشروعات في تداول ما يملكونه من أموال دون قيود وذلك في إطار استقرار اقتصادي ملائم وإطار بنكي منظم.

أما فيما يتعلق بخصائص هذا النظام فيمكن حصر أهمها في[1]:

- **كيفية تركيب هيكل النظام:** ان هيكل النظام البنكي بمفهومه المتسع يشمل كل من البنك المركزي، البنوك التجارية، بنوك الأعمال، بنوك التنمية، البنوك الاجتماعية، البنوك الزراعية والعقارية، صناديق التوفير وغيرها من المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة، حيث يحتل البنك المركزي بحكم وظائفه وعلاقاته بالسياسة الاقتصادية العامة صدارة هذا النظام، أما البنوك التجارية فهي مؤسسات متعددة الوظائف تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي، يقابل ذلك بقية المؤسسات المتخصصة والتي تقدم نوعيات متمايزة من الائتمان والتمويل المخصصة لقطاعات أو أنشطة اقتصادية محددة، وبصفة عامة فان خصائص ووظائف النظام البنكي وكذلك طبيعة العلاقات بين مكوناته تختلف من بلد لأخر تبعا لاختلاف الظروف التي أحيطت بنشأته والأهداف التي يسعى لتحقيقها مستقبلا[2].

- **حجم وطبيعة النظام البنكي:** ويتم دراسته من حيث درجة التركيز وحصص الملكية، فمن خلال اعتبار النظام البنكي أحد أهم أجهزة الوساطة المالية الذي يتوقف قوة فاعليته على مدى نجاحه في تحويل المدخرات المباشرة الى أنشطة إنتاجية، فقد أثبتت أن حالات التنمية المالية الأكثر نجاحا هي تلك التي جمعت مزيجا متوازنا بين كل من تمويلات النظام البنكي وسوق رأس المال، ولقد أسفرت الدراسات التي ربطت بين تركز البنوك والحصول على الائتمان خاصة للقطاع الخاص عن استنتاجات متناقضة، فجأت البعض منها لتشير الى سلبية العلاقة حيث أنه في ضوء أعمال التركز البنكي فان البنوك تفضل اقراض الشركات الكبيرة بدلا من الكيانات الصغيرة والناشئة، الأمر الذي يؤثر بدوره في تراجع الائتمان لتراجع حافز البنوك في اقراض مؤسسات عديدة في نفس الصناعة من منطلق توزيع المخاطر البنكية، مما يجعل الحصول على الائتمان أكثر صعوبة للوافدين الجدد، في حين جاءت البعض منها لتؤكد إيجابية العلاقة حيث تشير الى أن البنوك تتمتع بتركز بنكي عالي فإنها بالتالي تستحوذ على حصة سوقية كبيرة، ومن ثم يكون لديها الحافز لإقامة علاقات طويلة الأجل مع صغار المقترضين مما يعني الحصول على الائتمان البنكي يكون أكثر يسرا لأن استحواذ البنك على حصة سوقية أكبر يساعده في التغلب على مشكلة تباين المعلومات السائدة في الأسواق ومن ثمّ يدعم المزيد من العلاقات مع عملائه. أيضا حسب دراسة للبنك العالمي يتوضح أن التركز البنكي يزيد من عقبات إجراءات التمويل البنكي ويقلل بالتبعية من إمكانية الحصول عليه، وترى الدراسة أن دخول بنوك أكثر كفاءة وتتمتع بحصة ما في الأسواق انما يعد من الأمور المحفزة لتنشيط المعروض من الائتمان البنكي، كما تلمح الى أن التفاوت الكبير بين معدلات نمو الودائع البنكية والاقراض يعد دليلا على تراجع المنافسة الفعالة بين البنوك العاملة في السوق البنكي. ولقد ألفت

[1] - شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص37.

[2] -منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص ص 247، 248.

الدراسات على قياس مدى التركز البنكي اعتمادا على احتساب النسبة المئوية لأصول و/أو ودائع القطاع البنكي في دولة ما، والتي يحتفظ بها أكبر ثلاثة أو خمسة بنوك على الأكثر. ويمكن أن تكون ارتفاع نسبة التركز البنكي سببا للابتعاد عن قيم المنافسة الكاملة في سوق الائتمان، وقد يتيح ذلك أن تقوم البنوك بزيادة معدل الفائدة المدينة ومن ثمّ تكلفة الإقراض وما يفرزه من تراجع فيما هو متاح من ائتمان للقطاع الخاص، ونشير الى أنّ العقد الأخير من القرض المنقضى والعقد الأول من هذا القرن شهد تغيرا كبرا في ملكية الكثير من الأنظمة البنكية لصالح القطاع الخاص، وجاء هذا في اثر موجة التحرر المالي التي عملت على خصخصة البنوك المملوكة بالكامل للدولة أو التي تساهم فيها بحصص مؤثرة، وسمحت لرأس المال الأجنبي بممارسة الأعمال البنكية داخلها جنبا الى نب مع البنوك الوطنية. وتشير بعض الدراسات الى أن الاستثمارات الأجنبية في البنوك تجلب معها الأحدث مما توصلت اليه التكنولوجيا المتقدمة وأيضا رأس المال البشري المدّرب، الأمر الذي يدفع البنوك الوطنية الى اجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة والتي تمكنها من المنافسة، كما تؤكد الدراسة من أن البنوك الأجنبية أثرت إيجابيا على النمو الحقيقي في مجال الإقراض كما أن وجودها يعد عاملا من زيادة الكفاءة في النظام البنكي ككل[1].

- **عدد توزيع فروع البنوك في البلاد:** حتى تمارس البنوك نشاطها بكامل البلاد تعمل على انشاء فروع ونشرها ضمن رقعة الدولة التي تحمل جنسيتها، كما يتم السماح للبنوك الكبيرة الأجنبية بفتح فروع لها داخل هذا البلد، ونشير الى انّ نظام البنوك ذات الفروع المنتشرة هو السائد في معظم بلدان العالم، نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات البنكية المختلفة وازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية لاتساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية، كما قد يعاب على هذا النظام أنه يعمل على تشجيع الاحتكار من قبل البنوك الكبيرة القوية، في حين يشجع نظام البنوك المفردة القدرة على التنافس ويتيح لسكان كل منطقة على حدا استغلال أموالهم لصالحهم وصالح منطقتهم[2].

- **حركة دمج البنوك وتوحيدها:** تعتبر عملية دمج البنوك وتوحيدها من أهم التوجهات التي شهدتها الصناعة البنكية خلال السنوات الأخيرة من القرن السابق خاصة بالدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والدول الأوروبية، ولقد نجم هذا التوجه رغبة من البنوك في تقوية رأسمالها وحصتها السوقية وقدرتها على المنافسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ولقد لقي الاندماج بين البنوك ترحيبا واسعا من الرأي العام بكامل دول العالم، طالما أن جانب لا يستهان به من الأهداف التي تولها للبنوك يرتبط ارتباطا وثيقا بما يكون عليه حجم المؤسسة البنكية وقدرتها على تقديم خدمات أوسع وأفضل فكلما كبر حجم الوحدة البنكية زادت ثقة الجمهور فيها وفي مقدرتها على الحفاظ على مدخراتهم وتقديم أفضل الخدمات والتسهيلات لهم[3].

---

[1] - محب خلة توفيق، **الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة أكاديمية وتطبيقية موثقة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 192-194.

[2] - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، 2006، ص ص26، 27.

[3] - وليد عيدي عبد النبي، **الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي**، البنك المركزي العراقي، ص03، www.cbi.iq .

ثانيا - أهمية النظام البنكي:

يؤدي النظام البنكي دورا محوريا في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على آليات السوق، فباعتباره يمثل القلب النابض لأي اقتصاد معاصر بفعل وظائفه التي تختصر أساسا في قيامه بخدمات الوساطة المالية بين وحدات الفائض المالي والعجز المالي، فان هذا النظام يشارك من خلال أجهزته بفعالية كبيرة في توفير السيولة والتحكم في مسار وامداد هذه السيولة لأطراف الاقتصاد المختلفة، غير أن الدور الإيجابي لخدمات الوساطة المالية في النظام البنكي يرتبط الى حدّ كبير بكفاءته وقدرته على تحويل الأموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي ومدى اندماجه في الوحدات الاقتصادية الحقيقية[1].

وعليه فالنظام البنكي يلعب دورا مميزا في تعظيم المنفعة الزمنية للموارد المالية المتاحة انطلاقا من وظيفته في الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك الذين هم في حاجة الى هذه الأموال، فاذا ما أصاب هذا النظام خللا سيكون لذلك أثرا سلبيا على نشاط الوحدات الإنتاجية وعلى الاقتصاد ومنه على دخول الأفراد، فالنقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية الى العاملين فيه على شكل أجور ومرتبات ينفق جزء منها على الاستهلاك، أما الباقي فيذهب الى النظام البنكي الذي يقوم بإقراضه الى الوحدات الإنتاجية التي لا تكفي مواردها الذاتية لمواجهة خطط الاستثمار، وهكذا وبفضل النظام البنكي يتم تعويض الفرق بين الدخل وحجم الانفاق الاستهلاكي بزيادة في حجم الانفاق الاستثماري، وهو ما يضمن دوران كامل لكافة الموارد المتاحة ولهذا أثره الإيجابي على التنمية الاقتصادية، وفي حالة ما اذا حدث خلل في النظام البنكي بشكل يؤدي الى إصابة المدخرين بالذعر فقد يترتب على ذلك تفضيلهم لاكتناز الموارد المالية الفائضة عن احتياجات الاستهلاك، وهو ما ينعكس عنه تقويض في دور الوساطة التي يقوم بها النظام، ودفع بالوحدات الإنتاجية الى الغاء أو تأجيل بعض خططها الاستثمارية، الأمر الذي ينعكس أثره على خطط التنمية وعلى الاستقرار الاقتصادي، فالاكتناز يؤدي الى اضعاف قدرة البنوك على خلق النقود وهو ما يفسر حالة من عدم التأكد بشأن قدرة النظام على مواجهة الطلب على الائتمان سواءا لأغراض الاستهلاك او لأغراض الإنتاج أو لتمويل العجز في الموازنة، ان كل ما تمّ تناوله سابقا يكشف عن أهمية الاستقرار للنظام البنكي بالشكل الذي يحقق قدرا ملائما بين الطمأنينة للمودعين والمستثمرين على حد سواء، ويتعاظم أهمية ذلك الاستقرار في ظل قصور أدوات الاستثمار الأخرى مثل الإصدارات الحكومية الأخرى وغياب سوق راس المال او عدم كفاءته وذلك بفعل أن عبئا كبيرا من مسؤولية التنمية يصبح واقعا على النظام البنكي أو السوق النقدي لدرجة يوصف فيها بالأداة الأساسية للتنمية ولضبط حركة الاقتصاد الوطني[2].

لقد مارست حكومات دول العالم دورا واضحا في فترة الخمسينات وحتى السبعينات من القرن الماضي في التدخل بأنظمتها المالية عن طريق احتكار ملكية المؤسسات المالية والتدخل المتزايد في الأعمال البنكية مثل التحديد المركزي لأسعار الفائدة وتوجيه الائتمان وغيرها، وهي ما أطلق عليها سياسات الكبح المالي التي كان الهدف من اعتمادها من قبل

---

[1] - إبراهيم بن صالح العمر، **الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2005**، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، 2-4 جوان 2007، ص4.

[2] - منير إبراهيم هندي، سيف سعيد السويدي، **مؤشرات استقرار النظام المصرفي: دراسة تطبيقية على دولة قطر**، 1992، ص ص 93،94.

الحكومات هو جعل النظام البنكي وحتى المالي يقوم بدور فعّال في تمويل وتعجيل التنمية الاقتصادية، الا أنّ هذه السياسات كانت قد انتقدت من قبل العديد من الاقتصاديين مثل: (Shaw وMcKinnon)، واعتبروها والتدخل الحكومي في الاعمال البنكية سببا في ضعف النظام البنكي وتقليل الادخار والاستثمار وبالتالي تدهور النمو الاقتصادي، واقترحوا التحرير المالي بديلا عنها وحلا من أجل تحقيق معدلات ادخار واستثمار عالية، وأيضا تطوير النظام البنكي والمالي ومنه تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية[1].

ولتأكيد تأثير النظام البنكي والمالي على النمو الاقتصادي أو نفيه وما اذا كان لتركيبته دور في ذلك، عمل الكثير من الاقتصاديين العديد من الدراسات لتفسير هذه العلاقة، حيث يعود الأساس النظري للاقتصادي Schumpeter الذي يرى: " أن الخدمات التي يقوم بها الوسطاء الماليون بين حشد للمدخرات وتقييم للمشروعات وإدارة للمخاطر واشراف ومتابعة للاستثمارات وتسهيل للمعاملات كلها ضرورية لأي تقدم وتطوير ونمو في المخترعات والأساليب التقنية اللازمة للنمو والتنمية[2]".

وأوضح (Patrick) بأن هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأن هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التطور الاقتصادي للبلد، فالنمو الاقتصادي هم من يحث أولا التوسع في النظام لمالي، لهذا فان ضعف هذا الأخير هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية، وعليه فعندما يكون الجانب الحقيقي من الاقتصاد في تطور فان الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد ويتم توفيره من قبل المؤسسات المالية الوسيطة، من هذا فان النمو الاقتصادي هو الذي يحفز التطور المالي، وبالنتيجة فان توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية بمعنى أنه في مراحل لاحقة من التطور الاقتصادي فان النظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع في الاقتصاد[3].

كما سعى Gold Smith الى تقييم ما اذا كان للقطاع التمويلي تأثير على النمو الاقتصادي لذا فقد جمع بيانات 35 دولة خلال الفترة من 1936 وحتى 1960 وقد بيّن أن حجم الوساطة المالية يزداد كلما كبر حجم الاقتصاد دون التعرض لتفسير أدق للعلاقة السببية لهما[4].

في حين أوضحا كل من (King and Levine) كيف أن النظام المالي يؤثر في النمو الاقتصادي، فوفقا لدراستهما فان الاستنتاجات التي توصلوا اليها بأن الأنظمة المالية المتطورة تحسن من احتمالية نجاح الابتكار وتعجيل النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه أوضحا بأن تدهور الأنظمة المالية يقلل معدل النمو الاقتصادي عن طريق تقليل معدل

---

[1]- عمار حمد خلف، **قياس تأثير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 64، المجلد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص181.

[2]- علي شريف عبد الوهاب وردة، إبراهيم بن صالح العمر، **خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها على التأثير في النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي**، 2007، ص4.

[3]- عمار حمد خلف، مرجع سبق ذكره، ص182.

[4]-وليد عبد مولاه، **دور القطاع التمويلي في التنمية**، دورية جسر التنمية، العدد الخامس والثمانون، سبتمبر 2008، السنة 8، المعهد العربي للتخطيط، ص5.

الابتكار وأن الاستنتاج الأهم أن الأنظمة المالية المتطورة هي مهمة للإنتاجية والنمو والتنمية الاقتصادية[1]، وكان قد وضع ثلاث مؤشرات لقياس مدى تطور القطاع التمويلي في محاولة منه لتقييم تأثيره على النمو الاقتصادي وهي[2]:

المؤشر الأول: عبارة عن النقود السائلة + الحسابات الجارية + حسابات التوفير لدى البنوك وبيوت الوساطة المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشر الثاني: أصول البنوك التجارية من اجمالي أصول القطاع البنكي.

المؤشر الثالث: الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالإضافة الى تقديرهما لثلاث مؤشرات للنمو الاقتصادي هي: متوسط معدل نمو دخل الفرد، معدل نمو مخزون رأس المال للفرد، اجمالي نمو الإنتاجية، وأشارت النتائج الى وجود علاقة إيجابية قوية بين المؤشرات المالية والتنمية، كما أوضحت تأثير العمق المالي الإيجابي على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال وتحسن الكفاءة الاقتصادية المستقبلية حتى بعد التحكم في الدخل والتعليم والتدابير النقدية والتجارية والسياسة المالية.

واستبدل (Lapora et al) مؤشرات التنمية المالية التي سبق ذكرها بدرجة الملكية العامة للبنوك، حيث كلما زادت هذه الأخيرة كلما انخفض نمو القطاع المالي، وبالتالي تبطأ النمو الاقتصادي، وذلك في إشارة الى ضعف فعالية البنوك الحكومية في تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وإدارة الأعمال وممارسة حوكمة المؤسسات.

ولم يكن للنظام البنكي أن يحدث ذلك التأثير على النمو الاقتصادي الا بتواجد ثلاث قنوات بنكية هامة هي[3]:

* **<u>العرض النقدي:</u>** حيث يتم من خلال البنك المركزي بعرض القاعدة النقدية تاركا للجهاز البنكي ومن خلال وظيفة الوساطة المالية وبالتفاعل مع الجمهور مضاعفة القاعدة النقدية ليصل المجتمع لإجمالي العرض النقدي، هذه القدرة على التأثيرية الهامة على التأثير في عرض النقود تمنح الوسطاء الماليين والبنوك القدرة على التأثير في القطاع الحقيقي ومنه على النمو الاقتصادي، وعليه فان المؤسسات البنكية يمكنها التأثير في النمو الاقتصادي من خلال التوسع في التمويل الخاص من خلال آليات النقود وسعر الفائدة، اذ السعر المرتفع للإقراض يحد من توسع قطاع الأعمال الاستثماري والاستثمار في السلع المعمرة والإسكان ومن ثمّ انخفاض الناتج الكلي، كما تم إضافة كل التغيرات السعرية للأصول حيث يرى بعض الاقتصاديون بوجود علاقة مباشرة وتأثير مباشر للعرض النقدي على أسعار وقيم الأصول من خلال التأثير المباشر في الطلب على الأصول، كما يمكن أن يساهم توسع البنوك في الإقراض البنكي للمشروعات الصغيرة والكبيرة من خلال زيادة القاعدة النقدية على نشر بيئة التوسع في الاستثمار لأن هذا يعمل على تقليل الشعور بالقلق الأخلاقي Horal hazard تجاه الوفاء الائتماني.

---

(1)- عمار حمد خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

(2)- وليد عبد مولاه، مصدر سبق ذكره، ص ص 5، 6.

(3)- إبراهيم بن صالح العمر، **الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980- 2005**، المرجع سبق ذكره، ص 6-8.

*** حشد المدخرات:** ان خدمات الوساطة المالية ماهي الا عبارة عن عملية حشد المدخرات من وحدات الفائض المالي وتمكين وحدات العجز المالي من التصرف فيها، وهذا ما يحتاج بدوره تطويرا لأساليب التمويل المعتمدة في حشد المدخرات التي تقوم بها مؤسسات الوساطة المالية بغرض امداد المشروعات بالسيولة التي تحتاجها، حيث وصلت هذه العملية أوج تطورها عندما أتاحت للمدخرين فرصة ادخار أموالهم كأصول نقدية سائلة وفي نفس الوقت يتم استخدامها في العمليات التمويلية، بالإضافة الى مساهمتها في توزيع وتفتيت المخاطر للمدخرين، فضلا عن اتاحتهم فرصة تحقيق عوائد مجزية على مدخراتهم.

*** تخصيص الموارد:** يتعدى دور الوسطاء الماليون من مجرد التوفيق بين وحدات العجز ووحدات الفائض الى التأثير في توجيه المدخرات للأكثر كفاءة من وحدات العجز وهو ما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي حينما تملك وحدات العجز فرصا استثمارية أفضل من وحدات الفائض، وذلك لوجود الوسطاء الماليين الذي يساهم في قدرة الاقتصاد على إدارة مخاطر السيولة بفعالية، ويقود لزيادة نسبة الموارد المستثمرة في الأول المنتجة مما يعجل من النمو الاقتصادي، كما أن وجود الوسطاء الماليين يتيح لها فرصة الحصول على المعلومات الكافية عن المستثمرين وهو من شأنه أن يقلل من الاستثمار في المشروعات عالية المخاطر وقليلة الإنتاجية[1].

انطلاقا مما سبق يمكن حصر أهداف وأهمية النظام البنكي في[2]:

- العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون وسيلة موثوقة ومقياسا عادلا للمدفوعات الآجلة ومستودعا
- تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية
- محاربة البطالة والعمل على تحقيق التشغيل
- العمل على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي
- الحد من انخفاض الدخول وانتشار ظاهرة الفقر
- تقليل حجم المخاطرة التي يتعرض لها المدخرين الى نسبة ممكنة وانشاء مؤسسات ضمان الودائع[3].
- يساعد على تحسين فرص وبيئة قرارات الاستثمار وتخفيض تكلفة الحصول على المعلومات وتفعيل استغلال الموارد المالية لوحدات الفائض وزيادة إنتاجية وحدات العجز المالي[4].

---

[1]- إبراهيم بن صالح العمر، **قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر، دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية**، ص ص16، 17.

[2]- محمد جموعي قريشي، **أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة ورقلة 13 أفريل 2011، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص267.

[3]- عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص12.

[4]- إبراهيم بن صالح العمر، **قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر، دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية**، المرجع سبق ذكره، ص36.

3- مؤشرات نمو النظام البنكي وتطوره:

يعتمد تطور اقتصاد أي دولة ما على درجة نجاعة وتطور نظامها البنكي، ذلك لما لهذا الأخير من دور في تهيئة المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزه، ويتم الاستدلال على درجة نمو النظام البنكي بالعديد من المؤشرات نذكر أهمها:

أ- مدى انتشار المؤسسات البنكية بالبلاد والثقافة البنكية بين أفراد المجتمع: حيث أنّ انشاء وحدات وفروع جديدة للبنوك في مناطق جغرافية متعددة يؤدي الى نمو نشاط البنك واستمراره سواءا من حيث زيادة الايداعات به أو حتى تقديمه لتشكيلة متنوعة من الخدمات، أما فيما يتعلق بانتشار الوعي والثقافة البنكية فيقصد بها الماام أفراد المجتمع بالمؤسسات المالية وطبيعة خدماتها وكيفية الاستفادة منها، حيث أن انتشار الوعي وزيادة انتشار العادة البنكية يزيد ولاشك من قدرة الجهاز البنكي على جذب الودائع ومنه التوسع في منح القروض[1].

ب- مدى نجاعة السوق النقدي وتطوره: ان فاعلية الجهاز البنكي مرتبطة بدرجة كبيرة بنماء السوق النقدي، وهذه الأخيرة بمفهومها الواسع هي سوق العمليات الائتمانية قصيرة الأجل غالبا، والتي تسمح بتدخل مختلف المؤسسات النقدية ممثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية، الى جانب بعض المؤسسات المالية غير البنكية كذلك كشركات التأمين والخزينة العمومية ومؤسسات التوفير والاحتياط.

وتظهر أهمية السوق النقدي بشكل أساسي الى دورها في إعادة تجديد سيولة البنوك التجارية في تلبية متطلبات الاقتصاد بصفة عامة، ومن وجهة نظر الاقتصاد الوطني يؤمن وجود هذه السوق سرعة حصول المقترض على الأموال التي يحتاجها، كما يؤمن للمقترض إمكانية تحويل أصوله المالية قصيرة الأجل بسرعة الى أرصدة نقدية سائلة، أما من وجهة نظر البنوك المركزية فيعتبر وجود هذه السوق مهما في التأثير على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في التأثير على مستويات الفائدة سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وكلها حاسمة عند رسم السياسة النقدية الى جانب ذلك فان أهمية السوق النقدية تتمثل في أنها تؤمن السيولة النقدية وتوفر أدوات الدفع للجهاز البنكي وبذلك يتمكن هذا الأخير من القيام بدوره في تمويل النشاط الاقتصادي الجاري من تجارة، صناعة واستهلاك، فالمشروعات الاقتصادية تحتاج أثناء تنفيذها خطتها الإنتاجية السنوية الى أصول نقدية سائلة لشراء مواد أولية ودفع الأجور للعمال واستيراد عناصر الإنتاج وغيرها من العمليات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي تجدده، كما ان الافراد يحتاجون الى الائتمان الاستهلاكي عندما تعجز مواردهم النقدية السائلة خاصة عن مواجهة متطلباتهم وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة لمواجهة نفقاتها الجارية والطارئة التي تتجاوز الاعتمادات الواردة في الميزانية، ويعتبر قطاع التجارة أكثر المجالات استخداما للموارد النقدية والتسهيلات الائتمانية، حيث يحتاج هذا القطاع الى ضمانات مصرفية واعتمادات مفتوحة يستطيع من خلالها أن يغطي احتياجاته من الأصول النقدية، لتأمين استيراد بضائعه من الخارج أو تسويق منتجاته في الداخل[2].

---

[1] - أحمد محمد غنيم، المرجع سبق ذكره، ص ص 58، 59.

[2] - رايس حدة، **دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، مارس 2006، ص224.

ومن الواضح أن صلاحية السوق النقدي لتأمين سيولة النظام البنكي أو لتوفير أسباب نفاذ سياسات البنك المركزي انما يتوقف على نمائه، وتقاس درجة نماء هذا السوق من خلال عدة مؤشرات من أهمها: تطور الحجم الكلي للودائع أي الادخارات السائلة وشبه السائلة التي يستطيع الجهاز البنكي تجميعها، تطور الحجم الكلي للقروض والسلفيات ومدى تنوع وتعدد الأصول النقدية والمالية، ومدى التناسب بين حجم الموارد النقدية المدخرة والمصدرة من جانب الجهاز البنكي وحجم التوظيف أي رص الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل، عدد ونوعية المؤسسات البنكية المتعاملة في السوق ومدى استخدامها للأساليب البنكية الحديثة وقدرتها على توفير أدوات الدفع والتمويل للقطاعات الاقتصادية الحقيقية بأقل تكلفة ممكنة وبكفاءة إدارية عالية[1].

ج- مؤشرات التنمية المالية: حيث يمكن اختصارها في[(2)]:

*** مؤشر درجة العمق المالي:** استخدم العمق المالي كمؤشر لتطور ونمو قطاع البنوك، حيث يقصد بالعمق المالي زيادة أو تراكم الأصول المالية بمعدل يزيد عن نمو الأصول غير المالية في المجتمع، وعلى ذلك فان المؤشر يعبر عن نسبة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع للناتج المحلي الإجمالي (M_2/PIB)، ويسمح هذا المؤشر بقياس حجم الخدمات المالية الممنوحة في الاقتصاد.

*** مؤشر نسبة المعاملات البنكية:** هو عبارة عن نسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم استبعاد العملة المتداولة خارج الجهاز البنكي حتى يتم الحصول على مقياس أكثر تمثيلا للتنمية المالية ومعبرا عن خدماتها وأنشطتها خاصة وأن الأصول المعروفة بأشباه النقود هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات لذلك فهو يقيس نسبة التزامات ودائع النظام البنكي الى الدخل باعتباره مؤشر نوعي للتنمية المالية، كما أن مؤشر أشباه النقود لـ PIB يفسر نمو الادخار النقدي.

*** مؤشر نسبة السيولة النقدية:** وهو عبارة عن النسبة بين السيولة المحلية الخاصة M_2 الى السيولة النقدية M_1، وهو بذلك يجمع بين المؤشرين السابقين، ويشير الى مدى تقدم الأسواق المالية ونجاحها في تعبئة المدخرات البنكية وفي حالة تراجع هذه النسبة فان الأمر يعني ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية، كما يعني أساسا الاعتماد على الودائع البنكية كوسيط للمبادلات.

---

[1] - منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، المرجع سبق ذكره، ص 251.

[2] - العديد من المراجع:

- محب خلة توفيق، المرجع سبق ذكره، ص194.

- Brahim Gana**, Identification des principaux indicateurs de développent financier en Algérie par les méthode d'analyse en composantes principales (ACP)**, évaluation des effet des programmes d'investissement publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif 1, 11- 12 mars P3-4.

د- مؤشرات سلوك الوساطة المالية: وتتعلق في المجمل بتلك التي تقيس تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد المالية للقطاع الخاص، فالقروض الممنوحة للقطاع الخاص هي عبارة عن مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى[1]، ويمكن حصر هذه المؤشرات في[2]:

***مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي:** يفسر أثر تنحية القطاع العام لحساب القطاع الخاص، نظرا للارتباط بين القروض الخاصة والاستثمار والنمو، فان الزيادة في هذا المؤشر تشير الى تحسن الوساطة المالية وتقديمها المزيد من الخدمات المالية، كما يعكس مستواه الأعلى أيضا فعالية تسيير السيولة النقدية.

***مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى اجمالي قروض البنوك:** يشرح حصة القطاع الخاص من اجمالي القروض ويقيس مدى النجاح في تخصيص القروض للقطاع الخاص على حساب باقي القطاعات الأخرى، حيث تشير زيادته في احتمالية رفع كفاءة النظام البنكي وذلك خلافا لمن يوظف أمواله في تمويل القطاع العام.

***مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى اجمالي الودائع:** يبين حصة المدخرات المخصصة للقروض الممنوح للقطاع الخاص، حيث أن انخفاضه يعني أن المدخرات يتم توجيهها الى استثمارات عامة، كما قد يفسر تراجعا في كفاءة تخصيص الموارد بفعل حجب التمويل عن المشاريع ذات الجدوى[3].

[1]- hajer zarrouk, **sensibilité de la croissance econmique a l'ouverture du compte capital a travers le developpement financier**, 23ème journées d'economie monétaire et bancaire, lille, 22 et 23 juin 2006, p4.
[2]-Brahim Gana, op cite, p3.
[3] - Ibid, p4.

تمهيد:

عرف النظام البنكي الجزائري خلال هذه الفترة عدّة تطورات ارتبطت أساسا برغبة السلطة حينها في امتلاك نظام بنكي وطني يتماشى واحتياجات الفترة أنذاك، ويخضع كذلك للفلسفة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر والتي لا تتشابه تماما مع ما كان سائدا قبل الاستقلال.

أولا- النظام البنكي بالجزائر أثناء الاحتلال:

نشأ النظام البنكي في الجزائر المحتلة كامتداد حتمي للنظام البنكي الفرنسي، ولقد اتسمت شبكة البنوك والمؤسسات المالية آنذاك في الجزائر بكونها الأكثر تطورا مقارنة بالمستعمرات الفرنسية الأخرى والسبب في ذلك يعود لاعتبار الجزائر موطنا دائما وقارا للمعمرين المحتلين[1].

ولقد انعكست الازدواجية التي اتسم بها الاقتصاد الجزائري أثناء الاحتلال على الجهاز التمويلي والبنكي آنذاك، فتوفر قطاع عصري وآخر تقليدي بالاقتصاد الجزائري سمح بتشكل شبكتين للتمويل، الأولى تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه للخارج- وهي شبكة متطورة تتمركز بالمدن الكبرى وقرب الموانيء -، والثانية أقل تطورا وتهتم بتمويل القطاع الفلاحي والحرفي.

1- سمات النظام البنكي في الجزائر أثناء الاحتلال : يمكن تلخيص أهم خصائص هذه المرحلة في[2]:

- تركز نشاط مؤسسات التمويل والتي أغلبها فروع ووكالات لبنوك فرنسية كبيرة بالمراكز الحضرية الكبرى، بالإضافة لشبكة البنوك الشعبية.

-وجود هياكل تمويلية ذات خاصية محلية من نوع التعاضدي أو التعاوني، والمتعلقة بقرض المستغلات الحديثة للقطاع الفلاحي تختص بتقديم الدعم المالي للقطاع العصري للاقتصاد في مجال الإنتاج الفلاحي للاستغلال، التجارة بالجملة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- استثناء القطاع التقليدي والمتشكل أساسا من الحرف والفلاحة من الدائرة البنكية، حيث يشمل هذا القطاع الجزء الأكبر من السكان.

- ان بنك الجزائر والمجلس الجزائري للقرض لم يعملا باستقلالية عن النظام البنكي الفرنسي، وأنّ فروع ووكالات البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.

-تخصص معظم البنوك في تمويل نشاطات التنقيب على البترول ومناجم الفحم والحديد وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية.

- انّ البنوك في هذه المرحلة اتسمت بكونها وكالات مالية تمارس أعمال الصيرفة والاقراض وتقدم بعض الخدمات البنكية، ولم تهتم بجذب الودائع والموارد المحلية وإعادة توزيعها خدمة للاقتصاد المحلي وانما بهدف خدمة مصالحها الخاصة ومصالح المستعمرين.

---

[1]- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، 14 و15 ديسمبر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص490.

[2]- صالح مفتاح، **أداء النظام البنكي الجزائري من قبيل الاستقلال الى فترة الإصلاحات**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8 و9 مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص103.

2- **مكونات النظام البنكي أثناء الاحتلال:** ويتكون من[1]:

2-1- بنك الجزائر: تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946 وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، بالإضافة الى تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك، كما تم إنشاء المجلس الجزائري للقرض (CAC) بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملا باستقلالية عن النظام البنكي الفرنسي، لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.

2-2- البنوك التجارية: إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل للبنوك الرئيسية الفرنسية وهي: القرض العقاري للجزائر وتونس (C.F.A.T)، القرض الصناعي والتجاري (C.I.C)، البنك الوطني للتجارة والصناعة (B.N.C.I.A)، القرض الليوني (C.L)، الصندوق الجزائري للقرض والبنك (C.A.C.B)، الشركة العامة (S.G) ، شركة مرسيليا للقرض (S.M.C) ، بنك بركليز المحدود (B.B.L)، قرض الشمال (C.N).

2-3- بنوك الأعمال: وتضم: البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N)، وورمز (W.O.R.M.S)، وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط (B.I.A.M)، بنك باريس والأراضي المنخفضة (B.P.P.B).

2-4 - المؤسسات التعاضدية: وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية (C.A.B.P)، من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي (C.A.C.A.M) التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقي.

2-5- المؤسسات العامة وشبه العامة: وتخضع للخزينة وتضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع والأمانات (C.D.C)، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية (B.F.C.E)، والصندوق الوطني للمناقصات العامة (C.N.M.E).أما المؤسسات المحلية: فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز (المعدات) والتنمية بالجزائر (C.E.D.A) والذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري CAD ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية BAD والذي أسس في سنة 1959 وكلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية القروض الأساسية وتخصيصها لبرامج التنمية وأنشأت خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة.

2-6 - الشبكة التقليدية: وتهتم بتمويل القطاع التقليدي، ويوجد نوعان من المؤسسات: الفئة الأولى تهتم بتمويل بالقطاع الفلاحي والأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي.

أ- القرض الفلاحي (C.A): مثل الشركات الفلاحية للاحتياط (S.A.P) على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات، لوازم البذور.

[1]- المرجع نفسه، ص ص103 ، 104.

ب- القرض البلدي: (C.M) وهدفه تقديم قروض استهلاكية، وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات البسيطة.

ثانيا- تحديد معالم النظام البنكي الجزائري (1962-1985):

لقد اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، وكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية وعلى نظام مركزي للأسعار.

الا انّ ما يميز هده المرحلة هو تعاظم دور الخزينة العمومية وهيمنتها على النظام البنكي وتهميش واهمال الدولة لهذا الأخير مما جعله يتسم بالسلبية سواءا على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القروض وكان هذا نتيجة لسياسات الكبح المالي الذي فرضتها السلطة آنذاك على البنوك المحلية[1].

ولقد مرت عملية تحديد معالم النظام البنكي بالجزائر وفق ثلاث خطوات رئيسية نذكرها في مايلي:

1- مرحلة التأسيس لنظام بنكي وطني: 1962-1966: يعود انشاء النظام البنكي الجزائري الى القرن 19 م، وكان مستنسخا عن النظام الفرنسي بغرض خدمة مصالحه المالية، فكل البنوك الموجودة آنذاك في الجزائر عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية خاصة كانت، عامة ومختلطة[2].

والجدير بالذكر أن النظام البنكي في الجزائر تأثر بالعديد من التغيرات مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية نذكر منها[3]:

- هجرة الإطارات البنكية المؤهلة.
- عودة المعمرين لبلادهم بعد سحب أموالهم من البنوك وهو ما يسمح بهجرة رؤوس الأموال للخارج.
- تقلص شبكة الفروع مع زوال عدة بنوك صغيرة ومحلية، ناهيك عن تصدع بعض البنوك المتخصصة.

ومنه فالجزائر ورثت نظاما بنكيا واسعا لكنه كان قائما على أساس الاقتصاد الرأسمالي، مما جعله لا يتماشى وتطلعات السلطة آنذاك في بناء اقتصاد اشتراكي يقوم على التخطيط المركزي، خاصة بعد أن رفض الجهاز البنكي الأجنبي تمويل المشاريع الاستثمارية المسطرة من قبل الدولة، ليسند بذلك دور تمويلها للبنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية، وهذا ما أنتج ازدواجية وجود نظامين بنكيين، أحدهما قائم على أساس رأسمالي والأخر مبني على أساس اشتراكي، وهو ما جعل البنك المركزي يفقد القدرة على تسيير النظام البنكي ككل وفقا لتوجهات الدولة الجديدة[4].

ولقد اعتبرت هذه المرحلة بمثابة انطلاقة أساسية بعد أن تم فيها التخلص من مخلفات التسيير الاستعماري واستبداله بتسيير وطني قائم على مؤسسات مالية وطنية، لذلك تم انشاء كل من[5]:

أ- البنك المركزي الجزائري: حيث اعتبر كبنك اصدار للعملة الوطنية وذلك بقانون 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 وأسند له المهام التالية:

---

[1]- غالم عبد الله، **العولمة الاقتصادية والأنظمة المصرفية العربية**، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص 146.

[2]- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص180

[3]- شاكر القزويني، المرجع سبق ذكره، ص54.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 54، 55.

[5]- بوفاسة سليمان، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 246- 248.

- ✓ الإصدار النقدي وصرافا للخزينة العمومية.
- ✓ إدارة احتياطات الدولة من العملة الصعبة.
- ✓ الاشراف على سيولة البنوك التجارية عند انشاءها.
- ✓ إدارة ومراقبة الائتمان والقيام بعمليات الخصم وإعادة الخصم للخواص استثناءا.
- ✓ منح على المكشوف للخزينة العمومية في حدود 3.5 ٪ - 5 ٪ من قيمة الجباية العادية للدولة للسنة السابقة.
- ✓ خصم الكمبيالات والديون الضخمة لأمر حساب الخزينة (الأقل من 3 أشهر).

الا أنّ البنك المركزي الجزائري لم يكن حقيقة يملك السلطة النقدية ولا يسيطر على البنوك التجارية وانما كانت تحت سلطة وزارة المالية.

ب - الخزينة العمومية: بـ29 أوت 1962 تمّ فصل الخزينة العامة للجزائر عن نظيرتها الفرنسية، وقد أوكل للأولى القيام بالمهام التالية:

- ✓ حركة أموال الدولة من نفقات وايرادات.
- ✓ التنسيق مع الدولة بقبول منح القروض وضمانها لخاصة بالتجهيز على المدى الطويل للمؤسسات العمومية في إطار الاستثمارات المخططة.
- ✓ جباية مداخيلها من الضرائب ومن البنك المركزي.
- ✓ التعامل مع الخارج في بعض العمليات المرخصة.

وعليه فالخزينة كانت أداة بيد الحكومة تنفذ بها سياستها الأمر الذي نتج عنه افراطا في التوسع النقدي.

ج- الصندوق الوطني للتنمية: تأسس بموجب القانون 165/63 بتاريخ 7-05-1963 ومن اهم مهامه:

- ✓ تمويل المؤسسات الوطنية.
- ✓ انجاز وتنفيذ الاستثمارات المخططة وتجهيز ميزانية التجهيز.

د- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: تأسس بتاريخ 10 أوت 1964 بموجب قانون 227/64 وتتمثل مهامه في جمع المدخرات وتوجيهها لبناء السكنات.

وبقرار من وزارة المالية بتاريخ 19-02 -1971 ألزم بتمويل برامج السكن الجماعي، وفي 06/04/ 1974 وبقرار 01/97 أدمج ضمن البنوك.

ويوضح الشكل الموالي الهيكل العام للنظام المالي والنقدي في الجزائر خلال مرحلة التأسيس الفعلي لهذا النظام.

الشكل رقم (01): النظام النقدي والمالي الجزائري في الفترة 1963 - 1966.

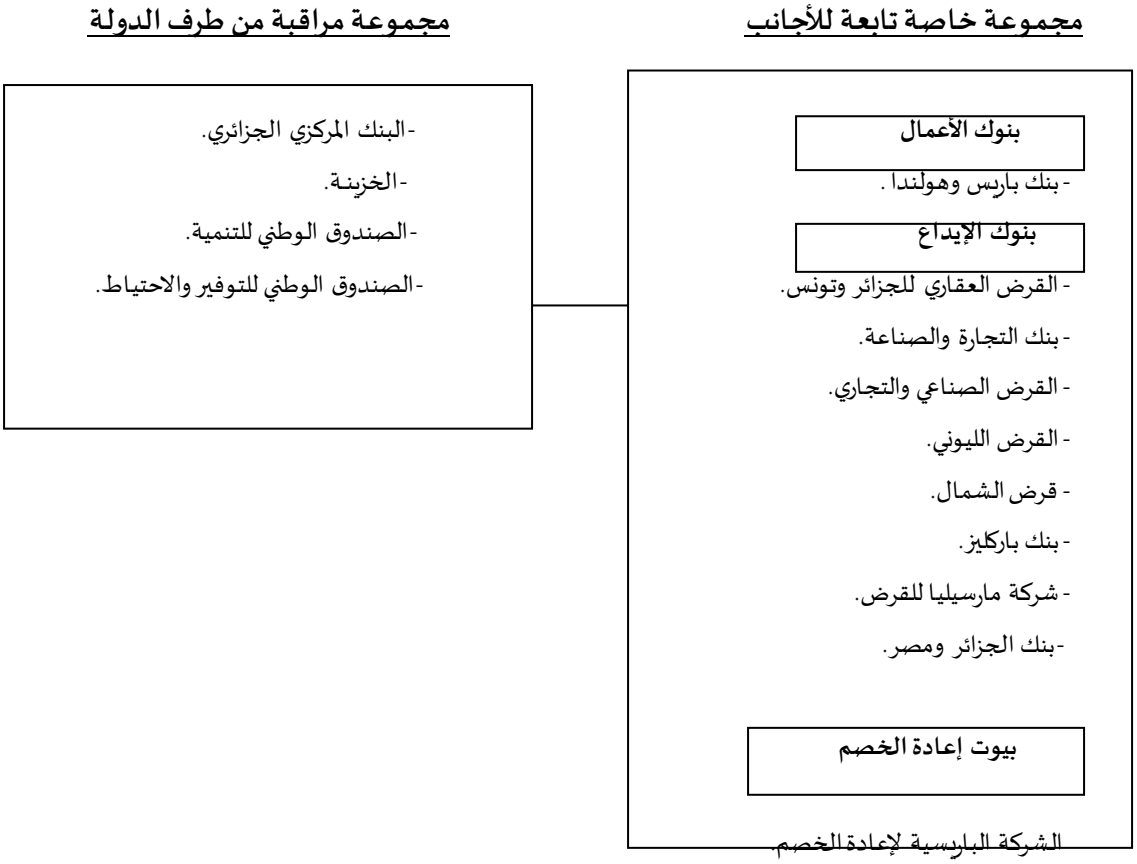

المصدر: بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2000، ص71.

2- مرحلة تأميم البنوك الأجنبية وانشاء البنوك التجارية (1966- 1969):

تميزت هذه المرحلة بتوجه الدولة ابتداءا من سنة 1966 نحو تأميم البنوك الأجنبية التي تنشط على الساحة البنكية الوطنية، وإنشاء بنوك عمومية محلها، أي نقل ملكية البنوك الخاصة للقطاع العام، لتصبح **البنوك** ملكًا عامًا، ومن دون تقديم تعويضات لأصحابها حتى تسترجع بذلك كامل سلطتها النقدية، وكذا تحضيرا للمخطط الثلاثي للتنمية (1967- 1969)، وعليه فان هذه المرحلة يؤششهدت تأسيس البنوك التالية[1]:

-البنك الوطني الجزائري: تم إنشاء هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-173 الصادر في13 جوان 1966، نتيجة تأميم البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري الجزائري التونسي الذي أمّم في 1966/07/01، بنك القرض الصناعي والتجاري أمّم في 1967/07/01، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا أدمج بتاريخ 01 جانفي 1968، بنك الخصم بمعسكر أدمج بتاريخ 04 ماي 1968 وبنك باريس والأراضي المنخفضة أمّم في 04 ماي 1968.

ويعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، ويقوم بالعديد من الوظائف أهمها تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان قصير ومتوسط الأجل، وفقا للأسس المصرفية التقليدية والقيام بعمليات والخصم والاعتمادات المستندية، ومنح الائتمان للقطاع الزراعي. كما يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان والبناء، ومنح القروض للمؤسسات العامة والخاصة في الميدان الصناعي.

[1] - عماري صليحة، **المعايير الحالية الدولية للتقييم والتشخيص المالي والمحاسبي في البنوك**، أطروحة دكتوارة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2019، ص ص 248-249

-القرض الشعبي الجزائري: تأسس بموجب المرسوم الصادر في 29 ديسمبر 1966، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، وقد جاء خلفا للبنوك الشعبية التي كانت متواجدة قبل إنشائه وهي: القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة)، الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.

كما اندمجت فيه ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأميمها وهي: البنك المختلط الجزائر-مصر في جانفي 1968، الشركة المارسيلية للقرض في جوان 1968 والشركة الفرنسية للقرض والبنك سنة 1972.

يقوم هذا البنك بممارسة جميع العمليات البنكية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التالية[1]:

- دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية.

-تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

- البنك الخارجي الجزائري: تأسس بموجب المرسوم رقم 67-204 المؤرخ في أكتوبر 1967، وهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه وفقا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط وبنك باركليز، ويقوم البنك الخارجي الجزائري بجمع الودائع، تمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال منح قروض الاستيراد، تأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، وبهذا نجد أن وظيفته الأساسية هي تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.

وبهذا أتمت السلطات بالجزائر عملية تأميم البنوك الأجنبية وأتبعتها بإلغاء ها الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر في 01 نوفمبر 1967، لتحتكر البنوك الجزائرية العمومية كل العمليات البنكية في ظل غياب المنافسة بالسوق واضفاء طابع التخصص عليها.

3- مرحلة التسيير الإداري في ظل التخطيط المركزي: 1970-1985:

ارتبط النظام البنكي في هذه الفترة مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا، حيث كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسة.

أ-**الفترة من 1970-1981:** كان الاقتصاد الجزائري يرتكز على التخطيط المركزي المستند الى مباديء الاشتراكية، فجاء الإصلاح المالي لسنة 1971 ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل مركزيا، حاملا في طياته رؤية جديدة لعلاقات التمويل، كما حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة في[2]:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتسبة من قبل الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.

---

[1] - لعراف فائزة، **زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص 121.

[2] - حميد قرومي، **تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة معارف قسم 1، السنة السابعة، العدد 12، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، جوان 2012، ص ص 128، 129.

- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة تابعة للدولة.

ويتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوظيف جميع عملياتها في بنك تجاري واحد من أجل متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطّنت فيه عملياتها المالية: الحساب الأول يستعمل لتوطين عمليات الاستثمار والثاني لتمويل نشاطات الإستغلال[1].

وقد تميّز النظام البنكي الجزائري نتيجة هذا الإصلاح بثلاث سمات أساسية هي: التمركز، تغلب دور الخزينة وإزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة، كما تعدّدت نتائج الإصلاح المالي لسنة 1971 من الناحية العملية، حيث أدّت إلى اتساع دور وزارة المالية في السيطرة على المنظومة المالية، وبالتالي تقلص دور البنك المركزي الجزائري وانحصر في عمليات السوق النقدية، كما تخلى عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، وأصبح عرض النقود مخطط للتكيف مع احتياجات الاقتصاد[2]، ويوضح الشكل الموالي هيكل النظام البنكي الجزائري بعد اصلاح 1971.

[1] - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 182.

[2] - محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص 133، 134.

الشكل رقم (02): هيكل النظام البنكي الجزائري ودوائر التمويل بعد إصلاح 1971.

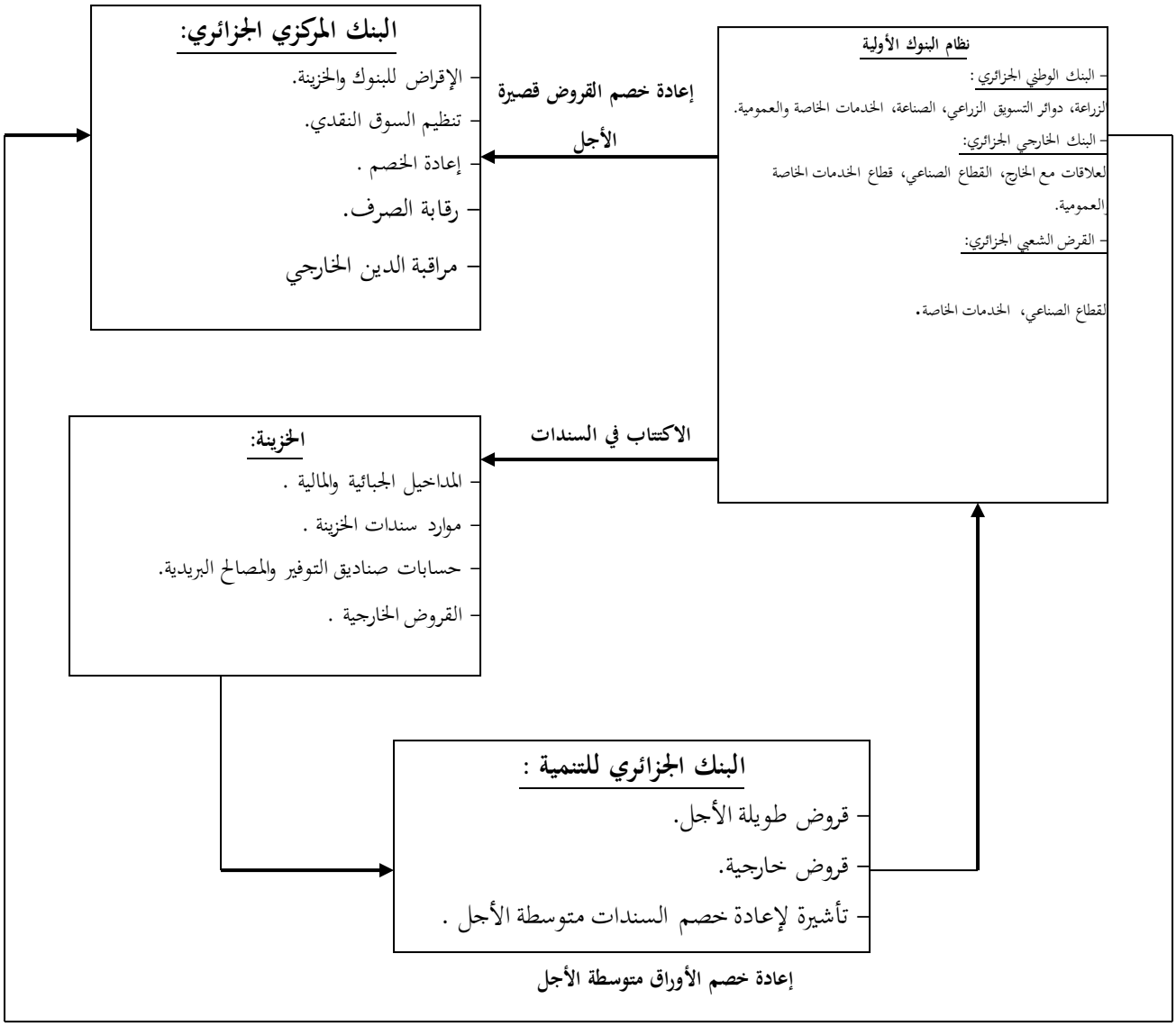

المصدر: بخزار يعدل فريدة، المرجع سبق ذكره، ص 73.

ألغي خلال هذه الفترة تمويل المؤسسات والاستثمارات المخططة بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل تلك الاستثمارات بواسطة قروض طويلة الأجل، وقد أدّت هذه السياسة غالبا لاختزال وظيفة البنوك ودورها في إطار محاسبي، على الرغم من أنها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة على خزينتها، إذ أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القروض وتعاظم دور الخزينة في هذا المجال، مما أدى إلى إضعاف إرادتها في تعبئة الإدخار.

ب- الفترة من 1982 -1985: عرفت هذه الفترة بإعادة هيكلة المؤسسات البنكية حيث تصادفت مع بداية انطلاق المخطط الوطني الخماسي، والمقصود بإعادة هيكلة المؤسسات البنكية: " تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية أو البنكية او المالية والاقتصادية بهدف تطوير وتحسين أداء الجهاز البنكي وإعادة قدرته على الوفاء بالتزاماته وتحقيق أرباح ملائمة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين كفاءة وفعالية عملية الوساطة المالية التي يقوم بها

الجهاز البنكي واستعادة ثقة المتعاملين[1] "، أما عن هدف السلطات الجزائرية من جراء هذه الخطوة هو تغيير هيكل الجهاز البنكي الوطني بشكل يتماشى وإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الأخرى، وكذا تدعيم اختصاص البنوك حتى يتم خلق بنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة حتى يتسنى تقليص سلطة بعض البنوك التي أضحت تمارس الاحتكار في أجزاء مهمة من الاقتصاد، وعليه تمّ إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، فأنبثق عنهما كل من[2]:

***بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82-206 الصادر بتاريخ 13مارس 1982، برأس مال قدره مليار دينار جزائري، وقد جاء لتعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري، وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهو بنك متخصص يهتم بتمويل القطاع الزراعي بمختلف أنشطته، وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف، وهو بنك تجاري يتلقى الودائع بأنواعها المختلفة ويقدم القروض متوسطة وطويلة الأجل مع اعطاءه امتيازات للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض بشروط أسهل كسعر فائدة أقل وضمانات أخف.

***بنك التنمية المحلية:** تأسس بموجب المرسوم 85/85 الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985 برأسمال قدره مليار دينار جزائري، وقد انبثق عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بغرض خلق تنمية جهوية متوازنة، ويعتبر بنك ودائع مملوك من طرف الدولة وخاضع للقانون التجاري، كما يمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية في شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل إلى جانب تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

وكخلاصة لهذه المرحلة نشير الى ان دور البنك المركزي اقتصر على عملية إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون أن يشارك في توجيه الموارد المالية أو مراقبة تداولها في السوق، كما أن معدلات الفائدة تتحدد مركزيا من طرف وزارة المالية بعيدا عن البنك المركزي والبنوك التجارية. كما سعت البنوك التجارية إلى تحقيق المصلحة العامة وفقا للمهام والمسؤوليات التي كلفت بها مركزيا بعيدا عن هدف المردودية، ولذلك لم يكن بمقدورها أن تلعب دورا إيجابيا في الوساطة المالية، فأصبحت مجرد صرّاف يوفر السيولة اللازمة لتنفيذ عمليات تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، إضافة إلى إلغاء مبدأ المنافسة بسبب التعامل مع بنك واحد.

ثالثا- الانطلاق في الإصلاحات البنكية للتحول نحو اقتصاد السوق: 1986-1990:

أظهرت الإصلاحات السابقة للنظام البنكي الجزائري محدوديتها، مما استوجب التفكير في تبني استراتيجية مالية جديدة تحقق ما عجزت الإصلاحات السابقة عن تحقيقه، لذا شرعت الدولة منذ بداية الثمانينات في تطبيق طرق حديثة لإعادة الهيكلة تجسدت في:

---

[1] - مصيطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، **أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة القدرة التنافسية للبنوك مع الإشارة لحالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري، واقع وأفاق، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص8.

[2] - خبابة عبد الله، المرجع سبق ذكره، ص 185، 186.

1- الإصلاح النقدي لسنة 1986:

جاء القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض ليدخل اصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية تماشيا مع متطلبات نظام اقتصاد السوق، كما جاء ليوحد الإطار الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية، وقد انحصرت اهم بنود هذا الإصلاح في[1]:

- ✓ استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، يقوم بالمهام البنوك التقليدية.
- ✓ الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- ✓ استعادة البنوك دورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، فأصبحت تتمتع بحرية في استلام الودائع ومنح القروض ومتابعتها.
- ✓ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل.
- ✓ انشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

ومنه فهذا القانون أدخل تغييرات عدة على مستوى هيكل النظام البنكي الجزائري فهو شمل تحديد لمهام كل من[2]:

أ- البنك المركزي: حيث أكدّ هذا القانون على دور البنك المركزي كمؤسسة اصدار مفوضة من طرف الدولة، وتتمثل مهامه الأساسية في:

- ✓ تسيير أدوات السياسة النقدية.
- ✓ تحديد معدلات إعادة الخصم.
- ✓ مراقبة وتوزيع القروض المقدمة للاقتصاد.
- ✓ مراقبة الصرف والعلاقات الخارجية.
- ✓ منح تسبيقات للخزينة العمومية وفقا لما يحدده المخطط الوطني للقرض.

ب- مؤسسات الإقراض: وتتمثل فيما يلي:

***مؤسسات القرض (البنوك):** التي تعتبر بنوكا كونها تستقبل الودائع بكل الأشكال ولكل الآجال وتقبل بعمليات القرض دون شروط أو قيود، اما عن عملياتها فتشمل: جمع الودائع، منح القروض، ممارسة عمليات الصرف والتجارة الخارجية، تسيير وسائل الدفع، توظيف القيم المنقولة وتقديم الخدمات المختلفة لتسهيل نشاط عملائها.

***مؤسسات القرض المتخصصة (بنوك متخصصة):** هي مؤسسة قرض تجمع أنواع محددة من الموارد وتمنح أصنافا محددة من القروض.

ج: هيئات الرقابة: تم إنشاء كلا من الهيئتين التاليتين[3]:

---

[1]- تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام، **معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص6.

[2]- بقبق ليلى اسمهان، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، الملتقى الوطني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري، واقع وأفاق، المرجع سبق ذكره، ص5.

[3]- فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص152.

-المجلس الوطني للقروض: يستشار المجلس الوطني للقروض في تحديد السياسة العامة للإقراض، بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصا ما يتعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القروض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القروض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

- اللجنة التقنية للبنك: يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي، وهي مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات الرقابة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.

2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح:

واصلت الجزائر برامج إعادة الهيكلة وإطار سياسة التحرير المالي الذي يتطلبّها نظام اقتصاد السوق الذي عمدت الحكومة الجزائرية الى انتهاجه، حيث ألزمها ذلك القيام بإصلاحات في الجانب المالي والبنكي بهدف تكوين جهاز بنكي ذو كفاءة في تسيير وإدارة السيولة، فعملت الحكومة الجزائرية على اصدار قانون رقم 06/88 المؤرخ في 12-01-1988 الذي ركز على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية والعمل على تعديل طرق التمويل المختلفة. والذي جاء كتعديل لقانون الإصلاح السابق أي قانون الإصلاح المالي لسنة 1986[1] .

ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي[2]:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، فنشاطه يخضع إلى قواعد التجارة وكذا مبدأ الربحية والمردودية.
- يمكن للمؤسسات غير البنكية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجا إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، وكذا طلب ديون من الخارج.

على الرغم من هذه التعديلات والإصلاحات التي خضع لها النظام البنكي، اتضح أن القانون البنكي لعام 1986 والمعدل سنة 1988 لا يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، لذا كان من المقرر أن تتواصل عملية المصادقة على نصوص جديدة، فجاء قانون النقد والقرض، والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري معطيا إياه صياغة تتماشى والتشريعات البنكية الدولية.

---

[1]- بلهاشمي جهيزة، غريسي العربي، **إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري ضمن متطلبات الحوكمة الرشيدة**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة حمة الأخضر، الوادي، 2019، ص157.

[2]- كريمة بن صالح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية في البنوك دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس،2019، ص 130.

تمهيد:

قامت السلطات بداية من 1990 بإدخال تغييرات جديدة تتماشى أكثر واقتصاد السوق وذلك من خلال قانون النقد والقرض، وما تبعه من تعديلات نذكرها فيما يلي:

أولا: الفلسفة الجديدة للإصلاح البنكي 1990:

تميّز النظام البنكي الجزائري ابتداءا من سنة 1990، بالمصادقة على القانون 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي أدخل تغييرات جذرية على تنظيم النشاط البنكي تتمثل أهمها في:

-إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

-تغيير تسمية البنك المركزي إلى بنك الجزائر ومنحه حق ممارسة جميع الصلاحيات التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.

- فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

-الاحتفاظ بنفس المؤسسات البنكية السابقة مع بعض التعديلات فيما يخص الاختصاصات وتسيير العمليات البنكية.

1-أهداف قانون النقد والقرض: ان إرساء قانون النقد 10/90 كان من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[1]:

-انشاء نظام بنكي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان ويكون فعالا وقادرا على تعبئة وتوجيه الموارد.

-إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.

-رد الاعتبار للبنك المركزي فيما يتعلق بتسيير النقد، حيث يمنح هذا القانون صلاحيات واسعة لبنك الجزائر كإصدار النقود، المحافظة على استقرار قيمتها، تنظيم تداولها، ضبط سوق الصرف، الدخول بالسوق النقدية، المشاركة في العقود الخارجية عن طريق التفاوض، بالإضافة الى وظيفة الرقابة النقدية.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وعدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان الإقراض والنقد.

- إقامة نظام بنكي متطور وقادر على ممارسة المهنة البنكية بشكل يضمن تحقيق تراكم رأس المال وتوجيه مصادر التمويل مع توسيع شبكة البنوك التجارية.

---

[1]-العديد من المراجع:

-بن أشنهو فريدة، **مطبوعة بيداغوجية لدروس النظام المصرفي والمالي الجزائري**، السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017، ص33.

- مفتاح حسن، **أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية**، دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2018، ص ص 165-166.

- تدعيم استقرار النظام المالي بسن مجموعة من القواعد الاحترازية التي تساير التوجهات العالمية وتضمن الانفتاح السليم على العالم.

2-مباديء قانون النقد والقرض: تتلخص مباديء قانون النقد والقرض في:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: أي أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، وانما تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها، وعليه فان هذا المبدأ يسمح بتحقيق مايلي[1]:

*استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.

*استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.

* تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكاناتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

*خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تميزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.

* إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية[2]: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء الى عملية القرض (بعد أن كانت في السابق تلجأ للبنك المركزي عندما ترغب في تمويل العجز) وهو ما أدى الى تداخل كبير بين صلاحيات كل من الخزينة والسلطات النقدية وقانون النقد والقرض لسنة 1990 فصل بين الدائرتين ليصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وباتالي فهذا المبدأ سمح بتحقيق مايلي:

*استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

*تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

*الحد من الأثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

* تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ج-فصل دائرة الميزانية عن دائرة القرض: كانت الخزينة تلعب دورا أساسيا في عملية تمويل استثمارات المؤسسات العمومية وما دور البنوك الا اعتباره ممرا للأموال من الخزينة الى المؤسسات، ولكن بفضل هذا القانون أبعدت الخزينة

[1] -الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، المرجع سبق ذكره، ص ص 196،197.

[2] -بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص187.

عن منح القروض ليبقى دورها يقتصر على تحويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة وذلك من أجل الوصول الى الأهداف التالية[1]:

*تقليص التزامات الخزينة نحو تمويل الاقتصاد.

*استعادة البنوك لإحدى مهامها التقليدية في منح القروض.

*جعل منح القروض يتم على أساس الجدولة الاقتصادية للمشاريع وليس على أساس اداري.

-انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة[2]: جاء في قانون النقد والقرض لإلغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية، فبعد أن كانت هذه الأخيرة ممثلة في عدة مستويات (البنك المركزي، وزارة المالية والخزينة) تم الغاء هذا التعدد وانشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت بمجلس النقد والقرض بهدف تحقيق مايلي:

*انسجام السياسة النقدية.

*تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

*التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

- وضع النظام البنكي على مستويين: ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض[3].

وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل[4]:

*بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها.

*الملجأ الأخير للإقراض وبالتالي إمكانية تأثيره على السياسات الإقراضية للبنوك.

* تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية.

*تحكمه في السياسة النقدية.

---

[1]- بوفاسة سليمان، المرجع سبق ذكره، ص ص 263،262.

[2]- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص110.

[3]-الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص348.

[4]- بن قبلية زين الدين، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوارة غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص171.

3- الهيكل العام للنظام البنكي الجزائري في ظل قانون 90-10: حيث يشمل على:

أ- البنك المركزي: وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يدعى البنك المركزي في علاقاته مع الغير - بنك الجزائر-.

يعتبر البنك المركزي تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العامة، ولمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية، وهو لا يخضع أيضا لأحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية[1].

يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يعاونه ثلاثة نواب له، ومجلس النقد والقرض ومراقبان. يتصرف مجلس النقد والقرض المسمى فيما يلي - المجلس- كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية و مالية ومصرفية[2].

ب- البنوك التجارية: يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون"[3]

وتتمثل وظائف البنوك التجارية في تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل[4].

ج- المؤسسات المالية: يعرف قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور "[5].

ويعني ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير[6].

د- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: ابتدءا من صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها في الجزائر إلى جانب السماح للخواص باقتحام النشاط البنكي وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء:

-بنك البركة: تأسس في 6 ديسمبر 1990، وهو مؤسسة مختلطة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 51% من رأسمال المكتب عن الجانب الجزائري، وبنك البركة الدولي بـ 49% من رأس المال عن الجانب السعودي.

---

[1]- المواد رقم 11، 12، 13 **من قانون النقد والقرض 90-10**، الصادر في 14 أفريل 1990، المؤرخ في 18 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 522.

[2]- المادة رقم 19 **من قانون النقد والقرض 90-10**، المرجع سبق ذكره، ص 523.

[3]- المادة رقم 114 **من قانون النقد والقرض 90-10**، المرجع سبق ذكره، ص 532.

[4]- المواد رقم 111، 112، 113 **من قانون النقد والقرض 90 -10**، المرجع سبق ذكره، ص532.

[5]- المادة رقم 115 **من قانون النقد والقرض 90-10**، المرجع سبق ذكره، 532.

[6]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، المرجع سبق ذكره، ص202.

-**بنك الاتحاد:** تأسس في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية، وترتكز أعماله على جمع الإدخار، تمويل العمليات الدولية، المساهمة في إنشاء رؤوس الأموال الموجودة أو إنشاء رؤوس أموال جديدة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والإرشادات والاستثمارات المالية إلى الزبائن[1].

4- الأجهزة التنظيمية والهيئات الرقابية الجديدة: كما تم طبقا لهذا القانون إنشاء مؤسسات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية نجد منها:

أ - المجلس الوطني للقروض[2]: ويضم محافظ بنك الجزائر وثلاث نواب له يعينون بمرسوم رئاسي، بالإضافة الى ثلاث موظفين سامين يعينون من رئيس الحكومة باعتبار كفاءتهم في الميدان المالي والاقتصادي، ويقوم هذا المجلس بمهمة إدارة بنك الجزائر حيث يقوم بسياسات الائتمان والنقد الأجنبي والاشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية ومعاييرها، كما له صلاحيات اتخاذ كل الإجراءات والقرارات اللازمة لسير الجهاز البنكي، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالطابع المالي والنقدي.

ان المجلس الوطني للقروض يمارس مهامه كمجلس إدارة من خلال اشرافه على فتح واقفال الفروع والوكالات، وتكوين لجان استشارية مع تحيد كيفية تكوينها وقواعدها وصلاحيتها، وكذا الاشراف على نظام مستخدمي بنك الجزائر وتحديد سلم رواتبهم، بالإضافة الى تحديد ميزانية بنك الجزائر وتوزيع الأرباح وشروط توظيف الأموال العائدة لها، كما يمارس المجلس دوره الأساسي كمجلس نقدي من حيث سلطة القرار في مختلف المسائل المالية والنقدية، بالإضافة الى تحديد شروط البنوك والمؤسسات المالية وتنظيم نشاطها وشروط انشاء بنوك وطنية خاصة ونشاط البنوك الأجنبية، كذلك مباشرة مختلف عمليات بنك الجزائر على الذهب النقدي والعملات الأجنبية وعمليات إعادة الخصم وتنظيم ومراقبة السوق النقدية وسوق الصرف الأجنبي وغرفة المقاصة.

ب - اللجنة المصرفية: تعتبر سلطة إشرافية على المنظومة البنكية بالجزائر، وهي تتكون منخمس أعضاء هم محافظ بنك الجزائر أو نائبه ، قاضيان من المحكمة العليا وعضوان مقترحان من وزير المالية لكفاءاتهم المهنية، ويتم تعيين هؤلاء الأربعة بمرسوم من رئيس الحكومة لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد[3].

إن اللجنة البنكية تمارس الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وتراقب أيضا كيفية ممارسة المهنة المصرفية، فمن حيث الرقابة على النظام البنكي[4]:

* **الرقابة في احترام القوانين والأنظمة:** حيث تكلف اللجنة بمراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول وترتيب الجزاء على مخالفاتها، وتكون هذه الرقابة ضمن إطار النصوص التشريعية والتنظيمية في المجال البنكي وكذلك مع نصوص مختلف التقنيات (القانون المدني، القانون التجاري وقانون العقوبات).

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 203، 204.

[2]- فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، المرجع سبق ذكره، ص ص 160، 161.

[3]- أيمن عبد الرحمان، **تطور النظام المصرفي الجزائري**، دار بلقيس، الجزائر، دون سنة نشر، ص 91.

[4]- محرزي جلال، **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 69-71.

* **رقابة شروط الاستغلال:** حيث تعمل اللجنة على فحص شروط الاستغلال للبنوك والمؤسسات المالية، كما تراقب نوعية وضعيتها المالية.

وترتكز هذه اللجنة في مهامها على مختلف التقارير والوثائق المعدة من طرف محافظي الحسابات، وتجدر الإشارة أن هؤلاء ملزمون، إضافة إلى التزاماتهم القانونية، بالتنويه عن كل مخالفة مرتكبة من طرف المؤسسة محل الرقابة.

ومن حيث رقابة أخلاقيات المهنة البنكية فإن قانون النقد والقرض يشترط أن تحترم قواعد السير الحسن في ممارسة المهنة البنكية من طرف الأعضاء المؤسسين ومسيري المؤسسات البنكية والمالية.

5-هيئات دعم الشفافية في عمل النظام البنكي الجزائري: يدير بنك الجزائر وينظم ثلاث مركزيات(الأخطار، عوارض الدفع والميزانيات) وتمثل هذه المركزيات الثلاث قاعدة للمعطيات، ومراكز للمعلومات الضرورية لاتخاذ الحذر من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ويتم تغذيتها من قبل هذه الأخيرة، كما تقوم بتوزيع تقارير إعلامية عمّا تم تسجيله في نهاية كل سنة.

أ- مركزية الأخطار: هي لجنة مكلفة بجمع كل المعلومات الخاصة بأسماء المستفيدين وطبيعة وسقف القروض الممنوحة من طرف جميع البنوك والمؤسسات المالية والمبالغ المسحوبة، والضمانات المقدمة مقابل الحصول على كل قرض، وذلك بعد تحديد كل مخاطر القروض، ولا يمكن لأي بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح أي قرض الا بعد الحصول على الاستشارة وكل المعلومات الخاصة بالمستفيد من القرض من طرف لجنة مركزية المخاطر[1].

ب- مركزية عوارض الدفع[2]: قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوسطاء الماليين الانضمام اليها وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم هذه المركزية بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، وترتكز مهمتها في هذا المجال على:

- تنظيم بطاقية مركزية لحوادث الدفع وما ينجم عنها وتسييرها وتتضمن هذه البطاقية بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.
- نشر قائمة حوادث الدفع وما يمكن ان ينجر عنها وذلك بطريقة دورية وتبليغها الى الوسطاء الماليين المعنيين.

ج-جهاز مكافحة إصدار الشيكات دون مؤونة: أنشأ بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 -03-1992 بهدف تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد وتبليغ المعلومات المستقاة للوسطاء الماليين المعنيين، وجاء هذا الاجراء كرمزية على إرادة السلطات في تطهير المنظومة البنكية من المعاملات التي تسيء الى قواعد التعامل المالي والبنكي، ولتحقيق هذا المبتغى أجبر الوسطاء الماليون على[3]:

- التصريح بعوارض الدفع للجهاز المعني وهذا في حالة عدم كفاية الرصيد أو عدم وجوده أصلا.
- الاطلاع على بطاقية عوارض الدفع قبل تسليم أو دفتر شيكات للعميل.

---

[1]- فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، المرجع سبق ذكره، ص162.

[2]- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، المرجع سبق ذكره، ص 374.

[3]- أيمن عبد الرحمان، المرجع سبق ذكره، ص97.

يتضح مما سبق أنّ قانون النقد والقرض هو برنامج طموح للإصلاحات خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع البنكي، فهو يعمل على محاربة الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

ثانيا- الإصلاحات البنكية في ظل برامج التعديل الهيكلي 1994:

اعتمدت الجزائر سنة 1994 برنامجا للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مدعوما ببرنامج التسهيلات الموسع (برنامج التصحيح الهيكلي) لفترة ثلاثة سنوات(95-1998) من خلال اتفاق أبرمته مع صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق إصلاح اقتصادي عام، الأمر الذي انعكس مباشرة على المجال النقدي والمالي لما يحتاجه هذا القطاع من إصلاحات وباعتباره حجز الزاوية فيها، وعلى الرغم من تبني قانون يتعلق بالخوصصة حينها الا انه لم يحمل ضمن طياته إشارة واضحة بضرورة فتح رأسمال البنوك او خوصصتها، كما يجب الإشارة الى ان بنك الجزائر عين ابتداءا من سنة 1992 مكاتب دراسات دولية بتمويل من بنوك يابانية وأوروبية أوكلت لها مهمة مراجعة حسابات البنوك العمومية في الجزائر وذلك تمهيدا لخصختها أو لفتح رأسمالها[1].

ويمكن تقسيم هذه الإصلاحات إلى مرحلتين أساسيتين[2]:

- **المرحلة الأولى**: تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة وذلك بهدف معالجة أوجه الضعف التي برزت خلال الفترة السابقة والمتمثلة أساسا في العمل بالحدود القصوى المفروضة على كل بنك على حدا، ولتجاوز هذه النقائص شرع بنك الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير يمكن حصرها في النقاط التالية:

* فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية عدا العملات الأجنبية وذلك خلال سنة 1994.

* تحرير أسعار الفائدة سواء تلك المتعلقة بالقروض أو الودائع.

* اعتماد سياسات مرنة لسعر الصرف، وقد تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.

* إلغاء التمويل الإجباري للخزينة من خلال إلغاء إلزام البنوك بشراء أذونات الخزينة، وحل محله نظام المزادات العلنية.

- **المرحلة الثانية**: ركّزت هذه المرحلة على إعادة تأهيل وحدات النظام البنكي بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح ومنافسة غير متكافئة في ظل الدور الفعال الذي تقوم به هذه المؤسسات في تعبئة الإدخار المحلي، وشملت الإصلاحات النقاط التالية:

- إعادة طلب البنوك رخص من بنك الجزائر المخول بذلك بمقتضى قانون النقد والقرض لممارسة النشاط البنكي.
- إعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك لتوفير مناخ تنافسي في السوق البنكية.
- رفع نسب الملاءة البنكية من 5% سنة 1996 إلى 8% تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية.

---

[1] - بهناس العباس، بن أحمد لخضر، **النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 37،36.

[2] - روابح عبد الباقي، الإصلاح المصرفي في ظل التعديل الهيكلي، **الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)**، 5 و6 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة، ص 81-84.

والجدير بالذكر انه في هذه الفترة وبالضبط في سنة 1995 استفادت بعض البنوك من إعادة الرسملة من الخزينة العمومية قدرت بـ 10 مليار دينار، كما قامت السلطات بمجهودات مالية لإعادة تمويل البنوك على النحو التالي[1]:

-تقديم 24.9 مليار دينار لتمويل البنوك العمومية باستثناء (بنك الجزائر الخارجي) في 1996، ذات حصص مالية تمتد الى عشرين سنة.

- تقديم 8 مليار دينار عام 1997 لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وهذا بهدف تحويله الى بنك متخصص في تمويل السكن.

كما تم وضع مشروع في عام 1996 بتمويل من البنك العالمي وتحت اشراف مكاتب دولية قصد فتح رأس مال بعض البنوك العمومية وخاصة القرض الشعبي الجزائري الا انّ المجلس الوطني الانتقالي لم يصادق على هذا المشروع.

وقد برزت خلال هذه المرحلة بنوك جديدة أهمها[2]:

-البنك التجاري والصناعي الجزائري: اعتمد في 28 جوان 1997، برأس مال قدره 1 مليار دينار.

-بنك الخليفة: اعتمد في 27 جويلية 1998 بقرار رقم 98-08 كشركة أسهم برأس مال قدره 500 مليون دينار، وقد قدّم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية جديدة، كمعدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة....الخ.

ثالثا- القوانين والتعديلات التي مست النظام البنكي الجزائري:

قامت السلطات المختصة إثر وجود عدد من النقائص في التطبيق العملي لقانون النقد والقرض (قانون90-10) بإجراء عدد من التعديلات المتتالية لضرورة اقتصادية أو مالية متابعة للتغيرات التي تطرأ على الساحة المصرفية الجزائرية، وتمثلت هذه التعديلات في صدور عدد من الأوامر أو التنظيمات كالآتي:

1- الأمر رقم 01-01 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001: وقد تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون حيث قسم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:[3]:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية. ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما كانت أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية والدولية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي.

---

[1]- بهناس العباس، بن أحمد لخضر، المرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]- عبد الرزاق خليل، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بال2**، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، المرجع سبق ذكره، ص ص127-128

[3]- شعابنية سعاد، **مطبوعة بيداغوجية في مادة النظام المصرفي الجزائري**، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة، ص 36.

ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001، قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

2-الأمر الرئاسي رقم 03-11: الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 وهو أمر يعدل ويتمم قانون النقد والقرض 90-10[1]: لقد جاء هذا الأمر في ظرف تميز الجهاز البنكي الجزائري باضطراب وضعف كبيرين ظهر ذلك جليا في الفضائح المتمثلة في افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، وهذا يدل على الأداء الضعيف الذي قام به بنك الجزائر من جهة والأدوات غير الفاعلة التي كان يعتمد عليها في تنفيذ السياسات المسطرة له من طرف الحكومة من جهة أخرى.

ويعتبر هذا الأمر مجالا خصبا لاستقلالية البنك المركزي على الجهاز التنفيذي، ونصا تشريعي يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة 18 بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر.

ونصت المادة 19 من 03-11 على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على اصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر كما انه المخول قانونا للفصل في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.

أما المادة 62 من 03-11 الفقرة ج فتوضح توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، حيث نصت بتحديده للسياسة النقدية والاشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية واستخدام النقد، وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، وقد أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات البنكية.

وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، وذلك من خلال:

- اثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.
- انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.
- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

3-التنظيمات الصادرة في 04 مارس 2004: وتتمثل هذه التنظيمات في:[2]

---

[1]- بوفاسة سليمان، المصدر سبق ذكره، ص ص 266، 267.

[2]- صليحة بن طلحة، بوعلام معوش، **دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية**، الملتقى الدول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية -واقع و تحديات- المنعقد يومي 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 486، 487.

أ- **التنظيم رقم 04-01:** الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك، و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي.

ب- **التنظيم رقم 04-02 :** الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى.

ت- **التنظيم رقم 03-04:** الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية، تقدر بمعدل سنوي 1% - حسب المنظمة العالمية للتجارة- من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، ويلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

4-قانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض: يعد بمثابة الضوء الأخضر للحكومة لمواجهة الوضع المالي الصعب الذي تعرفه البلاد منذ 2014 بسبب تدني الإيرادات، حيث شرعت الجزائر في اللجوء الى التمويل غير التقليدي، وذلك بتمكين بنك الجزائر ابتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية: احتياجات تمويل الخزينة: تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير الى: توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات، وتحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم[1].

5-النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية[2]: لضمان حماية أفضل للمودعين، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 ، المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، يرفع هذا النظام الحد الأقصى لتعويض المودعين إلى (000 000 2) دينار مقابل (000 600)دينار سابقا، يطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع وباحتساب جميع العملات الصعبة .

---

[1] -بن صالح كريمة، المرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] - **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018**، ص ص 111، 112.

وحسب مقررات النظام، فان البنوك مطالبة بدفع علاوة سنوية لفائدة صندوق ضمان الودائع البنكية، يتم احتسابها على أساس إجمالي ودائعها المقفلة لغاية 31 ديسمبر، ويتم تحديد سعر الفائدة كل سنة من طرف مجلس النقد والقرض في حدود (1)٪ كما يتعين عليهم أيضا التصريح لبنك الجزائر في 31 ديسمبر من كل سنة، عن إجمالي ودائعهم القابلة للاسترداد، من جهتها تسهر شركة ضمان الودائع البنكية، المكلفة بتسيير الصندوق، على تحصيل العلاوات المستحقة لصندوق ضمان الودائع البنكية، وعلى إيداعها في حساب مفتوح لدى بنك الجزائر. كما يتعين عليها توظيف هذه الموارد المتاحة في أصول آمنة، كالسندات المصدرة أو المضمونة من طرف الدول.

يعدل هذا النظام قائمة الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة التي لا تعتبر ودائع قابلة للاسترداد، كما يقوم بتطوير إجراءات تنفيذ تدابير تعويض المودعين في حالة تصفية بنك مساهم.

6- النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر: يهدف هذا النظام إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال المستحق دفعه من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ووفقا لأحكام هذا النظام، يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تمتلك، عند تأسيسها، رأسمالا محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل، 20 مليار دينار بالنسبة للبنوك و5,6 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية .كما يجب على فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، أن تكون مزودة برأسمال أدنى يساوي على الأقل، ذلك المطلوب لتأسيس بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري يجب أن يكون هذا التخصيص محررا كليا ونقدا.

النظام رقم 18-02 المؤرخ 4 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية[1]: يحدد هذا النظام المنتجات التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، وتعرف العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية، من جهتها بأنها: كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، المتمثلة في عمليات تلقي الأموال، عمليات توظيف الأموال، عمليات التمويل والاستثمار.

تخص هذه العمليات، على وجه الخصوص، فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، تخضع هذه المنتجات لأحكام المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أفريل 2013، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية.

يتعين على البنك المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة، الراغبة في عرض منتجات مالية تشاركية أن يودع طلب الترخيص على مستوى بنك الجزائر، وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية، التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة لذلك .

ويعرف شباك المالية التشاركية كدائرة تمنح حصريا منتجات الصيرفة التشاركية، موضوع هذا النظام. ويجب أن يكون مستقلا ماليا، كما يجب فصل العمليات المحاسبية لهذا الشباك عن بقية العمليات التي يقوم بها البنك من خلال استقلالية حسابات الزبائن عن باقي حسابات زبائن البنك.

[1] - **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018**، ص ص 113، 114.

كذلك يتعين أن يقوم قسم محاسبة مستقلة بإعداد البيانات المالية المخصصة بما في ذلك اعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم الشباك وكذا بيان مفصل عن مداخيله ونفقاته، كما ينبغي أن يتوفر هذا الشباك على تنظيم ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك.

يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي تحّصلت على الترخيص لتسويق هذه المنتجات أن تُعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، واعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم، وتخضع الودائع في حساب الاستثمار لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون.

يجوز للبنك أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات شباك المالية التشاركية التي يوافق البنك على تمويلها. كما يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن الشباك ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها.

في الأخير هذه الودائع في حساب الاستثمار، ليست معنية بالتعويض المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

تمهيد:

تمارس البنوك اعمالها انطلاقا من اداءها لوظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول الودائع من مختلف العملاء وتقديم القروض إلى المستثمرين، وعليه فان عملية الوقوف والاستدلال على ملامح نشاط البنوك في الجزائر يتطلب دراسة تحليلية لهيكل الودائع والقروض.

والجدير بالذكر أن عدد البنوك بالجزائر في نهاية 2018 بلغ 20 بنكا موزعة بين 6 بنوك عمومية و14 بنك خاص، أمّا المؤسسات المالية فعددها 8، منها 6 مؤسسات مالية عامة و2 خاصتين.

أولا - تطور نشاط قطاع البنوك في الجزائر من حيث الإيداع:

حتى يتم تشخيص تطور الودائع بالبنوك الجزائرية لابد من الأخذ بمعيارين هما:

1- مدة استحقاق الوديعة: ترتبط عملية استقطاب الودائع بمدى قدرة البنوك على نشر الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع وبما توفره لهم من خدمات مختلفة ومتنوعة، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الودائع لدى البنوك في الجزائر في الفترة المحددة من 2010 وحتى 2018.

الجدول رقم(01): هيكل الودائع البنكية حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة 2010-2018 (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة).

/	/	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ودائع تحت الطلب	المبلغ	2870.9	3495.8	3356.4	3537.5	4434.8	3891.7	3732.2	4499	4880.5
	معدل النمو (٪)	/	21.77	-3.99	0.54	25.36	-12.25	4.10-	20.54	8.48
ودائع لأجل	المبلغ	2524.3	.2787.5	3333.6	3691.7	4083.7	4443.3	4409.3	4708.5	5232.6
	معدل النمو (٪)	/	10.43	19.59	10.74	10.62	8.80	0.76-	6.78	11.13
ودائع الضمانات	المبلغ	424.1	449.7	548	558.2	599	865.7	938.4	1024.7	809.6
إجمالي الودائع	المبلغ	5819.1	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9	10232.2	10922.7
	معدل النمو (٪)	/	15.70	7.50	7.59	17.08	0.91	1.31-	12.69	6.75

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على معلومات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.

ويتضح من الجدول السابق أن نشاط البنوك بالجزائر اتسم من حيث فترة استحقاق الودائع بالآتي:

* عرف حجم الودائع بقطاع البنوك في الجزائر تطورا معتبرا حيث بلغت نسبة نموه 87.70٪ خلال الفترة من 2010 – 2018، بنسبة زيادة في الودائع الجارية بلغت تقريبا 70٪ خلال نفس الفترة، وبالنسبة للودائع لأجل فان نسبتها لم تتجاوز 107.29٪، في حين ارتفع حجم ودائع الضمانات خلال نفس الفترة بـ 90.90٪.

* عرفت نسبة نمو الودائع لدى البنوك العاملة بالجزائر تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث:

- سجلت نسبة نمو قدرت بـ 15.70٪ في سنة 2011، وهي ثاني أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، في حين شهدت سنة 2012 انخفاضا كبيرا حيث قدرت نسبة النمو بـ 07.50٪ واستقرت نسبيا سنة 2013 مسجلة 07.59٪.

- سجلت نسبة نمو قدرت بـ 17.08٪ سنة 2014 وهي أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة مقارنة بسنة 2013، لكن هذه النسبة سرعان ما تراجعت خلال سنة 2015 لتسجل 0.91٪ مقارنة بسنة 2014، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد سجلت معدل نمو سلبي بلغ 1.31٪، ليرتفع معدل نمو إجمالي ودائع البنوك الجزائرية بعدها إلى 12.69٪ سنة 2017.

-في 2018 عاودت نسبة نمو ودائع البنوك بالجزائر الانخفاض لتبلغ 6.75٪ مقارنة بسنة 2017.

* باستبعاد قيمة الودائع المخصصة كضمان الالتزام بالتوقيع (الاعتماد المستندي، ضمانات وكفالات) والتي لا تدخل ضمن الكتلة النقدية بمفهوم M2، فان معدل نمو الودائع عرف تراجعا بعد سنة 2006 –حيث بلغت النسبة حينها 27.10٪ وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة- ليسجل معدلا سلبيا سنة 2009، بلغ 4.17٪، ثم عاد ليرتفع خلال سنتي 2010 و2011 مسجلا 14.01٪ و16.46٪ على التوالي، أما في سنة 2012 تراجع معدل نمو إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل من جديد ليسجل 6.47٪، ثم سرعان ما اخذ بالارتفاع مسجلا خلال سنة 2014 نسبة 17.83٪ ليعاود التقهقر من جديد سنة 2015 و2016 حيث سجل معدلا سلبيا قدره 2.15٪ و2.32% على التوالي.

* بتحليل تركيبة الودائع تحت الطلب ولأجل نجد:

- انخفاض معدلات نمو الودائع تحت الطلب في السنوات 2012، 2013 ،2015 و 2016 والتي قدرت بـ: 3.99-٪، 0.54٪ ،12.25-٪ و4.10-٪ على التوالي وذلك مقارنة بمعدلات نمو الودائع لأجل خلال نفس السنوات والتي بلغت هي الأخرى على التوالي: 11.95٪، 19.59٪، 10.74٪، 8.80٪ و0.76-%، حيث شكلت نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع تحت الطلب وودائع لأجل خلال السنوات المحددة في التحليل النسب التالية: 47.10٪، 49.83٪، 51.07٪، 53.30٪ و54.1% وهو ما يفسّر بانخفاض مبالغ الودائع تحت الطلب لصالح الودائع لأجل خلال سنتي 2013، 2015 و2016.

- سجلت الودائع تحت الطلب تذبذبا كبيرا خلال الفترة (2010-2018)، حيث بعد أن سجلت معدل نمو مرتفع سنة 2011 والذي بلغ 21.77٪ أخذ بالتراجع بعدها ليصل إلى 0.54٪ سنة 2013، ثم تزايد هذا المعدل سنة 2014 مسجلا اعلى نسبة خلال فترة الدراسة والتي بلغت 25.36٪، ليعاود بعدها التراجع من جديد الى درجة تسجيل معدلات سلبية خلال سنتي 2015 و2016، ويعود هذا لتراجع ودائع قطاع المحروقات التي تشكل موردا أساسيا لهذا النوع من الودائع، علما أنّ الودائع تحت الطلب سجلت سنة 2017 معدل نمو بـ 20.54٪ وفي سنة 2018 تراجع هذا المعدل من جديد الى 8.48٪.

- سجلت الودائع لأجل أكبر معدل نمو لها في سنة 2012 قدّر بـ 19.59٪، في حين سجلت استقرارا نسبيا خلال السنوات الأخرى لاسيما في سنوات 2011، 2013 و2014، إلا أنّه في سنة 2015 تراجع هذا المعدل ليحقق 8.80٪ و -0.76% سنة 2016، أما في سنتي 2017 و2018 فقد ارتفع معدل نمو ودائع لأجل من 6.78٪ الى 11.13٪.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): هيكل الودائع البنكية حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة 2010-2018 (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة).

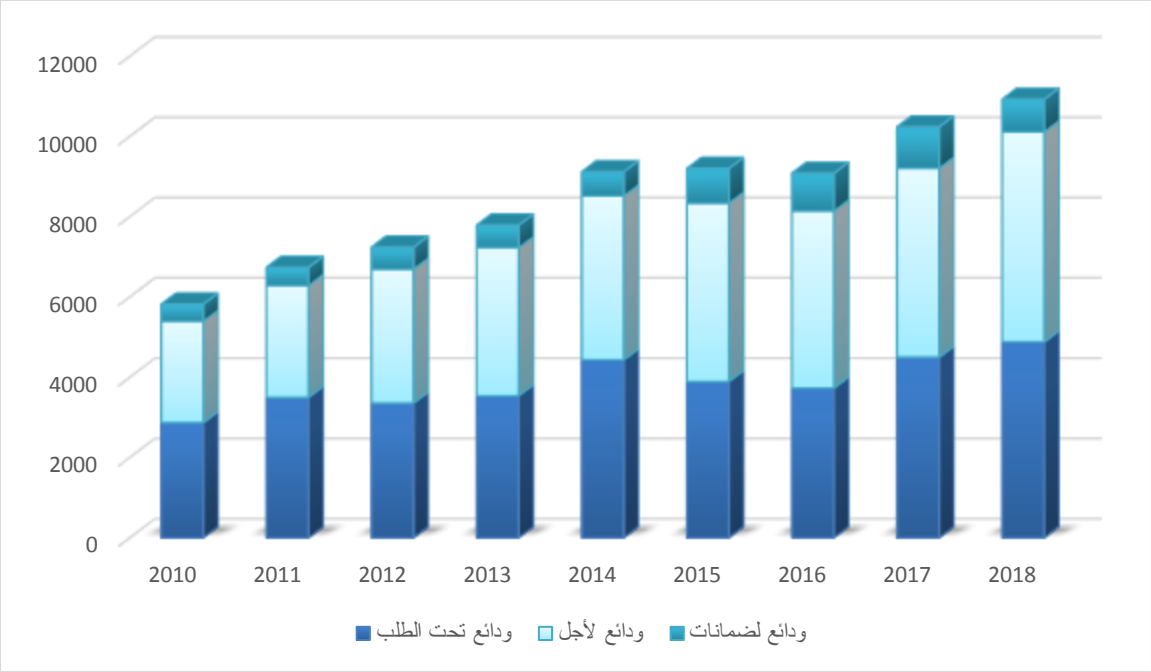

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول السابق.

2- حسب طبيعة ملكية البنك: ان وجود البنوك الخاصة بالساحة البنكية يسمح بخلق جو من المنافسة بينها وبين البنوك العمومية لاسيما فيما يتعلق بجذب اكبر حصة ممكنة من الودائع، وللوقوف على حصة كل من البنوك العمومية والخاصة ندرج الجدول التالي التي يحدد هيكل الودائع بحسب ملكية البنك.

الجدول رقم(02): هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك خلال الفترة 2010-2018 (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة).

	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة
ودائع تحت الطلب	2569.5	301.2	3095.8	400	2823.3	533.12	2942.2	595.3	3712.1	722.7	3297.7	594	3060.5	671.7	3765.5	733.5	4054.7	825.8
ودائع لأجل	2333.5	190.8	2552.3	235.2	3053.6	280	3380.4	311.3	3792.6	290.1	4075.7	367.6	4010.7	398.6	4233.0	475.5	4738.3	494.3
ودائع الضمانات	223.1	101.0	351.7	98	426.2	121.8	419.4	138.8	494.4	104.6	751.3	114.4	833.7	104.7	782.1	242.6	626.7	182.9
مجموع الودائع لكل بنك	5226.1	593	5999.8	733.2	6303.1	934.9	6742	1045.4	8000.1	1117.5	8124.7	1076	7904.9	1175	8780.6	1451.6	9419.7	1503
إجمالي الودائع المجمعة	5819.1		6733		7238		7787.4		9117.5		9200.7		9079.9		10232.2		10922.7	
حصة كل بنك (٪)	89.81	10.19	89.11	10.89	87.08	12.92	86.58	13.42	87.84	12.26	88.31	11.69	87.06	12.94	85.81	14.19	86.24	13.76

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر، المرجع سبق ذكره.

يتضح من الجدول السابق سيطرة البنوك العمومية على هيكل الودائع داخل القطاع البنكي الجزائري، حيث أنّ حصتها خلال الفترة 2010-2018 تعدت 85٪، والملاحظ أنّ حصة البنوك العمومية من سوق الموارد عرفت انخفاضا متواليا، لتسجل أدناها سنة 2013 بنسبة 86.58٪، ثم شهدت ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2014 حيث بلغت 87.74٪، كما ارتفعت سنة 2015 لتصل إلى 88.31٪، والواضح أن تراجع حصة البنوك العمومية كان لصالح البنوك الخاصة التي عرف نشاطها انتعاشا على مستوى جذب الودائع حيث حققت أعلى نسبة لها في سنة 2017 بـ 14.19٪ من إجمالي الودائع المجمعة بعد أن كانت حصتها 10.19٪ خلال سنة 2010، في حين انخفضت هذه النسبة الى 13.76٪ سنة 2018، وتعود أسباب سيطرة البنوك العمومية على سوق الموارد في هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري والممثل أساسا

بالعديد من المؤسسات العمومية والتي تودع أموالها بالبنوك العمومية[1]، بالإضافة إلى الثقة التي يوليها المودعين للبنوك العمومية مقارنة بنظيرتها الخاصة.

والشكل الموالي يوضح حصة كل من البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع المجمعة.

الشكل رقم (04): مقارنة حصة كل من البنوك العمومية والخاصة من اجمالي الودائع خلال الفترة 2010-2018

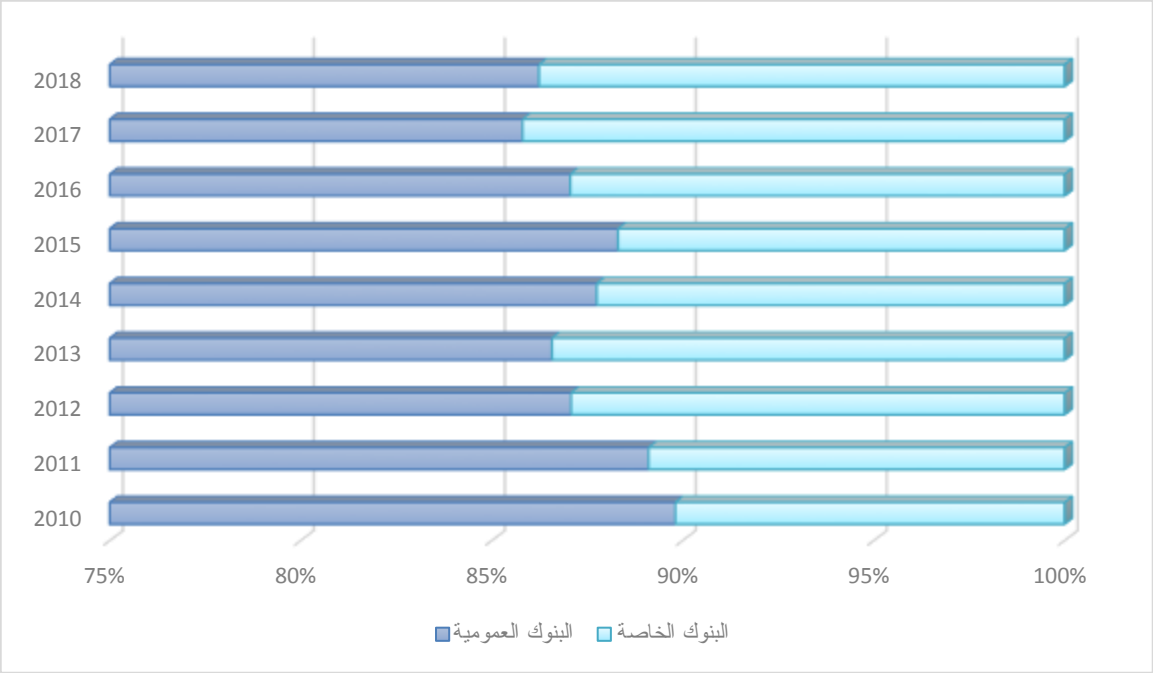

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على الجدول السابق.

3- تقييم الأداء البنكي في تعبئة المدخرات: يرتبط الحكم على مدى ايجابية حجم الودائع البنكية بقياس العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي والذي يعرف بالميل المتوسط للودائع البنكية، حيث يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية البنوك على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير « Tybout » إلى أنّ قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي كما تعتمد على الميل الحدي للإيداع البنكي الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع البنوك أن تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي أو مدى ضعفه، ويعد مفهوم المرونة الدخلية للودائع البنكية أحد أهم المعايير التحليلية لتقييم الأداء البنكي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، ويقوم هذا المفهوم بتحديد درجة استجابة الودائع البنكية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة[2].

[1] - عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص29.

[2] - مصيطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي-حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد04، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 78.

الجدول رقم(03): الميل المتوسط والحدي والمرونة الدخلية للودائع البنكية (2010-2018) .

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع	5819.1	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9	10232.2	10922.7
الودائع لأجل	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7	4083.7	4443.3	4409.3	4708.5	5232.6
الناتج المحلي الإجمالي	11991.6	14588.5	16208.7	16650.2	17228.6	16712.7	17514.6	18575.8	20259.1
الميل المتوسط لإجمالي الودائع(٪)*	48.53	46.15	44.65	46.77	52.92	55.05	51.84	55.08	53.91
الميل المتوسط للودائع لأجل(٪)**	21.05	19.11	20.57	22.17	23.70	26.59	25.17	25.35	25.83
الميل الحدي للودائع***	-	0.35	0.31	1.24	2.30	- 0.16	- 0.15	1.08	0.41
المرونة الدخلية للودائع****	-	0.76	0.70	2.66	4.34	0.29-	0.29-	1.97	0.76

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر .

***): الميل المتوسط لإجمالي الودائع= إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي.**

****): الميل المتوسط للودائع لأجل= الودائع لأجل/ الناتج المحلي الإجمالي.**

*****): الميل الحدي للودائع= التغير في الودائع/ التغير في الناتج المحلي الإجمالي.**

******): المرونة الدخلية للودائع= (التغير في الودائع/ الودائع)/ (التغير في الناتج المحلي الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي).**

من الجدول السابق نصل للقول:

* سجلت نتائج الميل المتوسط لإجمالي الودائع تراجعا خلال الفترة من 2010 وحتى 2012 حيث بلغ خلال هذه السنة أقل نسبة له والمقدّرة بـ44,65٪، ثم اخذت نسب هذا الميل المتوسط في الارتفاع لتصل الى 55,08٪ سنة 2017، وهو ما يعكس عودة فاعلية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية والذي أهمل في سنوات تراجع قيمة الميل المتوسط لإجمالي الودائع، ليتراجع من جديد الى 53,91٪ سنة 2018.

* إن الميل المتوسط للودائع لأجل قد انخفض من 21,05٪ سنة 2010إلى 19,11٪ سنة 2011، ثم ارتفع سنة 2009 ليصل إلى 22.36٪ ثم ارتفع بعدها ليسجل سنة 2015 أحسن قيمة له حيث بلغت 26.59٪، وعاد ليتراجع سنة 2016 من جديد، في حين انه عرف خلال سنتي 2017 و2018 نوعا من الاستقرار، ولكي تتجنب البنوك هذا التذبذب عليها تحسين أسعار الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية المعروفة.

* سجلت نتائج الميل الحدي للإيداع البنكي نتائج غير منتظمة، حيث أن درجة استجابتها لتغير الناتج المحلي كانت ضعيفة حتى سنة 2012، إلا أنها تحسنت تدريجيا خلال سنتي 2013 و2014، ثم تراجعت أكثر في سنة 2015 و2016 وسجلت قيم سلبية، لكن في سنة 2017 تحسنت من جديد لتعاود بعدها التراجع في سنة 2018، ولهذا فان النتائج المتذبذبة للميل الحدي للودائع البنكية يستدعي زيادة فاعلية السياسات المتبعة حتى تستطيع البنوك تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي وتحفيز الطلب على الودائع البنكية ولتحقيق ذلك لابد من: وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك، وجود سياسات مرنة تتناسب وتطور النشاط الاقتصادي، تحفيز الودائع البنكية عن طريق معدلات الفائدة ووجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع[1].

* ان نتائج المرونة الدخلية للودائع انقسمت إلى ثلاث أصناف حيث نجدها اقل من الواحد خلال سنوات 2011، 2012 و2018 مما يعني استجابة ضعيفة للتغير في الودائع نسبة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، وأكبر من الواحد خلال سنتي 2013 و2014 وحتى سنة 2017 مما يعكس استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي، أما سنتي 2015 و2016 فكانت درجة الاستجابة سالبة.

ومنه نستنتج بصفة عامة ضعف مرونة الإيداع البنكي، والودائع الادخارية بصفة خاصة، وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، وهو ما يفسر ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الدخل من جهة وضعف البنوك التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية، كما تعبر عن ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من النظام البنكي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص، حيث أن نقص الخدمات البنكية عموما هو ما يغطي استنتاج ضعف ومحدودية البنوك في جذب الودائع وتعبئة المدخرات[2].

ثانيا- تطور نشاط قطاع البنوك في الجزائر من حيث الاقراض: يمكن دراسة القروض التي تمنحها البنوك الجزائرية من خلال مدة الاستحقاق وطبيعة القطاع الموجهة لتمويله.

1-حسب مدة الاستحقاق: تقدم البنوك الجزائرية بناءا حسب تاريخ الاستحقاق قروضا قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وللوقوف على القروض الموزعة من قبل البنوك التي تعمل في السوق البنكية الوطنية وفقا لمدة القرض خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 ندرج الجدول التالي:

[1] - مصيطفى عبد اللطيف، المرجع سبق ذكره، ص78.

[2] -المرجع نفسه، ص78.

الجدول رقم (04): هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك حسب مدة الاستحقاق (2010-2018) (المبلغ: مليار دينار).

/		قروض قصيرة الاجل	قروض متوسطة وطويلة الاجل	اجمالي القروض	معدل النمو (٪)
2010	المبلغ	1311	1955.7	3266.7	
	النسبة (٪)	40.13	59.87	100	-
2011	المبلغ	1363	2361.7	3724.4	14.01
	النسبة (٪)	36.59	63.41	100	
2012	المبلغ	1363.6	2924	4285.6	15.07
	النسبة (٪)	31.77	68.23	100	
2013	المبلغ	1423.4	3731.1	5154.5	20.27
	النسبة (٪)	27.61	72.39	100	
2014	المبلغ	1608.7	4894.2	6502.9	26.16
	النسبة (٪)	24.74	75.26	100	
2015	المبلغ	1710.7	5564.9	7275.6	11.88
	النسبة (٪)	23.51	76.49	100	
2016	المبلغ	1914.2	5993.6	7907.8	8.69
	النسبة (٪)	24.21	75.79	100	
2017	المبلغ	2298.0	6579.9	8877.9	12.27
	النسبة (٪)	25.88	74.12	100	
2018	المبلغ	2687.1	7287.0	9974.0	12.35
	النسبة (٪)	26.94	73.05	100	

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات من التقارير السنوية لبنك الجزائر، المرجع سبق ذكره.

بتحليل بنية القروض وفقا لنتائج الجدول السابق نجد:

* ان معدل نمو اجمالي القروض عرف تطورا مستمرا خلال الفترة من 2011 وحتى 2014 وهي السنة التي وصل فيها لأعلى نسبة حيث بلغ 26.16٪ ثم تراجع في سنة 2015 ليصل 11.88٪ وعاد ليرتفع من جديد خلال سنتي 2017 و2018 حيث بلغ معدل نمو القروض 12.27٪ و12.35٪ على التوالي.

* اتجاه تصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل حتى سنة 2015 حيث بلغت ما نسبته 76.49٪ من مجموع القروض الموزعة، مقارنة بـ 75.26٪ سنة 2014، وهذا التوجه المتصاعد للقروض متوسطة وطويلة الأجل كان على حساب القروض قصيرة الأجل التي شهدت خلال نفس الفترة تحقيق حصة نسبية متناقصة حيث قدرت سنة 2015 بـ 23.51٪ مقارنة بـ 24.74٪ سنة 2014، بالرغم من أن مبالغها المتوافقة مع سنوات المقارنة قد ارتفعت من 1608.7 مليار دينار إلى 1710.7 مليار دينار، أما انطلاقا من سنة 2016 فقد أخذت نسب نمو القروض المتوسطة والطويلة الأجل تتراجع لصالح حصة القروض قصيرة الاجل.

* يعود الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل للارتفاع الذي شهدته القروض الرهنية والقروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر، حيث نجد أنّ قيمة القروض الرهنية قدرت بـ 259.1 مليار دينار في نهاية 2012 ثم انتقلت إلى 307.4 مليار دينار سنة 2013، ووصلت قيمتها 359.5 مليار دينار نهاية 2014 محققة معدلات زيادة مرتفعة 17٪ سنة 2014 و18.6٪ في 2013، و19.4٪ في نهاية 2012، أما في سنة 2015 فقد وصلت قيمتها 390.7 مليار دينار أي بنمو بسيط بلغ 8.7٪ مقارنة بالسنوات السابقة الذكر.

والشكل الموالي يوضح تطور مبالغ القروض المتوسطة وطويلة الأجل مقارنة بمبالغ القروض قصيرة الأجل.

الشكل رقم (05): هيكل القروض المقدمة من قبل البنوك حسب مدة الاستحقاق (2010-2018) بملايير الدينارات.

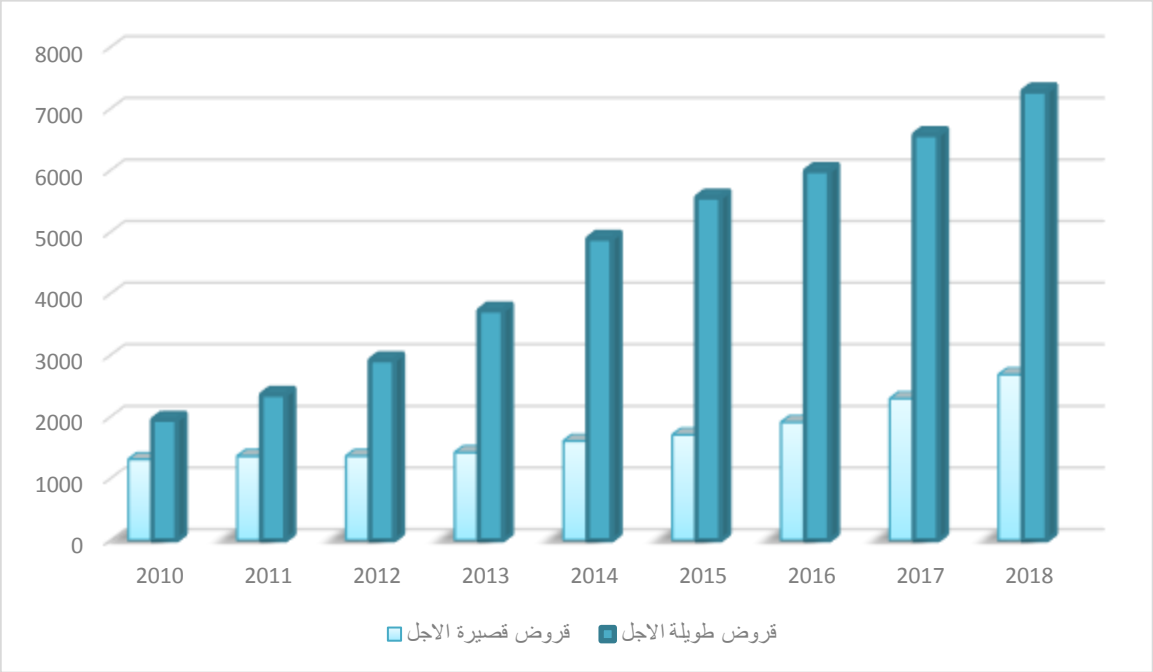

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول السابق.

2- حسب ملكية القطاع الموجهة لتمويله: تقوم البنوك في الجزائر بمختلف أنواعها بتمويل القطاع العام والقطاع الخاص على حد السواء، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(05): توزيع قروض البنوك الجزائرية حسب القطاع الممول(2010-2018) (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة).

/	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة
قروض للقطاع العام	1461.3	0.1	1742.3	0.0	2040.7	0.0	2434.3	0.0	3373.4	9.5	3679.5	9.5	3943.3	9.5	4302.3	9.5	4944.2	9.5
المجموع	1461.4		1742.3		2040.7		2434.3		3382.9		3688.9		3952.8		4311.8		4944.2	
النسبة ٪	44.74		46.78		47.62		47.23		52.02		50.70		49.99		48.57		49.57	
قروض للقطاع الخاص	1374.5	430.8	1451.7	530.7	1675.4	569.5	2023.2	697	2338.7	781.3	2687.1	899.5	2982.0	973.0	3401.7	1164.4	3701.4	1328.5
المجموع	1805.3		1982.4		2244.9		2720.2		3120.0		3586.6		3955.0		4566.1		5029.9	
النسبة٪	55.26		53.22		52.38		52.77		47.98		49.30		50.01		51.43		50.43	
إجمالي القروض	3266.7		3724.7		4285.6		5154.5		6502.9		7275.6		7907.8		8877.5		9974.0	
حصة البنوك العامة والخاصة ٪	86.81	13.19	85.75	14.25	86.71	13.29	86.48	13.52	87.84	12.16	87.51	12.49	87.58	12.42	86.78	13.21	86.68	13.32

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، المرجع سبق ذكره.

من الجدول السابق نصل للقول بأنّ:

* بتحليل الجهة المستفيدة من القروض الموزعة من قبل البنوك الجزائرية، نلاحظ أن هناك زيادة في استفادة كل من القطاع العمومي والخاص على حد سواء، حيث بلغ معدل نمو القروض الموجهة للقطاع العمومي38.97٪ خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وهو أعلى معدّل مسجل خلال فترة الدراسة، لينخفض بعدها في السنوات الموالية وصولا الى 7.41٪ سنة 2016، أما في سنة 2018 فقد نما هذا النوع من القروض بنسبة 14.92٪، أما بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص فبعد تراجعها الى 9.81٪ سنة 2011، عاودت الارتفاع من جديد لتصل الى 21.17٪ سنة 2013 ثم أخذت تتراجع لتسجل في سنة 2016 معدل نمو بلغ 10.27٪، ثم نمت من جديد خلال سنة 2017 لتسجل نسبة نمو قدرت بـ 15.45٪، في حين سجل هذا النوع من القروض نموا بـ 10.15 ٪ خلال سنة 2018.

*سيطرة البنوك العمومية على إجمالي القروض الممنوحة باعتبار أنها الأكثر استحواذا على الودائع، حيث أن حصتها من إجمالي القروض الموزعة لم تنخفض عن 85٪ خلال الفترة من 2010 وحتى 2018، حيث بلغت سنة 2014 ما نسبته 87.84٪ وهي أعلى نسبة سجلت لها خلال الفترة المعنية بالدراسة، ثم تراجعت بعدها ولكن بمستويات ضئيلة جدا، أما فيما يتعلق بحصة القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة فنجد أنها لم تتعدى نسبة 15٪ من إجمالي القروض

الموزعة، حيث بلغت 14.25٪ سنة 2011 وهي أعلى نسبة لها ثم أخذت في الانخفاض حتى سنة 2017 و2018 أين عادت للارتفاع على حساب حصة البنوك العمومية حيث سجلت 13.21٪ و13.32٪ على التوالي، وتوجه القروض الموزعة من قبل البنوك الخاصة لتمويل المؤسسات الخاصة والأسر، وهو قطاع يعرف ادخاره المالي ارتفاعا محسوسا.

* انخفضت حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض الموزعة إلى 47.98٪ سنة 2014 وسجلت ارتفاعا بعدها لتصل إلى 51.43٪ سنة 2017، أما في سنة 2018 فنمت بـ50.43٪، علما أن حصصها خلال السنوات من 2010 إلى 2013. لم تتعدى 50٪، أما القروض الموجهة للقطاع العمومي فسجلت حصتها ارتفاعا خلال سنة 2014 وبلغت ما نسبته 52.92٪ وهي أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة، لكنها سرعان ما تراجعت إلى 48.57٪ من إجمالي القروض الموزعة خلال سنة 2017، في حين نمت خلال سنة 2018 بـ49.57٪.

* تساهم البنوك العمومية في تمويل القطاع الخاص حيث ارتفعت حصتها من تمويل هذا القطاع من 74.63٪ سنة 2012 إلى 75.74٪ سنة 2016، وعلى الرغم من أن حصة البنوك العمومية في تمويلها للقطاع الخاص تراجعت نوعا ما لصالح حصة البنوك الخاصة حيث بلغت نسبتها 74.50٪ و73.59٪ خلال سنتي 2017 و2018 إلا أنها لا تزال هي المهيمنة في ذلك.

والشكل الموالي يوضح نصيب كل من البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض الممنوحة.

الشكل رقم (06): حصة البنوك العمومية والخاصة من نسبة القروض الموزعة.

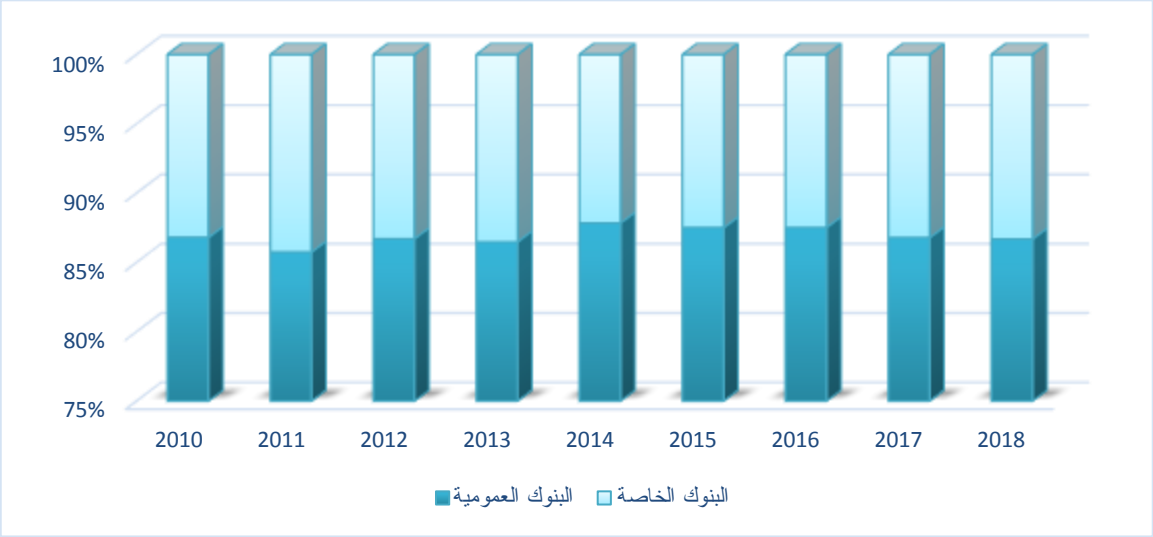

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من الجدول السابق.

3- مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع البنوك في الجزائر: يعكس المؤشر (حجم الودائع لأجل/ حجم القروض) مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني[1]، وقد سجلت هذه النسبة خلال الفترة 2010-2018 تذبذبا وقيما أقل من الواحد مبينة في ذلك لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان، كما يوضح الجدول الموالي أنّ مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي شهدت زيادة معتبرة ابتداءا من 2013

[1] - عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، المرجع سبق ذكره، ص 33.

حيث وصلت إلى 30.96٪ وانتقلت إلى 49.23٪ سنة 2018، في حين أنها لم تتجاوز عتبة 28٪ في السنوات السابقة لسنة 2013، وهو ما يعكس تواضع الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك في الاقتصاد.

الجدول رقم(06): مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية لقطاع البنوك الجزائرية.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع لأجل	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7	4083.7	4443.3	4409.3	4708.5	5232.6
حجم القروض	3266.7	3724.4	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9	9974.0
الناتج المحلي الإجمالي	11991.6	14588.5	16208.7	16650.2	17228.6	16712.7	17514.6	18575.8	20259.1
حجم الودائع لأجل/ القروض	0.77	0.75	0.78	0.72	0.63	0.61	0.56	0.53	0.52
الميل المتوسط للقروض (٪)	27.24	25.53	26.44	30.96	37.74	43.53	45.15	47.79	49.23

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات استخدمت سابقا.

ثالثا: تحليل الصلابة المالية لقطاع البنوك في الجزائر:

ان تقييم وضعية النظام البنكي الجزائري لا تكتمل دون الوقوف على مدى صلابته المالية، أو تشخيص وضعيته المالية، وذلك من خلال دراسة وتحليل عدد من المؤشرات المالية الهامة والتي نختصرها في فترتين حسب توفر الاحصائيات الواجب اعتمادها عند تحليل صلابة قطاع البنوك في الجزائر:

- ✓ **الفترة الأولى: 2010-2013:** حيث يمكن تلخيصها ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (07): أهم مؤشرات الصلابة المالية لقطاع البنوك في الجزائر خلال الفترة 2010-2013.

/	2010	2011	2012	2013
نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية (٪)	23.64	23.77	23.62	21.50
نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية (٪)	17.67	17.00	17.48	15.51
مردودية الأموال الخاصة (ROE)(٪)	26.70	24.58	22.67	19.00
مردودية الأصول (ROA) (٪)	2.16	2.1	1.93	1.67
هامش الربح(٪)	63.76	54.89	64.23	69.45
الأعباء البنكية خارج الفوائد(٪)	31.43	35.07	35.64	33.53
الأصول السائلة/اجمالي الأصول(٪)	52.98	50.16	45.87	40.46
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل(٪)	114.29	103.73	107.51	93.52
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض(٪)	18.31	14.45	11.73	10.56
نسبة المؤونات المخصصة للقروض الى اجمالي القروض المتعثرة (٪)	73.48	72.15	69.79	68.19

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf، ص227.

من الجدول نصل للقول:

- بقيت نسب الملاءة تسجل مستويات مرتفعة في سنة 2013 بالرغم من تراجعها عن السنوات السابقة لها، فقد بلغت النسبة التي تخص الأموال الخاصة القاعدية 15.51٪، أما النسبة المتعلقة بالأموال الخاصة النظامية فقد بلغت بـ 21.50٪ وهي بالتالي أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار بازل 3.

- تعد مردودية البنوك العمومية والخاصة مرضية بالرغم من تراجعها خلال الفترة 2010-2013، حيث قدرت مردودية الأموال الخاصة بـ19٪ سنة 2013 مقارنة بـ 22.67٪ سنة 2012 و24.58٪ سنة 2011، في حين بلغت مردودية الأصول 1.67٪ سنة 2013 و1.93٪ سنة 2012، و2.1٪ سنة 2011، وعرف هامش الربح ارتفاعا واضحا حيث ارتفع من 54.89٪ سنة 2011 الى 69.45٪ سنة 2013، كما تحسنت الأعباء البنكية خارج الفوائد قليلا بعد أن انخفضت من 35.64٪ سنة 2012 الى 33.35٪ سنة 2013.

- أدّى الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الى انخفاض نسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول من 52.18٪ سنة 2010 الى 40.46٪ سنة 2013، كما أدى الى انخفاض نسبة الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الأجل من 114.29٪ سنة 2010 الى 93.52٪ سنة 2013.

- ساهم تطور تسيير القروض من قبل البنوك الى انخفاض اجمالي حجم القروض المتعثرة بها من 18.31٪ سنة 2010 الى 10.56٪ سنة 2013.

الفترة الثانية: 2014-2018: ويمكن دراستها من خلال مايلي:

1- نسبة كفاية رأس المال (الملاءة البنكية): سعت كل البنوك الناشطة بالساحة البنكية الجزائرية الي التقيّد بمعايير لجنة بازل الثالثة من خلال الالتزام بنسبة كفاية رأس المال المنصوص عليها ضمن التشريع والتنظيم البنكي الجزائري،

وهو ما يوضح الجدول التالي الذي يبين تطور نسب الملاءة للأموال الخاصة النظامية والقاعدية بالجزائر خلال الفترة من 2014 وحتى 2018.

الجدول رقم(08): نسب ملاءة البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة: 2014-2018.

		2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية (٪)	اجمالي البنوك	15.79	18.40	18.75	19.38	19.06
	البنوك العمومية	14.71	17.75	18.37	19.58	19.26
	البنوك الخاصة	20.40	20.99	20.32	18.51	18.20
نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية (٪)	اجمالي البنوك	13.18	15.76	16.25	14.97	14.99
	البنوك العمومية	11.65	14.64	15.42	14.33	14.44
	البنوك الخاصة	19.68	20.26	19.64	17.75	17.43

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf، ص 85.

من الجدول السابق نصل للقول:

- في نهاية 2018 تجاوز كل من معدل ملاءة قطاع البنوك في الجزائر بالنسبة للأموال الخاصة النظامية والقاعدية متطلبات القواعد الاحترازية الدنيا الموصى بها في إطار بازل 3 حيث بلغ 19.06٪ و14.99٪ على التوالي، وبقيت هذه المستويات مستقرة نسبيا مع تلك المسجلة في سنة 2017.

- بنهاية 2016 بلغ معدل ملاءة البنوك العاملة بالجزائر بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 16.25٪ وكانت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18.75٪، أي أن هذه النسب تحسنت مقارنة بتلك التي سجلت سنة 2014، حيث بلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية 13.18٪ ونسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 15.79٪. إلا انه تبقى هذه المعدلات أعلى بكثير من تلك الموصى بها ضمن اتفاقية بازل الثالثة.

- أن نسبة ملاءة البنوك الخاصة للاموال الخاصة النظامية للبنوك الخاصة على مدى الفترة الممتدة من 2014 الى 2016 كانت أعلى من تلك المسجلة بالبنوك العامة حيث بلغت سنة 2016 ما سبته 20.32٪ بينما سجلت البنوك العمومية ما سبته 18.37٪،

لكن ابتداءا من سنة 2017 حدث العكس وارتفعت نسب ملاءة البنوك العمومية عن نظيرتها الخاصة، ويفسر سبب تفوق البنوك الخاصة عن نظيرتها العامة في تسجيلها لنسب ملاءة أعلى في قدرة البنوك الخاصة على التحكم في أنشطتها ومنه إمكانية التعرض لمخاطر أقل عكس البنوك العامة التي تسعى لتوفير التمويل للمؤسسات العمومية بمختلف أنواعها، وبالرغم من عدم تجاوز نسب ملاءة البنوك للحد الأدنى التنظيمي، الا أنّ تزايد أصول البنوك والمؤسسات المالية كان له أثرا على نسب الأموال الخاصة لأغلب البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك الخاصة منها، ومن هذا المنطلق أصدر

مجلس النقد والقرض نظاما جديدا رقم 18-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 ويتعلق برفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك الى 20 مليار دينار والمؤسسات المالية الى 6.5 مليار دينار[1].

2-**مردودية الأموال الخاصة والأصول:** تقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة البنك على توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، وكلما كانت نسبتها مرتفعة فان ذلك يفسر بقدرة إدارة البنك على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية، أما مردودية الأصول فتقيس مدى نجاح البنك باستثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة[2]، والجدول التالي يوضح تطور مردودية الأموال الخاصة والأصول للبنوك في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(09): مردودية الأموال الخاصة والأصول للبنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018.

/		2014	2015	2016	2017	2018
مردودية الأموال الخاصة (ROE) (٪)	بنوك عمومية	25.22	23.37	18.69	19.99	22.68
	بنوك خاصة	19.97	16.10	15.28	14.69	21.21
	اجمالي البنوك	23.75	21.48	17.89	18.84	22.38
مردودية الأصول(ROA) (٪)	بنوك عمومية	1.77	1.76	1.68	1.97	2.27
	بنوك خاصة	3.38	3.11	2.84	2.59	3.38
	اجمالي البنوك	1.99	1.92	1.83	2.05	2.42

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، ص91.

من الجدول نستنتج مايلي:

- أنّ مردودية الأموال الخاصة بقطاع البنوك في الجزائر عرفت انخفاضا من 23.75٪ سنة 2014 الى 17.89٪ سنة 2016 ثم اخذت ترتفع من 18.84٪ سنة 2017 الى 22.83٪ سنة 2018، وهي نفس الوتيرة التي سجلت بمردودية الأموال الخاصة بالبنوك العمومية التي ارتفعت سنة 2018 الى 22.68٪، بعد ان سجلت نسبا أفضل من تلك المسجلة بالبنوك الخاصة، حيث عرفت مردودية الأموال الخاصة بهذه الأخيرة تراجعا خلال الفترة من 2014 وحتى 2016، وارتفع معدلها في سنة 2018 الى 21.21٪، ويرجع التطور الايجابي لمردودية الأموال الخاصة بالبنوك العامة إلى امتثال هذه الأخيرة للتنظيم الجديد الداعي لضرورة رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك، توسع شبكة فروعها والتنويع في خدماتها.

[1]-التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، ص112.

[2]-عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص ص 161، 162.

- أنّ مردودية الأصول لقطاع البنوك في الجزائر تراجع هو الأخر من 1.99٪ سنة 2014 الى 1.83٪ سنة 2016 ثم ارتفع الى 2.05٪ و2.42٪ خلال سنتي 2017 و2018 على التوالي، أما عن تطور هذا المؤشر بالبنوك العمومية فقد تراجع من 1.77 سنة 2014 الى 1.68٪ سنة 2016 ثم ارتفع ليصل الى 2.27٪ وهي نسب أقل من تلك التي سجلت بالبنوك الخاصة، والتي سجلت هي الأخرى تراجعا خلال الفترة 2014 وحتى 2017 ثم ارتفعت سنة 2018 لتصل الى 3.38٪.

- تبقى مردودية البنوك العامة والخاصة جيدة على الرغم من الانخفاضات المسجلة حيث خص هذا التراجع في مردودية الأموال الخاصة و الاستقرار النسبي في العائد على الأصول كل من البنوك العامة والخاصة على حد السواء، بالرغم من اختلاف الأسباب التي كانت وراء ذلك، فالتراجع بمردودية الأموال الخاصة للبنوك العامة ارتبط بارتفاع قوي للأموال الخاصة مقارنة بالنتائج، في حين كان الانخفاض بالبنوك الخاصة ناجم عن انخفاض نتائجها، أما الاستقرار النسبي لمردودية الأصول فهو ناتج عن زيادة الأصول بالبنوك العامة وتدنيها بالبنوك الخاصة.

3- هامش الربح: يقيس مؤشر هامش الربح قدرة البنك في السيطرة على أعباءه، وعليه فكلما ارتفع هامش الربح دلّ ذلك على كفاءة البنك في خفض تكاليفه، والجدول التالي يوضح تطور هامش الربح والأعباء في قطاع البنوك بالجزائر من 2014 وحتى 2018.

الجدول رقم(10): تطور هامش الربح والأعباء في البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2014-2016.

/		2014	2015	2016	2017	2018
هامش الربح (٪)	اجمالي البنوك	34.63	33.10	32.91	35.31	41.33
	البنوك العمومية	31.88	44.03	34.63	32.29	36.32
	البنوك الخاصة	44.03	36.32	34.69	28.55	34.63
الأعباء البنكية خارج الفوائد (٪)	اجمالي البنوك	40.73	40.01	34.08	35.99	29.34
	البنوك العمومية	40.58	39.24	31.43	33.75	26.39
	البنوك الخاصة	41.29	43.43	46.27	46.16	40.49

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، ص 94.

فبالنسبة لمؤشر هامش الربح تراجع من 34.63٪ سنة 2014 إلى 33٪ سنة 2015، ثم عاود الارتفاع سنة 2016 الى 32.91٪، كما واصل الارتفاع من 35.31٪ سنة 2017 الى 41.33٪ سنة 2018 بعدما سجل هذا المؤشر ارتفاعا من 32.29٪ الى 36.32٪ بالبنوك العمومية ومن 28.55٪ الى 34.63٪ بالبنوك الخاصة خلال نفس الفترة ويفسر هذا بالتحسن الذي شهدته البنوك العامة في مجال تقييم مخاطر القروض وتسييرها ومتابعتها وذلك بفضل تكثيف الرقابة على محافظها وتشديدها من قبل بنك الجزائر واللجنة البنكية، أما بالنسبة للأعباء البنكية خارج الفوائد فقد عرفت انخفاضا خلال هذه الفترة وصل الى 29.34٪ سنة 2018.

4- السيولة البنكية: عرفت الأصول السائلة لإجمالي الأصول تراجعا خلال الفترة من 2014 وحتى 2018 لتبلغ ادنى مستوى لها في سنة 2018 بـ 18.43٪، كما انتقلت نسبة الأصول السائلة الى الخصوم القصيرة الأجل من 38.41٪ سنة 2014 الى46.30٪ سنة 2018.وهي نفس الوتيرة التي شهدها تطور المؤشرين خلال نفس الفترة بكل من البنوك العمومية والخاصة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نسبة سيولة البنوك في الجزائر.

/		2014	2015	2016	2017	2018
الأصول السائلة/اجمالي الأصول (٪)	بنوك عمومية	37.04	25.85	22.66	21.88	18.43
	بنوك خاصة	43.95	35.87	29.11	33.11	28.52
	اجمالي البنوك	37.96	27.14	23052	23.51	19.84
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل (٪)	بنوك عمومية	83.41	60.20	58.84	52.17	46.30
	بنوك خاصة	75.38	69.79	56.25	60.58	52.61
	اجمالي البنوك	82.06	61.64	58.39	53.70	47.45

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، ص 87.

5-**تطور حجم القروض المتعثرة:** عرفت نسب القروض البنكية المتعثرة بالجزائر ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2014 -2018، فبعد أن عرفت هذه النسبة نوعا من الاستقرار خلال سنتي 2014 و2015، أخذت ترتفع ابتداءا من سنة 2016 حيث بلغت 12.06٪ ثم قدرت بـ 12.96 ٪ في سنة 2017، لتصل نسبتها الى اجمالي القروض خلال سنة 2018 الى حوالي 13 ٪، وهذه النسب تعتبر من أعلى النسب المسجلة على مستوى الدول العربية، والجدول الموالي يوضح تطور نسب القروض المتعثرة والمؤونات المخصصة لها على مستوى البنوك الناشطة بالجزائر.

الجدول رقم(12): تطور نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض والمؤونات المخصصة بالبنوك الجزائرية 2014-2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض(٪)	9.88	9.77	12.09	12.96	13.13
نسبة المؤونات المخصصة للقروض الى اجمالي القروض المتعثرة (٪)	62.13	59.93	54.62	52.28	49.96
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بالبنوك العمومية(٪)	10.06	9.91	12.58	13.71	49.43
نسبة المؤونات المخصصة للقروض الى اجمالي القروض المتعثرة بالبنوك العمومية (٪)	64.04	61.54	55.40	52.43	49.9
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بالبنوك الخاصة(٪)	8.53	8.63	8.55	7.79	7.11
نسبة المؤونات المخصصة للقروض الى اجمالي القروض المتعثرة بالبنوك الخاصة(٪)	44.96	45.34	46.26	50.52	57.27

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، ص 89.

ويعود هذا الارتفاع أساسا الى تصنيف البنوك العمومية لـ 56٪من قروضها الممنوحة في إطار برامج دعم الشباب والتي بلغت آجال استحقاقها ضمن القروض غير القابلة للاسترداد، وهذا ما ساهم في رفع حجم القروض المتعثرة في البنوك العمومية بـ 60 ٪، ولهذا سجلت البنوك العمومية ارتفاعا كبيرا في معدل القروض المتعثرة حيث بلغ 13.98 ٪ في سنة 2018 مقابل 13.71٪ في سنة 2017 و12.58 ٪ خلال سنة 2016، في حين نجد نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض في انخفاض بالبنوك الخاصة حيث انتقل من 8.55٪ سنة 2016 الى 7.11 ٪ سنة 2018.

ويتضح من الجدول أيضا أن القروض المتعثرة تم تغطيتها بما يعادل 49.9٪ سنة 2018 من خلال المؤونات المخصصة للقروض مقابل 52.43٪ في سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض في تخصيص المؤونات الى تراجع هذا المعدل بالبنوك العمومية، حيث أنّ هذه الأخيرة لم تقم بتغطية القروض غير المحصلة الممنوحة في اطار دعم الشباب الا جزئيا لأنها تستفيد من ضمانات قد تصل الى 85٪ من صناديق الضمان العمومية المخصصة، بالمقابل ارتفعت مؤونات البنوك الخاصة المخصصة للقروض المتعثرة حيث ارتفعت من 46.26٪ سنة 2016 الى 57.27٪ سنة 2018[1].

ان تحليل مؤشرات الصلابة المالية لقطاع البنوك في الجزائر يبرز عن أن الوضعية المالية لهذا القطاع لا تزال مريحة بالرغم من الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني منذ 2014 عقب انهيار أسعار النفط، والذي كشف عن ضعف دور البنوك في استرداد المبالغ المالية المسحوبة للدائرة الرسمية وتركها تتداول داخل السوق الموازية، وهو ما ساهم في انخفاض نسب السيولة البنكية بهذا القطاع، كما يوضح تحليل المؤشرات المالية السابقة عن ارتفاع درجة تعرض القروض للتعثر بالقطاع البنكي الجزائري.

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، المرجع سبق ذكره، ص89.

تمهيد:

يتطلب النهوض بالنظام البنكي الجزائري إتباع العديد من الآليات التي تستهدف معالجة الاختلالات التي يعاني منها وكذا عصرنته ليصبح أكثر تطورا وتماشيا مع الوضع المالي العالمي، بالإضافة الى دعمه بالعناصر التي يفتقدها والتي يتم العمل بها على المستوى العالمي والتي من شأنها تحسين أدائه.

فانطلاقا من اعتماد أطر رقابية احترازية تدعم قواعده الرأسمالية، والتوسع في الصيرفة الإسلامية مرورا بالصيرفة الالكترونية وإصلاح المنظومة البنكية المحاسبية ووقوفا على تعزيز الشمول المالي فان تبني هذه الأساليب الهدف منها في الأخير الرغبة في تقديم خدمات بنكية أكثر تنوعا وعددا وأسرع وقتا للعملاء، وكذا تقليل المخاطر والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للتقنيات التكنولوجية الحديثة.

أولا- تبني المعايير الاحترازية الدولية وتطوير أنظمة السلامة البنكية:

أولى الإصلاح النقدي والبنكي لعام 1990 منذ بدايته أهمية واضحة لضبط الوضع الاحترازي للبنوك العاملة في الجزائر، خاصة في ظل هشاشة محافظها المالية وارتفاع نسب القروض المتعثرة بها، حيث شملت المادة 92 من القانون 10/90 المعايير الاحترازية التي يتعين على البنوك احترامها وهي[1]: نسب الملاءة المالية، نسب السيولة، نسب توزيع الخطر(النسب بين الأموال الخاصة والتسهيلات الممنوحة)، النسب بين الودائع والاستعمالات، استعمال الأموال الخاصة توظيفات الخزينة وبوجه عام كل المعايير التي تسمح بتقدير المخاطر.

1- المعايير الاحترازية: ان المعايير الاحترازية هي عبارة عن مختلف الإجراءات والتدابير التسييرية المطبقة من قبل السلطات التنظيمية والرقابية في المجال البنكي، والتي يجب على البنوك التجارية الامتثال لها بغية الحد من مجازفة هذه البنوك في المخاطرة ومنه اعتمادها كآلية رقابة وكذا تقييم للأداء البنكي[2]، وتتمثل المعايير الاحترازية التي يتعين على البنوك في الجزائر الالتزام بها في:

أ-متطلبات رأس المال الأدنى: يعتبر تواجد حجم كاف من رأس المال عنصرا مهما في ضمان ملاءة البنوك أمام تعدد المخاطر واتساع نطاقها، وبالنظر الى أهمية هذا العنصر في التصميم الاحترازي، فقد خصص أول نظام أصدره مجلس النقد والقرض بعد اعتماد قانون 10/90 المؤرخ في 90/07/04 الى رأس مال الأدنى المطلوب توفيره من طرف البنوك العاملة في الجزائر، وبعد ذلك عمل بنك الجزائر لاحقا على تكييف رأس المال الأدنى حسب تطور الظروف المحيطة بالعمل البنكي: تطور النشاط، تزايد عدد البنوك ونمو محافظها المالية، تطورات الظروف المالية الوطنية والدولية[3]، حيث تتلخص مختلف التطورات التي تخص الحد الأدنى لرأس المال في الجدول التالي.

1- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، المصدر سبق ذكره، ص414.

2- بومدين محمد الأمين، تلمساني حنان، **النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي وفق مقترحات لجنة بازل كآلية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات: دراسة ميدانية على فروع البنوك الجزائرية ولاية سعيدة**، مجلة البشائر، العدد الثاني، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2015، ص131، 132.

3- بودالي مخطار، **أثر مقررات بازل 3 في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية،العدد2، جامعة طاهري محمد، بشار،2017، ص37.

الجدول رقم(13): تطور رأس المال الأدنى للبنوك منذ 1990.

/	رأس المال الأدنى
النظام 90-01 مؤرخ في 4 جويلية 1990	500 مليون دينار
النظام 04-01 مؤرخ في 04 مارس 2004	2.5 مليار دينار
النظام 08-04 مؤرخ في 23 ديسمبر 2008	10.0 مليار دينار
النظام رقم 18-03 مؤرخ في 04 نوفمبر 2018	20.0 مليار دينار

المصدر: العديد من المراجع:

-الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015، ص415.

-التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، المرجع سبق ذكره، ص 112.

2- المعايير الاحترازية التقليدية: وتشمل كل من:

أ- نسبة الملاءة: وتعكس مصداقية الهيكل المالي للبنك في ضوء المخاطر التي قام باتخاذها، وتقاس وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الملاءة = الأموال الخاصة القانونية/ مجموع المخاطر (القروض، العملياتية، السوق) المرجحة ≥ 9.5%

ويجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل، كما يجب على البنوك أيضا أن تشكل وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة[1].

وتتضمن مخاطر القروض مخاطر الميزانية ومخاطر خارج الميزانية، يتم حساب مبلغ المخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة بضرب كل منهما في 12.5% من متطلبات الأموال الخاصة[2].

وعليه يجب معرفة كيفية حساب كل من الأموال الخاصة القانونية والمخاطر المرجحة حتى يتم حساب نسبة الملاءة، حيث نجد أن:

أ-1- الأموال الخاصة القانونية: تتكون الأموال الخاصة القانونية من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية، حيث أن[3]:

الأموال الخاصة القاعدية = (رأس المال الاجتماعي + العلاوات ذات الصلة برأس المال+ الاحتياطات + الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد +المؤونات القانونية + ناتج السنة الأخيرة المقفلة، صاف من الضرائب ومن الأرباح المرتقب توزيعها) – (الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها + الأرصدة المدينة المرحلة من جديد + النواتج العاجزة قيد التخصيص + النواتج العاجزة المحددة سداسيا + الأصول الثابتة غير المادية صافية من الاهتلاكات ومن المؤونات التي تشكل قيما معدومة + 50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق أخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة في بنوك ومؤسسات مالية أخرى + المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات + المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة البنكية).

1- المادة من 2، 3 و4 من النظام رقم 14—01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن **نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.**

2- المادة 5 من النظام رقم 14-01، المصدر نفسه.

3- المادة من 8-10 من النظام رقم 14-01، المصدر سبق ذكره.

في حين أنّ:

الأموال الخاصة التكميلية = (50% من مبلغ فوارق إعادة التقييم + 50% من فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع + مؤونات لتغطية المخاطر البنكية العامة مكونة على المستحقات الجارية للميزانية في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض + سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة + الأموال المتأتية من اصدار سندات أو قروض مشروطة) – (50%من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق أخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى).

أ-2- **المخاطر المرجحة:** تعتبر الطريقة المعيارية نسخة محسنة من من نسبة الملاءة السابقة، ففي هذه الطريقة يتم تحديد أوزان المخاطر في كل فئة من الأصول، وهذا يرتكز أساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض، والتصنيف المعتمد من قبل بنك الجزائر لـStandard & Poors، وتتشكل المخاطر المرجحة من:

* **مخاطر القرض:** (قروض الميزانية وخارج الميزانية) التي تمنحها البنوك وتدخل في حساب النسبة مرجحة حسب درجة الخطر الذي يقترن بها[1]، والجدول التالي يوضح أوزان المخاطر الخاصة بكل نوع من المقترضين.

الجدول رقم (14): النسب المرجحة حسب نوع القرض الممنوح.

التنقيط الخارجي للقرض	AAA الى AA^-	A^+ الى A^-	BBB^+ الى BBB^-	BB^+ الى BB^-	B^+ الى B^-	أقل من B^-	لا يوجد تنقيط
المستحقات على المقرضين السياديين	%0	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المستحقات على الهيئات العمومية	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
المستحقات على البنوك:							
أجل استحقاق يفوق 3 أشهر.	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
أجل استحقاق اقل او يساوي 3 أشهر.	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20
المستحقات على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.	%20	%50	%100	%100	%150	%150	%100

المصدر: المادة 14 من النظام رقم 14—01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 و**المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.**

* **المخاطر العملياتية أو مخاطر التشغيل:** ويعتمد بنك الجزائر أسلوب المؤشر الأساسي والذي يتم وفقه حساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية بضرب المعامل α في متوسط صافي النواتج البنكية السنوية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة، حيث: α=15%[2].

* **مخاطر السوق:** انتهج بنك الجزائر الطريقة المعيارية التي يتم فيها تغطية خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف.

1 - بودالي بوخطار، المرجع سبق ذكره، ص40.

2- خليفة أسياء، للوشي محمد، **تطبيق مقررات بازل 3 من طرف المنظومة البنكية الجزائرية**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، ص226.

ويقدّر خطر السوق على محفظة التداول من خلال تحليل كل من الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للأسواق التي تتحمله المحفظة ككل، والخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة للمصدر المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، ويقيس الخطر العام خطر الخسارة التي تنتج عن تغيير في سعر الفائدة بالسوق الذي يقدر بالنسبة لسندات المستحقات على أساس آجال الاستحقاق، فلحساب الخطر العام ترتب سندات المستحقات على أساس آجال استحقاقها وتخصص لها الترجيحات التالية: 0.5% بالنسبة لآجال الاستحقاق الأقل من سنة، 1% بالنسبة لآجال الاستحقاق المحصورة بين سنة وخمس سنوات، 2% بالنسبة لآجال الاستحقاق التي تفوق خمس سنوات، أما بالنسبة لسندات الملكية يخصص لها ترجيح جزافي بنسبة 2%.

أما الخطر الخاص فينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود الى مصدره الخاص، ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف: 0% للمخاطر على الدولة الجزائرية وتجزئتها، 0.5% للمصدريين المنقطين من AAA الى AA+، 1% للمصدرين المنقطين من A الى BB-، 2% للمصدرين المنقطين الذين يقل تنقيطهم عن BB- و2% للمصدرين غير المنقطين[1].

ويساوي المتطلب من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف نسبة 10% من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة ويجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق هذا الرصيد 2% من اجمالي الميزانية[2].

ب- نسب توزيع المخاطر: قصد تسيير المخاطر بشكل أفضل وتجنب تركيز المخاطر على مدين واحد أو عدد قليل من المدينيين والذي من شأنه تهديد ملاءة البنك فرض بنك الجزائر على ضرورة التقيد بالقواعد المتعلقة بمجال تقسيم المخاطر وتوزيعها، والمتمثلة في[3]:

النسبة الأولى: يجب على كل بنك أن يحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة، وتهدف الى الحد من المخاطر التي يتخذها البنك على مستفيد واحد من القرض حتى لا يصبح الوضع المالي للبنك مرتبط بشكل مباشر مع المركز المالي لهذا المدين، أي ان:

(المخاطر الصافية المرجحة على مستفيد واحد/ الأموال الخاصة القانونية) ≤ 25%

النسبة الثانية: يجب ألا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها البنك ثمانية أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية، علما أن المقصود بالخطر الكبير هو مجموع المخاطر التي يتعرض لها بنك جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10% من الأموال الخاصة للبنك، وتهدف للحد من المخاطر التي يتخذها البنك على كبار

---

[1] - المرجع نفسه، ص 226، 227.

[2] - المادة من 28 من النظام رقم 14-01، المرجع سبق ذكره.

[3] - العديد من المراجع:

-المادة 4، 5 من النظام رقم 14- 02 المؤرخ في 02/16/ 2014 **والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات.**

-الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، المرجع سبق ذكره، ص417، 418.

المدينين وذلك لتفادي ارتباط الوضع المالي للبنك بشكل مباشر بالمركز المالي لهؤلاء المدينين الكبار. ومنه فان هذه النسبة تقاس كالأتي:

(مجموع المخاطر المتخذة على المستفيدين الذين يتجاوز خطر كل واحد منهم 10% من الأموال الخاصة القانونية/ الأموال الخاصة القانونية) ≤ 8 أضعاف الأموال الخاصة القانونية.

ج- تسيير خطر السيولة: ويعرف كمخاطر عدم القدرة على مواجهة الالتزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية نظرا لحالة السوق، وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة ويجب على البنوك أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة وتسمى هذه النسب بالمعامل الأدنى للسيولة، ويجب أن تقدم البنوك في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%[1]، أي أن:

معامل السيولة = (الأصول السائلة في الأجل القصير/ الخصوم المستحقة في الأجل القصير)×100 ≥ 100%.

د- معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة: يجب على البنوك التقيد بحساب هذا المعامل سنويا قصد الحفاظ على نوع من التوازن بين استخداماتها ومواردها المالية الدائمة، كما يجب ان تقل نسبة هذا المعامل 60%، وعليه فان هذا المعامل يحسب كالتالي[2]:

معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة = الأموال الخاصة والموارد المماثلة وطويلة الأجل/ الاستعمالات)×100 ≤ 60%.

2- الأنظمة الاحترازية: وتشمل كل من:

أ- مشروع SYNOBA: يندرج هذا المشروع ضمن عملية اعداد نظام التنقيط البنكي الجزائري، والذي شرع فيه بسنة 2011، بعد أن تم انشاء لجنة مكلفة بتسيير وتتبع هذا المشروع، ويهدف هذا الأخير الى إقامة نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير الاحترازية أي حوسبة كل التقارير المحاسبية والاحترازية الواردة من البنوك والمؤسسات المالية بواسطة التحميل المغناطيسي والسماح باستخراج البيانات حسب الاحتياجات، وكانت قد أنهيت المرحلة الأولى من المشروع والتي شملت انشاء وسائل التحميل التي تسمح بتحويل البيانات وثم الانطلاق في المرحلة الثانية التي تتمثل في تصميم كشف البيانات الممكن استخراجها وهو ما تواصل العمل عليه خلال سنة 2013[3]، ليتم تعميم العمل به خلال نفس السنة وتمت أشغال تكييفه مع النظام الاحترازي الجديد الموافق لمتطلبات بازل خلال سنة 2015[4]، وسعيا لتطوير

---

[1]- المادة 1، 3 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، والمتضمن **تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة.**

[2]- المادة 1 و9 من النظام رقم 4-04 المؤرخ في 2004/07/19، والمحدد **للنسبة المسماة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة.**

[3]- التقرير السنوي لبنك الجزائر،2013، ص134.

[4]- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015، ص 120.

تطبيق طريقة CAMEL فقد تمّ اعتماد التشغيل الآلي للرقابة على البنوك والمؤسسات المالية بغية اتساق مختلف التقارير وتعميم البيانات الصادرة وفقا لمتطلبات هيئة الاشراف[1].

ب-نظام اختبار القدرة على تحمل الضغوط: تمّ في سبتمبر 2012، ابرام عقد مساعدة تقنية مع البنك الدولي، يتضمن اقتناء وانشاء نموذج معلوماتي متكامل وديناميكي لإدارة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يحمل اسم نموذج التوقعات المالية[2]، والجدير بالذكر أن الجزائر قد أجرت منذ 2009 اختبارات القدرة على تحمل الضغوط قصد تقييم متانة وقدرة النظام البنكي الجزائري على المقاومة، وذلك باستخدام منهجية طورها صندوق النقد الدولي، أما المشروع الجديد والذي تواصل العمل عليه في سنة 2013 فيتضمن منهجية جديدة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي، وتندرج في منظور ديناميكي يسمح بتحقيق سيناريوهات أزمات معقولة حادة تهدف الى تحديد وقياس هشاشة وقدرة البنوك والمؤسسات المالية فرديا وهشاشة وقدرة النظام البنكي في مجمله على المقاومة، ولتحقيق هذا المشروع أقام بنك الجزائر فريقا من عملائه المعنيين للتكفل بأعمال تكييف وتعديل المنهجية لتتوافق مع الأحكام التنظيمية المعمول بها والتحكم في استعمالها[3].

تهدف الاعمال على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الى كسب تصور وقائي وعلاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف البنوك والسلطات المشرفة، كما تسمح بتقييم حساسية البنوك والمؤسسات المالية لأي تغييرات عوامل الخطر المترتبة على نشاطها البنكي (احتمال التعثر، أسعار الفائدة، السحوبات المفرطة للودائع،.....)، مع اعتبار حدوث كل عامل على حدى أو تزامن حدوث أكثر من عامل، بالإضافة الى أنها تبيّن قدرة البنوك على مواجهة الصعوبات الاقتصادية، والتدني الممكن لمستوى رسملتها ناهيك عن توضيحها لمدى هشاشة أو صلابة النظام البنكي الوطني ككل فهذا النوع من الاختبارات يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الكائنة بين المؤسسات المالية (خطر العدوى) وتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الجهاز البنكي، وفي سنة 2014 باشر كل من فريقي العمل المكلفين بمشروع تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ونظام التنقيط البنكي(SNB) وبدعم من خبراء البنك الدولي على التنسيق بين المشروعين والربط بينهما[4]، وتواصلت الجهود في تحقيق ذلك خلال سنة 2015 حيث تمّ الانتهاء من تكييف التطبيق الخاص باختبارات القدرة على تحمل الضغوط مع المعايير والممارسات المحاسبية والاحترازية المتعامل بها في الجزائر وتمّ الاستلام المؤقت لهذا التطبيق خلال نفس السنة، أما سنة 2016 فخصصت لتحقيق أول تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على مستوى بنكيين لمدة ثلاث سنوات، وقد أنجزت هذه الاختبارات وفق نموذج فردي واستعمال سيناريوهات مستوحاة من التطورات التاريخية لسلاسل من البيانات لكل من البنكين، وهذا التطبيق العملي سيتيح العمل وفقا لسيناريو قاعدي لاكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر وملاءة البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للاختبار، في حين يبقى دخولها حيز التطبيق الكامل مرهون بتصميم سيناريوهات اقتصادية كلية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط[5].

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ص111.

[3]- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، ص133.

[4]- التقرير السنوي لبنك الجزائر،2015، ص120.

[5]- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016، ص112.

3- برنامج تقييم القطاع المالي (FSAB): تميزت سنة 2013 بتقييم الجهاز الوطني للإشراف البنكي عن طريق التقييم المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في اطار برنامج تقييم القطاع المالي (FSAB)[1] ، وهذا البرنامج بدا في سبتمبر 2013 وانتهى في 9 جانفي 2014 بعدة نتائج وتوصيات أهمها: أنه يظهر تحليل الاستقرار الضعف في النظام المالي اتجاه الصدمات، وأن التحدي الذي يواجه الجزائر هو تطوير النظام المالي وتنمية القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي من خلال اتخاذ خطوات لتسهيل العمق المالي، وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد بالإضافة لعدم وجود تنويع في الاقتصاد باعتبار ان الصادرات غير النفطية تمثل 02% من اجمالي الصادرات، كما توصل هذا البرنامج الى نتيجة مفادها أن الدولة تلعب أدورا متناقضة فيما يتعلق بالبنوك العمومية وبالتالي اضعاف دور الوساطة البنكية[2].

ثانيا- اصلاح المنظومة المحاسبية البنكية:

لم تكن البنوك الجزائرية بمنأى عن الساحة المالية الدولية، فتسارع البنوك الدولية الى تبني معايير التقارير المالية الدولية، قابله توجه السلطات المالية في الجزائر الى اصلاح المنظومة البنكية المحاسبية من خلال إصدارها لنظام محاسبي مالي بنكي جزائري يتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، والتي أساسها القيمة العادلة، ولقد كان لهذا التوجه أثر كبير على البنوك الجزائرية.

فوفقا للنظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، فان القواعد المحاسبية هي المباديء المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، والتي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تسجيل عملياتها وفقا عليها، علما أنّ هذه المباديء حددت في القانون رقم 07-11 والمؤرخ في 2007/11/25، والذي تضمّن النظام المحاسبي المالي ونصوصه التنظيمية، كما عرفت المادة 4 من نفس القانون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول والخصوم والتكاليف والنتائج بتلك القواعد التي تمّ تحديدها بموجب القرار المتخذ في 26 جويلية 2008[3].

وعليه فان هذه القواعد تتلخص في[4]:

* محاسبة التعهد: وهي التي تتطلب تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء انجر عنها تدفق نقدي أم لا، إضافة الى أنه يتم الاعتراف بها ضمن القوائم المالية.

* استمرارية الاستغلال: وفقا لهذا المبدأ يتم اعداد القوائم المالية بافتراض أن النشاط مستمر في المستقبل.

* التكلفة التاريخية: وتعني أنه كل عناصر الأصول والخصوم تسجل بقيمتها التاريخية وقت الحصول عليها أو وقت نشوء الدين مع ضرورة إعادة تقييمها.

* المصداقية: أي تكون المعلومات المقدمة ضمن القوائم المالية معدة وفق طرق وأساليب علمية ومعبرة بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.

---

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، ص134.

[2]- عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفى، **تحليل مؤشرات السلامة البنكية في الجزائر، حالة CPA وAGB**، المجلة الجزائرية للتنمية **الاقتصادية**، العدد7، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص112.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009، ص13.

[4]- حسين منال، درهون هلال، **النظام المحاسبي البنكي كنظام معلومات**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 16، جامعة علي لونيسي، البليدة 2 ، الجزائر، 2017، ص ص218، 219.

* أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يشترط هذا المبدأ التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس الظاهر الاقتصادي (القيمة العادلة).

* أدلة الاثبات: يتطلب هذا المبدأ توفر الدليل المادي (الاثبات) أي الوثائق الثبوتية مؤرخة لضمان مصداقيتها.

*قابلية الفهم: يعني أن تكون المعلومات قابلة للفهم، واضحة لكل مستعملي القوائم المالية الذين لديهم مستوى معين ومقبول من الفهم وتتميز بخاصية الشفافية.

* عدم المقاصة: أي عرض كل عناصر الكشوف المالية بالإجمالي وليس الصافي.

* قابلية المقارنة: تكون المعلومات المالية المدرجة ضمن الكشوف المالية قابلة للمقارنة سواء كانت مقارنة ساكنة أو متحركة.

وتشمل مخرجات النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر على كل من القوائم المالية التالية: الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق، ويشترط عند اعدادها اعتماد النماذج النمطية الملحقة بهذا النظام، وأن يتم الالتزام بترتيب تنازلي للسيولة عند اعداد ميزانية البنوك وأن يمنح كل أصل صورة حقيقية ومطابقة لكافة المعلومات المحاسبية، وعلى البنوك نشر قوائمها المالية في الأشهر الستة التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الاجبارية، وذلك وفقا للمادة 103 التي تمثل الفصل الثاني الخاص بالالتزامات المحاسبية من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض والتي مضمونها مايلي[1]:

- البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بإصدار أو اعداد حساباتها تحت شكل موحد أو شكل واحد ضمن الشروط محددة من طرف المجلس، وعلى كل بنك او مؤسسة مالية نشر حساباتها خلال ستة أشهر التي تلي نهاية الدورة المحاسبية في النشرة الرسمية الخاصة بالإعلانات الرسمية القانونية الاجبارية ضمن الشروط المحددة من طرف المجلس.

- اللجنة البنكية من اختصاصها المطلق منح استثنائيا تمديد او تجديد آجال أو المدة الضرورية او اللازمة، حسب عناصر الدعم أو المرفقات المقدمة والمدعمة مع الطلب، دون اخلال بالإجراءات المذكورة أعلاه، ترسل نسخة من الحسابات السنوية من البنك أو المؤسسة المالية الى اللجنة البنكية قبل نشرها.

- من صلاحيات اللجنة البنكية أن تأمر للهيئات المعنية بإصدار نشرات تصحيحية في حالة وقوع أخطاء، أو وجود نسيان سهو في الوثائق المنشورة، باستطاعة اللجنة البنكية إعطاء كل المعلومات التي تراها مفيدة للجمهور.

أن البنوك التي تمارس نشاطها في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال قيامها بـ[2]:

- تقييم الأصول والخصوم المالية عند التسجيل المحاسبي الأول بالتكلفة التي هي القيمة العادلة.
- تقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة.
- تقييم الأصول المالية المتاحة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة.
- تقييم الأصول المالية المحتفظ بها الى غاية تاريخ الاستحقاق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة.

---

[1] - بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص243.

[2] - سايب عبد الله، بن عمارة نوال، عطية العربي، **واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص53.

- تقيّم التسليفات والحقوق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة.
- تقيم الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة.
- تقيم عند كل اقفال لحسابات الاستعمالات والموارد بالعملات الصعبة المسجلة في الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الاقفال أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق.
- تقيم عند كل اقفال للحسابات الالتزامات بالعملات الصعبة المسجلة خارج الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الاقفال، أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق.
- لا يتم الاعتراف بالفوائد غير المحصلة للديون كإيرادات في حسابات النتائج الا إذا تمّ تحصيلها فعليا.

-لا تواجه البنوك صعوبات في الالتزام بقواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي في كل من (التثبيتات المادية والمعنوية، عقد الايجار التمويلي، الضرائب المؤجلة، المؤونات، فارق الاقتناء، الإيرادات والتكاليف، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين).

أما فيما يتعلق بالتزام البنوك في الجزائر بقواعد الإفصاح وفقا للنظام المحاسبي المالي فمن خلال هذا البحث ومتابعة المواقع الالكترونية لعدد من البنوك لتحديد مدى التزامها بالقواعد السابقة، تمّ التوصل الى أن معظم البنوك تقوم بالإفصاح عن القوائم الأساسية التي تم شرحها بالمطلب السابق لاسيما البنوك الخاصة الأجنبية حيث تنشر كل من الميزانية، خارج الميزانية جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، في حين تكتفي البنوك العمومية بنشر كل من الميزانية وخارج الميزانية وجدول حسابات النتائج للعامة وكل القوائم السابقة تلتزم بالإفصاح عنها لبنك الجزائر في مهلة أقصاها ستة أشهر بعد تاريخ اقفال السنة المالية.

كما يتم تصنيف الأصول المالية الى أصول مالية محتفظ بها الى تاريخ الاستحقاق وأصول مالية محتفظ بها لغرض المعاملة، تسليفات وحقوق، أصول مالية متاحة للبيع وأصول مالية أخرى، أما الخصوم المالية فتصنف الى خصوم مالية محتفظ بها لغرض المعاملة والى خصوم أخرى، أما اعداد الميزانية فيكون وفقا لترتيب تنازلي للسيولة مع شمولية ملحق القوائم المالية للمعلومات المكملة الضرورية للفهم الجيد للقوائم المالية والقواعد والطرق المحاسبية المعتمدة وعلى مختلف المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة، كما يشتمل الملحق على المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ اقفال الميزانية[1].

وعليه فان البنوك في الجزائر تلتزم بما جاء النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009، وكذا القانون رقم 07-11 والمؤرخ في 2007/11/25.

في الأخير نشير الى ان الممارسة المحاسبية البنكية في الجزائر يشوبها العديد من المشاكل والصعوبات، والتي يجب العمل على تذليلها منها: تقليدية النظام الجبائي الجزائري وعدم توافقه وملائمته لقواعد النظام المحاسبي المالي البنكي، غياب سوق مالي كفؤ وما ينجر عن ذلك من صعوبة تقييم الأصول والخصوم وفقا للقيمة العادلة، عدم الالمام بمستجدات الساحة البنكية المحاسبية المحلية والدولية من قبل الإطارات البنكية.

[1] - المرجع نفسه، ص54.

ثالثا- التوسع في الصيرفة الإسلامية:

تعود أولى محاولات تجسيد فكرة الصيرفة الإسلامية بالجزائر الى نهاية عشرينات القرن العشرين وبالضبط سنة 1928، حيث قام رجال الأعمال القاطنين بالعاصمة بعد جمع رأس ماله الاسمي، بتقديم ملفا كاملا لإنشاء بنك تحت اسم: " البنك الإسلامي الجزائري"، لكن سلطات الاحتلال رفضت المشروع خوفا على مصالحها الحيوية ومصالح المعمرين والبنوك التقليدية التي كانت تنشط آنذاك على الساحة البنكية الجزائرية[1].

أما عن تأسيس أول بنك اسلامي بالجزائر فيعود الى إنشاء بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، عن طريق شراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، في حين بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991، وللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك وفقا لقانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003[2].

ويمكن حصر أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

الشكل رقم 07: أهم المحطات التي مرّ بها تطور بنك البركة الجزائري.

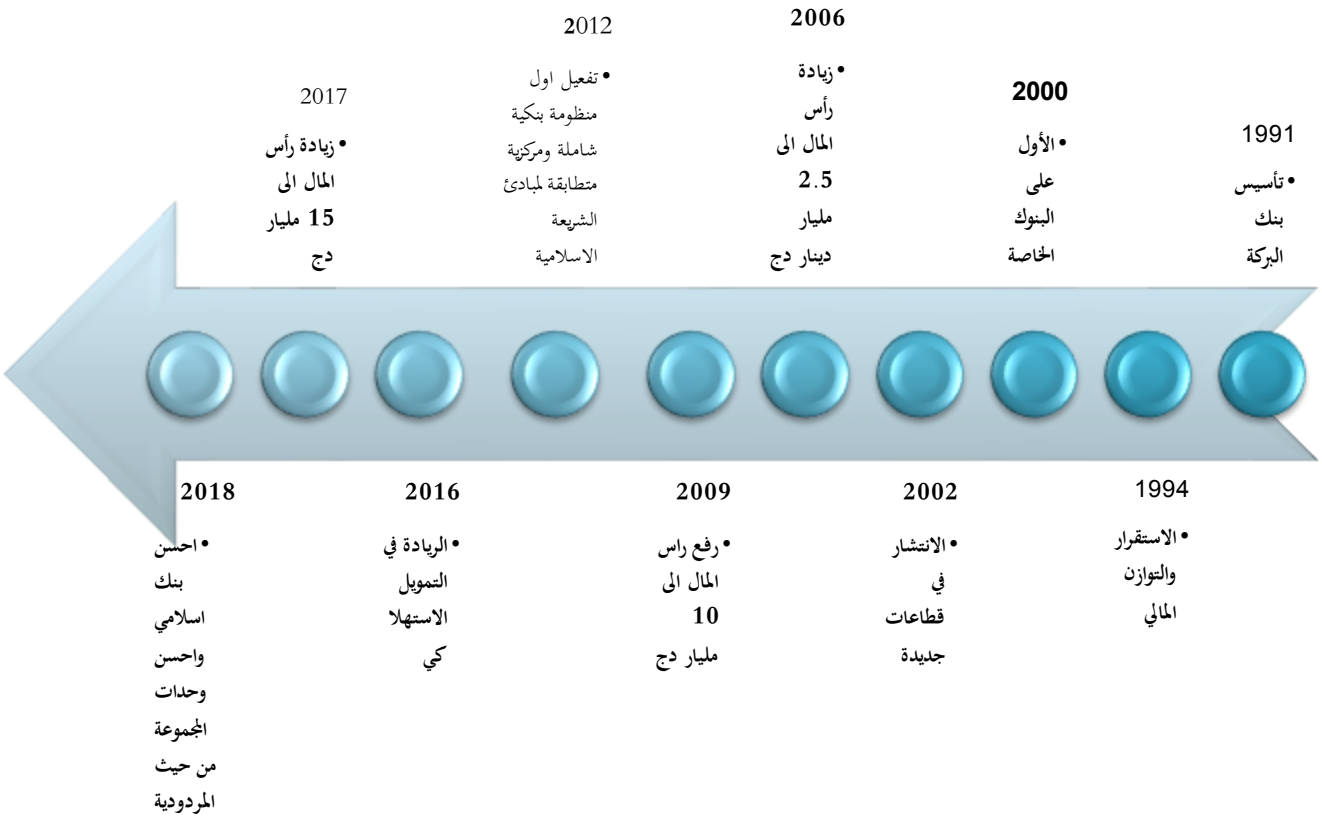

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.com/.

[1]-بلعباس عبد الرزاق، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية**، مبادرة مبكرة لانشاء مصرف إسلامي في الجزائر أواخر عشرينات القرن الماضي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013، ص ص، 5، 6.

[2]-الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.com

وعليه فالجزائر كانت من الدول السباقة التي فتحت المجال أمام الصيرفة الإسلامية لتكون جزءا من نظامها البنكي، الا أنّ هذا لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط وبقي بنك البركة الجزائري البنك الإسلامي الوحيد الذي ينشط على الساحة البنكية الجزائرية وذلك حتى سنة 2008، وعلى الرغم من مرور ثلاثين سنة تقريبا منذ نشأته الا أنه لا يستحوذ الا على 2٪ من اجمالي السوق و15٪ من اجمالي السوق البنكية الخاصة[1].

خلال السنوات الأخيرة، سجل بنك البركة نجاحات متميزة بفعل ما حققه من نمو مستدام في الأعمال والربحية والحصة السوقية، ليصبح بذلك أحد أهم البنوك الخاصة والإسلامية في الجزائر، ففي سنة 2014، ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر بنسبة 6 %مقومة بالعملة المحلية، ولكن بفعل تراجع الدينار مقابل الدولار فقد سجل اجمالي الأصول انخفاضا بنسبة 6 %ليصل إلى 84.1 مليار دولار أمريكي، أما إجمالي التمويلات والاستثمارات قد ارتفع بنسبة 15 % ليصل إلى 93.0مليار دولار امريكي، وحققت مصادر التمويل استقرارًا مع نمو إجمالي حسابات العملاء، كما قد حققت محفظة البنك نموًا انعكس في إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمارات والتمويلات المشتركة التي ارتفعت بنسبة 18 % لتبلغ 70 مليون دولار أمريكي والتي أدت إلى ارتفاع في الدخل بنسبة 23 % ليبلغ 46مليون دولار أمريكي، ولكن انخفضت الايرادات المتحققة من الخدمات البنكية وغيرها من مصادر الدخل التشغيلي بنسبة 27 %مقارنة بعام 2013 عند 47 مليون دولار أمريكي، مما أسفر عن تحقيق إجمالي دخل تشغيلي بلغ 93 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض نسبته 9 % عن المستويات المتحققة في العام الماضي. وفي ظل المصروفات التشغيلية المنخفضة نسبيًا، سجل صافي الدخل التشغيلي انخفاضًا بنسبة 7 %عند 59 مليون دولار أمريكي والذي أسفر عن تحقيق صافي أرباح أعلى بنسبة 4 %[2]. أما عن الفترة الممتدة من 2015 وحتى 2018 يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(15):أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2015-2018. الوحدة: مليون دج.

	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	193573	210344	248633	270996
اجمالي الودائع	154562	170137	207944	223995
حقوق الملكية	23463	24312	24546	27429
الايراد الصافي البنكي	7818	8539	8669	11850
اجمالي التمويلات	96453	110711	139677	156460
خارج الميزانية	61083	64210	72108	61124
نتيجة السنة المالية	4108	3984	3548	5167

المصدر: العديد من المراجع:

- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2016، ص ص10.
- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2017، ص 5-7.
- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2018، ص 5-7.

[1] - قندوز عبد الكريم، قعلول سفيان حمدة، **الصناعات المالية الإسلامية بدول المغرب العربي، الواقع والتحديات والآفاق**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 01، 2020، ص34.

[2] - **التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية**، 2014، ص 34.

https://www.albaraka.com/getattachment/4cff386a-37fb-4299-b776-6984d6ca6413/al-baraka-annual-report-arabic-2014.pdf?lang=ar-BH

من الجدول نستنتج أنه على الرغم من الظروف الصعبة التي أحاطت بالاقتصاد الجزائري، الا أنّ بنك البركة الجزائري استطاع أن يضمن استقرارا في نشاطه، ومنه الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية المسطرة، فبالنسبة:

- لمجموع الأصول نجد أنها نمت بـ بـ8,66٪ سنة 2016 وواصلت نموها أكثر في 2017 حيث بلغت نسبتها 22,22 ٪ بفعل الارتفاع المسجل في ذمم البيوع الدائنة والاجارة المنتهية بالتمليك والأرصدة في البنوك، في حين انخفض معدل نمو اجمالي الأصول في 2018 والذي 8,99٪.

- إجمالي الودائع نمت هي الأخرى بمعدلات مختلفة خلال هذه الفترة، حيث سجلت سنة 2016 ما نسبته 10.07٪، وارتفعت الى 22.22٪ سنة 2017، ثم تراجع ليبلغ 7.72٪ في سنة 2018، واجمالا فان هذه النتائج تدل على متانة قاعدة عملاء بنك البركة الجزائري.

- اجمالي التمويلات ارتفعت أيضا بـ 14,78٪ سنة 2016 وبـ 26,16٪ سنة 2017، وبعدها تراجعت الى 12,01٪ سنة 2018، وهذا ما يترجم السياسة المطبقة في البنك، والتي مفادها ضرورة دعم القطاع الإنتاجي للمؤسسات الاقتصادية.

- نتيجة السنة المالية تراجعت خلال سنتي 2016 و2017 بـ 3٪ و 10.94٪ على التوالي، وذلك بفعل ارتفاع في قيمة الضرائب وكذا المخصصات، أما في سنة 2018 فقد نمت النتيجة الصافية بـ 45,63٪.

وفيما يتعلق بسنة 2019 و2020 كان نشاط بنك البركة كالتالي:

* انخفض إجمالي أصول بنك البركة الجزائر في سنة 2019 بنسبة 5٪ إلى 15.2 مليار دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018، ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض في إجمالي حسابات العملاء بنسبة 5 ٪ من 9.1 مليار دولار أمريكي في 2018 إلى 8.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 12٪ إلى 6.79 مليون دولار أمريكي في عام 2019 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الدخل من الاعتمادات المستندية وبلغ صافي الدخل للعام 9.54 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد بنسبة 21٪ عن مثيله في عام 2018، كما وضع البنك خلال هذه السنة استراتيجيةً للتحول الرقمي لكل من خدمات العملاء والعمليات الداخلية، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي. وكانت أعمال تمويل التجارة الخارجية في مستويات جيدة، حيث فاقت التقديرات الموضوعة في الميزانية، وقد حصل البنك على جائزة أفضل بنك إسلامي في الجزائر لسنة 2019 للعام السادس على التوالي من مجلة غلوبال فاينانس[1].

وفي نهاية عام 2020 بلغ إجمالي أصول البنك 0.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قدره 15.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 7٪، وبقيمة الدينار الجزائري، كان النمو بنسبة 2٪، من 1.256 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2019 إلى 2.262 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2020، كما أن حسابات العملاء نمت بنسبة 3٪ من 0.214 مليار دينار جزائري في نهاية 2019 إلى 0.221 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2020، وبقيمة الدولار، انخفضت من 8.1 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2019 إلى 7.1 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الأصول التشغيلية (التمويلات والاستثمارات) من 6.152 مليار دينار جزائري إلى 9.144 مليار دينار جزائري، وهو ما يعكس مدى التحديات في البيئة الاقتصادية. كذلك انخفض الدخل التشغيلي أيضًا من 8.13 مليار دينار جزائري إلى 3.11 مليار دينار جزائري

[1] - **التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية**، 2019، ص 21.
https://www.albaraka.com/getattachment/4b8ee2f5-8656-430e-936e-20d217224c14/AR2019Arabic.pdf?lang=ar-BH

بسبب انخفاض الاصول التشغيلية، وشهد صافي الدخل انخفاضًا من 6.6 مليار دينار جزائري في عام 2019 إلى 3.3 مليار دينار جزائري في عام 2020 .طرح البنك خلال العام بعض المنتجات الجديدة كمنتج ادخار وبطاقة دفع دولية للأفراد والشركات. كما استغل البنك الفرصة لتعزيز برنامجه للتحول الرقمي من خلال تعزيز آلية تسليم المنتجات والخدمات للعملاء، وتحسين الوصول إلى منصته متعددة الخدمات على الأنترنت، وكذلك ترقية الحوكمة والعمليات الداخلية. وواصل البنك تعزيز برنامج تمويل التجارة الخارجية وهو من الخدمات الناجحة للبنك على مدى السنوات القليلة الماضية[1].

ثاني تجربة في البنوك الإسلامية بالجزائر تجسدت من خلال بنك السلام – الجزائر وهو بنك جاء كثمرة للتعاون الجزائري الاماراتي، تم الإعلان عن انشائه في 8 جوان 2006 وحصل على اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، في حين بدأ مزاولة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دج، ثم تم رفعه الى 10 مليار دج في سنة 2009 كما تم رفع رأس مال البنك الى 15 مليار دج خلال سنة 2019 امتثالا للنظام رقم 18-03 الصادر في 04 نوفمبر 2018 عن بنك الجزائر والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر[2]، ويستهدف بنك السلام الجزائر تقديم خدمات بنكية مبتكرة وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين والمستثمرين، كما تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[3]، وتتكون شبكته من 19 فرعا موزعة في عدد من ولايات الوطن وذلك في سنة 2020، بعد أن كان عددها 18 فرعا في سنة 2019.

ولقد بلغ عدد موظفي البنك 566 موظفا موزعين على الإدارات المركزية والفروع، ويقدر عدد موظفي الفروع بـ 304 موظفا مقابل 232 موظفا في 2018 أي بمعدل نمو بلغ 31٪[4].

ويهدف بنك السلام الجزائر الى العمل من أجل تحقيق أكبر العوائد المالية للعملاء والمساهمين معا، الوصول الى الريادة والتميز في مجال الصيرفة الشاملة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تقديم خدمات ومنتجات بنكية إسلامية مبتكرة وجذب أكبر عدد ممكن العملاء الذين يرغبون في صيرفة تتماشى وعقائدهم الدينية بهدف بلوغ أكبر حصة سوقية ممكنة.

أما عن أداء بنك السلام الجزائر خلال الفترة من 2014 وحتى 2019 يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

[1]- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2020، ص23.
https://www.albaraka.com/getmedia/6dc1c152-4019-4d05-99a7-d4a3d4d124ee/ABG-ANNAUL-REPORT-2020-AR-Linked.pdf

[2]- التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، 2019، ص 78، https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2019.pdf

[3]- الموقع الالكتروني لبنك السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html#!/page6

[4]- التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، 2019، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الجدول رقم(16): أهم مؤشرات بنك السلام الجزائر خلال الفترة من 2014-2019. الوحدة: مليون دج.

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اجمالي الأصول	36309	40575	53104	85775	110109	131019
اجمالي الودائع	32500	23685	34512	64642	85432	103792
حقوق الملكية	14000	14301	15381	16562	17305	19012
الايراد البنكي الصافي	2859	2214	2769	3990	7016	9227
تمويلات العملاء	22548	21268	29377	45454	75340	95583
النتيجة الصافية	1383	301	1080	1181	2418	4007

المصدر: التقارير السنوية لبنك السلام https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html.

من الجدول نستنتج أن بنك السلام الجزائر قد حقق قفزة نوعية في نشاطه، حيث نجد أنّ:

- بالنسبة لأصول البنك عرفت نموا بنسبة 11.75٪ سنة 2015 وواصلت نموها حت سنة 2017 حيث قدر معدل نموها حينها 61.52٪ وهو اعلى معدل خلال الفترة الممتدة من 2014 وحتى 2019.

- بالرغم من التراجع الذي سجلته اجمالي الودائع سنة 2015 الا أنه سرعان ما عاودت الارتفاع حيث بلغ معدل نموها 87.30٪ سنة 2017، بعدها تراجعت معدلات نمو الودائع ببنك السلام خلال سنتي 2018 و2019 حيث سجلت 32.16٪ و21.49٪ على التوالي.

- عرفت تمويلات العملاء تراجعا بنسبة 5.68٪ خلال سنة 2015 ثم ارتفعت معدلات نموها حتى وصلت أعلى نسبة لها في سنة 2018، حيث سجلت 65.75٪، أما في سنة 2019 فقد تراجعت نسبة نموها لتبلغ 26.87٪.

- عرفت معدلات النتيجة الصافية تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت معدلا سلبيا بـ 78.23٪ سنة 2015، ثم ارتفعت قيمتها بمعدل نمو هو الأعلى سنة 2016 بـ 258.80٪، بعدها تراجع معدل نمو الربح الصافي بـ 9.35٪ سنة 2017، أما في سنتي 2018 و2019 فقد نمت النتيجة الصافية لبنك السلام بـ 104.74٪ و65.74٪ على التوالي.

أما فيما يخص النوافذ الإسلامية فيقدم بنك الخليج الجزائر(AGB) الذي أنشئ عام 2003 حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي، وقد وصلت حصة التمويلات الإسلامية التي منحها البنك نسبة 22% من إجمالي التمويل الممنوح (سنة 2013)، كذلك فقد أطلق بنك ترست الجزائر نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة. إضافة الى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء[1].

وبتاريخ 15 مارس 2020م صدر نظام رقم 20-02 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وألغى هذا النظام كل أحكام النظام رقم 18-02وعرف القانون العمليات البنكية الإسلامية وحدد منها: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، كما وضع ضوابط على تسويق المنتجات المالية الإسلامية، وهي:

- حصول البنك أو المؤسسة المالية المقدمة للمنتج الإسلامي على ترخيص من البنك المركزي (بنك الجزائر).

- الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

[1]- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، المرجع سبق ذكره، ص-ص 33-35.

- إنشاء هيئة للرقابة الشرعية (تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من الجمعية العمومية).

وأتاح قانون 20 -02 للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية، واشترط أن يكون الشباك مستقل من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن تكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء[1].

رابعا- تبني الشمول المالي:

يعني الشمول المالي أنّ الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول الى منتجات وخدمات مالية ومفيدة وبأسعار ميسرة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين-ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة[2].

كما يقصد بالشمول المالي: "اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات البنكية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة الى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض الى القنوات غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والاشراف التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي الى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والبنكية"[3].

ويتم قياس الشمول المالي من حيث قياس مدى اتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة وقياس مدى استخدامها واستخلاص مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى والمتمثلة في جانب الطلب، وبالتالي فالشمول المالي يهدف الى توسيع فرص الوصول للخدمات المالية من خلال جانبي العرض والطلب[4].

1- أهداف الشمول المالي: يمكن حصر اهم الأهداف التي يسعى الشمول المالي لتحقيقها في النقاط التالية[5]:

- العمل على إيصال الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع بشكل سهل وبصفة مستدامة وذلك من خلال توفير تركيبة متكاملة من هذه المنتجات (الائتمان، المدخرات، التأمين والمدفوعات).

- تسهيل إمكانية الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

---

[1] - المصدر نفسه، ص-ص 30-31.

[2] - **الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء**، البنك العالمي، https://www.albankaldawli.org/.

[3] - **ماهو الشمول المالي**: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf.

[4] -نيفين حسين، **دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، 2018، الامارات العربية المتحدة، ص4.

[5] - العديد من المراجع:

-بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر المالي (Global findex) خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي، المجلد 13، العدد3، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019، ص3.

-ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي، جمال هداش محمد، سامية معزوز، **دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين وزيادة الشمول المالي**- دراسة تطبيقية في مصرفي (بغداد الأهلي التجاري وآشور الدولي)، ص255. https://cuesj.cihanuniversity.edu.iq

-بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، **الشمول المالي وآثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، ص 105، 106. https://cuesj.cihanuniversity.edu.iq

- توسيع نطاق استخدام المنتجات والخدمات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة دون استبعاد أو حرمان لأحد مع الاهتمام أكثر بالمجموعات المهمشة.

- توسيع قدرات الافراد المالية وقابلياتهم، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة في إدارة أموالهم.

-توفير سوق تنافسية تقدم مجموعة من الخدمات المالية مع بنية مالية تحتية قوية وإطار قانوني واضح، وهو ما يسمح بخلق بيئة تنافسية بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية وتوفير البدائل امام العملاء والمستهلكين.

2- واقع الشمول المالي في الجزائر:

وضعت السلطات بالجزائر مجموعة من التشريعات بهدف تكريس للشمول المالي، فبدءا بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية من خلال تقريب تواجد البنوك للمواطنين قصد تشجيع الإدماج المالي، ومن خلال كذلك التعليمة رقم 1 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المرتبطة بتطوير الشمول المالي والتي تؤكد أهمية قطاع البنوك في تسريع تطبيق الشمول المالي بالجزائر من خلال التنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق واحتياجات العملاء والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية[1]، ووصولا الى اللوائح التي كرست المعاملات البنكية الاسلامية بالبنوك العمومية خاصة والتي من شأنها تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين لاسيما أنّ وكالات البنوك العمومية منتشرة عبر كامل التراب الوطني[2].

أمّا عن معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر فهي مقبولة نوعا ما، حيث سجل مؤشر الشمول المالي وفقا لمؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية ارتفاعا من 33,3% سنة 2011 إلى 50,5% سنة 2014 ثمّ تراجع بعدها إلى 42,8% سنة 2017، أما بالنسبة لمؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية فقد سجل ارتفاعا من 4,3% سنة 2011 إلى 13,8%سنة 2014 في حين تراجع سنة 2017 إلى 11,4% ، ويعود سبب ذلك في توجيه الأفراد للاضافي من دخولهم للاستهلاك بدل الادخار لاسيما بعد ارتفاع الأسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول ، في حين سجل معدل الشمول المالي المرتكز على مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ارتفاعا من 1,5% سنة 2011 إلى 2,2% سنة 2014 ثم إلى 5% سنة 2017[3].

ويرجع انخفاض معدل الشمول المالي في الجزائر الى عدة أسباب نذكر منها[4]:

---

[1] - حمدوش وفاء، عماني لمياء، **أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021، ص 117.

[2] - **كلمة السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي**، يوم 27 أفريل 2020، على الموقع الاكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communication_27042020gouv.pdf

[3] - سعدان آسيا، محاجبية نصيرة، **واقع الشمول المالي في بلدان المغرب العربي -دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10 ، العدد 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص-ص 752-755.

[4] - العديد من المصادر:

- سعدان آسيا، محاجبية نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 752-755.

- عمار ياسف أوسياف، شاوي شافية، **الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020، ص ص 125- 138.

- غياب التثقيف المالي: حيث أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن مستويات الثقافة المالية للبالغين متواضعة حيث وصلت إلى 33%.

- ضعف البنية المالية التحتية: والتي تشمل: عدم موائمة البيئة التشريعية التي تنظم النشاط البنكي للتطورات الحاصلة في الساحة البنكية، كالتأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية وكذا اصدار قوانين لاتحمل معها تعليمات لشرح كيفية تطبيقها.

- ضعف الشبكة البنكية: أي مدى توزيع الوكالات البنكية عبر كامل التراب الوطني، فمن خلال الجدول التالي نجد أنه يوجد ارتفاع طفيف لعدد وكالات البنوك العمومية حيث بلغت 1151 وكالة سنة 2018 مقارنة بـ 1113 سنة 2014، أما بالبنوك الخاصة فقد ارتفع عدد الوكالات بها من 332 وكالة ف سنة 2014 إلى 373 وكالة سنة 2018، وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية فقد انتقل عدد الوكالات بها من 86 وكالة سنة 2014 إلى 95 وكالة سنة 2018، في حين سجل مؤشر الكثافة البنكية هو الأخر ارتفاعا بالرغم من ازدياد عدد الوكالات البنكية ، حيث انتقل من وكالة واحدة لكل 25630 مواطن في 2014 إلى وكالة واحدة لـ 560 26 مواطن في سنة 2018.

الجدول رقم (17): عدد الوكالات والكثافة البنكية بالنظام البنكي الجزائري (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد وكالات البنوك	1445	1469	1489	1511	1524
عدد وكالات البنوك العمومية	1113	1123	1134	1146	1151
عدد وكالات البنوك الخاصة	332	346	355	365	373
عدد وكالات المؤسسات المالية	86	87	88	95	95
عدد وكالات المؤسسات المالية العمومية	77	78	79	79	80
عدد وكالات المؤسسات المالية الخاصة	9	9	9	16	15
إجمالي عدد الوكالات	1531	1556	1577	1606	1619
معدل الكثافة البنكية	25630	25660	25900	26276	26560

المصدر: العديد من المصادر:

-التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، ص-ص 75-76.

-التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016، ص 82.

-التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015، ص 91.

- تقليدية الخدمات المقدمة: ان انعدام المنافسة في السوق البنكية الوطنية، جعل البنوك تقدم نفس الخدمات وبنفس الأسعار خاصة البنوك العمومية وهو ما ساهم في احجام العملاء على التعامل مع هذه البنوك.

- ضيق استخدام البطاقات البنكية وثقل إجراءات طلب القروض بالإضافة الى ضعف الحماية المالية للعملاء.

خامسا: التوسع في الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

تعرف الصيرفة الإلكترونية على أنها: " تقديم الخدمات البنكية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي من خلال الانترنت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسوب الشخصي، فهي تتيح الخدمة البنكية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة أقل ودون التقاء مكاني بين العميل والبنك"[1].

[1]- نور الدين جليد، أمينة أبركان، **الصيرفة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية**، مجلة معارف، العدد 10، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2011، ص 352.

وتوفر الصيرفة الإلكترونية عدة مزايا للبنوك أهمها[1]:

- التقليل من المعاملات والوثائق الورقية بحيث أن جزء من الإجراءات تتم عن طريق الشبكة دون الحاجة إلى استخدام الأوراق.

- فتحت المجال أمام البنوك صغيرة الحجم والتي تعمل في مجال ضيق لتوسيع نشاطها عالميا حيث دخلت إلى أسواق جديدة.

- القدرة على إدارة العمليات البنكية عبر شبكة الانترنت بكفاءة عالية من أي موقع جغرافي.

- إمكانية تسليم بعض الخدمات إلكترونيا وبسرعة دون الحاجة إلى الانتظار مثل كشف الحساب والرصيد وغيرها.

- توفر السرية في التعامل بين البنك وعميله حيث لا يمكن أن يرى أي طرف من طرفي التعامل الإلكتروني الآخر.

شهدت الجزائر دخولا متأخرا للصيرفة الالكترونية وانتهاجها، وذلك ليس مقارنة بالدول المتقدمة فقط وانما أيضا مقارنة بالدول النامية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتساوى معا في العديد من مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل السبب وراء ذلك يعود الى[2]:

* الرغبة في الحفاظ على العملة الصعبة داخل حدود الوطن باعتبار أن مجال الصيرفة الالكترونية بمفهومه الواسع يتعلق بالسماح لتعامل الأفراد والمؤسسات بمختلف العملات وباعتبار أن الطلب على السلع والخدمات الخارجية أكبر بطبيعته من عرض السلع والخدمات المحلية في الخارج فان فتح حرية أكبر في التعامل الالكتروني يؤدي الى خروج مبالغ كبيرة من العملة الصعبة نحو الخارج.

*التخوف من عمليات القرصنة الالكترونية وضعف الأمن المعلوماتي باعتبار أن المجال هو مجال جد حساس يتعلق أساسا بالمنظومة البنكية والمالية الأمر الذي يتطلب حيطة أكبر في تعميم هذا الأسلوب من الصيرفة.

*التأخر النسبي في تحسين جودة وسرعة وثبات شبكة الأنترنت الأمر الذي يجعل المتعاملين يتجنبون الاعتماد الكلي على خدمات البنوك الالكترونية خاصة وأن الأعمال المتعلقة بالقطاع معروف عنها أنها لا تحتمل التأخير وتعطي أهمية كبيرة لعنصر الوقت والزمن.

*عدم مواكبة المؤسسات التجارية لأساليب الدفع الالكتروني من خلال انعدام وقلة أجهزة التسديد الالكتروني بها.

* ضعف ثقافة المعاملات المالية الالكترونية للأفراد وحتى المؤسسات وتفضيلهم لأساليب تقليدية في الوفاء بالتزاماتهم المالية والحصول على المستحقات المالية سواء مع البنوك أو هيئات أخرى.

أما فيما يتعلق **بواقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر** نلخصها فيما يلي:

* **عدد الخدمات البنكية الإلكترونية:** بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من مجموعة البنوك الممارسة للصيرفة الإلكترونية في الجزائر في سنة 2017 حوالي 97 خدمة بين خدمات متشابهة وأخرى متمايزة، ويوجد تباين كبير بين البنوك العمومية في عدد خدماتها الإلكترونية المقدمة، حيث يعتبر البنك الوطني الجزائري (15 خدمة إلكترونية) وبنك

[1]- سعدان أسيا، **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عصرنة النظام البنكي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018، ص 112.

[2]- بلبالي عبد الرحيم، **واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وأليات تفعيلها**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 3، العدد 02، جامعة أبي يكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 202، 203.

التنمية المحلية (11خدمة إلكترونية) أكثر مبادرة من باقي البنوك العمومية (06 خدمات إلكترونية على الأكثر) في التعامل بمبادئ الصيرفة الإلكترونية. إلا أن عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة لدى البنوك العمومية يقل عن ما تقدمه بعض البنوك الخاصة كبنك سوسيتي جنرال (19 خدمة إلكترونية) وترست بنك (16 خدمة إلكترونية) وبي أن بي باريبا (10 خدمات إلكترونية)[1].

***عدد البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر:** عرفت البطاقات البنكية المتداولة تطورا من حيث العدد خلال الفترة من 2008 إلى 2015، إلا أن هذا التطور كان بوتيرة سريعة نوعا ما في بداية الفترة لكن سرعان ما بدأ في الانخفاض تدريجيا خاصة في سنتي 2012 حيث انتقل معدل نمو عدد البطاقات البنكية المتداولة من 67.83% سنة 2009 إلى 01.90% سنة 2012، وقد شهد هذا المعدل ارتفاعا طفيفا جدا خلال السنتين المواليتين حيث وصل إلى 02.10% و02.47% سنتي 2013 و2014 على التوالي لينخفض من جديد إلى 01.46% سنة 2015، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة في الجزائرومعدل نموها (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البطاقات	783311	1056018	1075989	1098566	1125689	1142145
معدل النمو(%)	/	34.81	01.90	02.10	01.47	01.46

المصدر: سعدان أسيا، **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عصرنة النظام البنكي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018، ص 327.

***عدد عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية في الجزائر:** يتم استعمال البطاقات البنكية في الجزائر كأداة سحب أكثر من الدفع، وهو ما يتضح من الجدول التالي حيث تجد أن عدد عمليات الدفع بالبطاقات البنكية لا يكاد يذكر أمام عدد عمليات السحب.

الجدول رقم (19): تطور عدد عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية في الجزائر (2010-2013)

السنوات	2010	2011	2012	2013
عدد عمليات السحب	3763775	5271326	4582279	5280881
عدد عمليات الدفع	1805	5299	7729	7732

المصدر: عياش زبير، نسيم بوكحيل، **تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة، حالة الجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ،العدد05، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2017، ص 597.

***تطور عدد الصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني:** بدأ إدخال آلات السحب الآلي للنقود للجزائر سنة 1997، ليصل عدد الأجهزة خلال سنة 2002 إلى 250 جهازا موزعة على كبريات المدن الجزائرية، أما فيما يتعلق بنظام الدفع الإلكتروني فقد تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري منذ سنة 2002، ونفذت العملية في مرحلتين: الأولى كانت فيها الشبكة وطنية والثانية تم فيها ربط الشركة مع مختلف دول العالم[2].

والجدول التالي يوضح تطور عدد الصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

[1] - بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، **واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين معيقات التوسع ومتطلبات النجاح**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 80، جوان 2019، ص –ص 100-101.

[2] - سعدان أسيا، مرجع سبق ذكره، ص 331.

الجدول رقم (20): تطور عدد الصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر (2010-نوفمبر 2015)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	نوفمبر 2015
عدد الصرافات الآلية	636	647	543	475	539	570
أجهزة الدفع الإلكتروني	2897	3047	2965	2986	2737	3035

المصدر: بوخاري فاطنة، **واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية (2002-2017)**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص ص 145، 146.

من الجدول السابق يتضح مايلي:

- أنّ تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال سنتي 2010و 2011 حيث انتقل عدد الصرافات من 536 إلى 647 صراف آلي أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 17.45%، وهي السنة التي سجلت بها أكبر عدد من الصرافات الآلية خلال القترة الممتدة من 2010 الى 2015، ليتراجع عدد الصرافات الآلية بعدها ويصل الى أدنى قيمة وهي 475 صراف آلي سنة 2013، ثمّ عاود الارتفاع ووصل إلى 539 صرافا سنة 2014 و570 صرافا في نوفمبر 2015.

- أنّ عدد أجهزة الدفع الإلكتروني تطور من 2897 جهاز سنة 2010 إلى 3047 جهاز سنة 2011 وهي أقصى قيمة بلغها عدد أجهزة الدفع الإلكتروني بمعدل زيادة قدر بـ 5.17% ثم تراجعت خلال الفترة من 2012 وحتى 2014، أما في نوفمبر 2015 فقد عاودت الارتفاع من جديد حيث بلغ عددها 3035 جهازا أي بمعدل نمو قدره 10.89٪.

***المعاملات البنكية عبر الانترنت والهاتف النقال[1]:** تملك كل البنوك في الجزائر مواقع الكترونية على شبكة الانترنت، إلا أنّ أغلب هذه المواقع ذات طابع معلوماتي بمعنى يتم استخدامها كواجهة لتسويق الخدمات البنكية فقط، في حين اعتبرت مواقع البنوك التي أبرمت عقود مع شركة الجزائر للخدمات البنكية بأنها مواقع تفاعلية أي أنها تسمح بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه، كالبريد الإلكتروني، فحص الحسابات الجارية والتحويل بين الحسابات، ومن بين هذه البنوك نذكر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك السلام وبنك البركة إضافة إلى BNA PARIBAS.

كما قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأول مرة في الجزائر باستخدام الهاتف النقال لأداء بعض المعاملات البنكية في إطار برنامج الحكومة لتحديث ورقمنة النظام البنكي الجزائري، حيث تسمح الخدمة البنكية عبر الهاتف النقال (m-banking) للعملاء الذين يملكون حساب بنكي القيام بكل سرية وأمان بأداء عمليات بنكية على مدار الساعة كالإطلاع على أرصدة حساباتهم البنكية والقيام بتحويلات مالية والتعرف على مختلف العمليات والقيام بتسيير البطاقات والشيكات، ولقد أطلقت هذه الخدمة بالتعاون مع متعامل الهاتف النقال أوريدو، وأيضا عمل البنك الوطني الجزائري على توفير الشباك البنكي عن طريق النقال للإطلاع على الرصيد وأداء بعض المعاملات أهمها دفع الفواتير الهاتفية وتعبئة الخط المسبق الدفع الخاصين بشركة موبيليس، إضافة إلى تقديم خدمات خاصة بالإطلاع على الرصيد ومتابعة حركته والإعلام بتغيراته عن طريق رسائل نصية قصيرة، كما قامت بها عدة بنوك كسوسييتي جنرال الجزائر، بنك الخليج الجزائر وفرانس بنك الجزائر وغيرها.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 333، 334.

تمهيد:

رغم ما ميز النظام البنكي من إصلاحات والتي لا يمكن انكار نتائجها لاسيما فيما يتعلق بتسيير وإدارة المخاطر الا أنه لابد من استمرار وتيرة الإصلاحات وذلك بالنظر للتحديات الكبيرة والمتنوعة التي مازالت تواجه النظام البنكي في الجزائر، والتي نذكر أهمها في:

أولا-ضعف كفاءة الموارد البشرية بالبنوك الجزائرية:

انّ التوظيف في البنوك بالنسبة للموظفين الجدد يعتمد على عنصر المحسوبية، أما بالنسبة للموظفين القدامى بالبنك فهم غالبا كبارا في السن بمعنى أنهم واصلوا مسيرتهم في هذه البنوك معتمدين على التسيير الإداري الروتيني وغير المتطور مع مهنة البنوك، فعلى الرغم من مجهودات الجامعة التي تعمل على تخريج دفعات بتكوين جيد ومؤهلين ليصبحوا إطارات في المستقبل، وإنشاء شركة تكوين بين البنوك غير أنها تبقى عاجزة عن توفير جميع الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات الضخمة للبنوك في مجال التكوين التطبيقي وفي جميع الفروع والمدرسة العليا للبنوك التي تم تشغيلها منذ 1996 والقادرة على تكوين متخصصين ما بعد التدرج لا يتم اللجوء إليها إلا قليلا من قبل البنوك التي يبدو أنها تهمل الجانب النوعي لإطاراتها، حيث بقي مستوى التأطير محدودا نوعا ما من حيث التكوين[1].

وعليه لابد من الارتقاء بالعنصر البشري ورفع كفاءته، كما يجب تطوير امكانياته بما يتماشى ومستجدات الساحة البنكية بشكل دائم، وذلك حتى يستطيع المساهمة حقيقة في تحسين أداء البنك الذي يعمل به، ومنه انجاح مشروع عصرنة النظام البنكي الجزائري.

ثانيا- تركز هيكل السوق وانعدام المنافسة البنكية:

هناك عدد من المؤشرات التي يعتمد عليها لتحديد ووصف هيكل السوق البنكية والوقوف على مدى تركز أو تنوع هذه السوق، من بينها: توزيع هيكل البنوك العاملة بحسب الملكية (عامة، خاصة)، (محلية، أجنبية)، (تقليدية، إسلامية)، بالإضافة الى حصة كل منهما من إجمالي الودائع البنكية والقروض، ناهيك عن مؤشرات تقيس مستوى تركز هيكل السوق البنكية استنادا الى حصة أكبر ثلاثة أو خمسة أو عشرة بنوك عاملة في الدولة من حيث اجمالي الودائع أو القروض[2].

ويتسم النظام البنكي الجزائري بارتفاع مستوى التركز البنكي، حيث تستحوذ البنوك العمومية على هيكل السوق البنكية سواءا من حيث الودائع أو الإقراض وهذا ما ساهم في انخفاض مستويات المنافسة، كما أثر سلبيا على مدى تطور الخدمات البنكية والمالية ومنه ارتفاع كلفة تقديم هذه الخدمات، علاوة عن ذلك فان هذه الأخيرة ستعمل على استبعاد جزء من المجتمع من الشمول المالي لاسيما وأنه قد تأكد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التركز البنكي من جهة ومستويات المنافسة البنكية أو الشمول المالي من جهة أخرى.

---

[1] - شعابنية سعاد، سعدان آسيا وآخرون، **البنوك الجزائرية في ظل تطبيق مقررات لجنة بازل-واقع وتحديات-**، مجلة بونة للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، جامعة باجي مختار، عنابة، 2019، ص-ص 153-154.

[2] - هبة عبد المنعم، كريم زايدي، **المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، جوان 2020، ص27.

ثالثا- تراجع ثقة الأفراد بالمعاملات البنكية:

ان التحدي الحقيقي الذي يطرح أمام البنوك في الجزائر لاسيما العمومية منها، هو البحث عن كيفية استرجاع ثقة المواطنين بها، والتي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بعد أزمة البنوك الخاصة، من خلال قيام البنوك بحملات تحسيسية وتوعوية لتثقيف المواطنين ماليا وكذا توضيح أهمية الاعتماد على خدمات البنوك ومدى تأثير ذلك إيجابيا على حياة المواطن وكذا الاقتصاد الوطني.

رابعا- ضعف البنية التحتية للنظام البنكي الجزائري:

إن عمل النظام البنكي في الوقت الحالي يتحكم فيه إلى حد كبير توفر البنية التحتية وحداثها في نفس الوقت، الأمر الذي يستدعي العمل على:

- توفير العتاد الإلكتروني الحديث واعادة النظر في أسعاره، إلى جانب توفير برمجيات خاصة بالبنوك المحلية وعدم استيرادها من الخارج.

- السيطرة على الأعطال الفنية المتكررة التي تعاني منها مكونات البنية التحتية وتقليصها قدر الإمكان، وتصليحها في فترة زمنية قصيرة إن حدثت.

- ضرورة تحرك الدولة باتجاه تدعيم تواجد الخدمات البنكية الإلكترونية من خلال توفير المتطلبات الأساسية التي يخرج نطاق توفيرها عن صلاحيات البنك والتي تعد في نفس الوقت ضرورية لممارسة العمل البنكي الإلكتروني كزيادة قوة تدفق الانترنت.

خامسا- عقبات ممارسة المحاسبة البنكية في الجزائر:

ان الممارسة المحاسبية البنكية في الجزائر يشوبها العديد من المشاكل والصعوبات، والتي يجب العمل على تذليلها حتى تسهل عملية تطبيقها في الواقع بما يتلاءم ومتطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي، ولذلك وجب على السلطات المالية بالجزائر العمل على[1]:

- اصلاح النظام الجبائي الجزائري ليصبح أكثر توافقا وملائمة للتطورات التي مست المنظومة البنكية الجزائرية والتي من أهمها: قواعد النظام المحاسبي المالي البنكي.

- العمل على تطوير وتفعيل أداء السوق المالي في الجزائر حتى تسهل عملية تقييم الأصول والخصوم وفقا للقيمة العادلة.

- الارتقاء بالإطارات والكفاءات البشرية بالبنوك عن طريق تكوينهم وتنمية معارفهم حتى يتسنى لهم الالمام بمستجدات الساحة البنكية المحاسبية المحلية والدولية، لاسيما وأنّ الواقع كشف أن البعض ممن يتولون مناصب هامة في البنوك لا يفقهون حتى المفاهيم الأولية للمعايير المحاسبية الدولية، فما بالك بالمفاهيم الصعبة كالتي ترتبط بقياس الأدوات المالية والتحوط.

سادسا- ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج الجهاز البنكي الى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد، وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي

[1]- عماري صليحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 302.

للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع والقيام بالعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة[1].

سابعا- استعادة السيولة المتداولة بالسوق الموازية للدائرة الرسمية:

إن قطاع البنوك من شأنه المساهمة في التقليل من حجم الأموال المتداولة بالسوق غير المنظمة، كما يمكن اعتماد ما سبق كآلية للتخفيف من حدّة أزمة السيولة التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري منذ تراجع سعر النفط وحتى تفاقم جائحة كورونا، وذلك من خلال تطوير منظومة الدفع الالكتروني عن طريق البطاقات البنكية وتقليص العمل بالصكوك والدفع النقدي وتنويع طرق سحب المواطنين لأموالهم والدفع لالتزاماتهم المالية للتخفيف من استخدام النقد في الاقتصاد، وكذا تقليص تفضيل الأسر في الجزائر للسيولة النقدية والخروج من هيمنة الدفع التقليدي على مجمل المعاملات المالية والتجارية، ومنه استعادة جزء من الاقتصاد غير الرسمي للبنوك[2]

وعليه يمكن القول ان التحدي الحقيقي الذي يطرح أمام البنوك في الجزائر لاسيما العمومية منها، هو البحث عن كيفية استرجاع ثقة المواطنين بها، والتي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، من خلال قيام البنوك بحملات تحسيسية وتوعوية لتثقيف المواطنين ماليا وكذا توضيح أهمية الاعتماد على خدمات البنوك ومدى تأثير ذلك إيجابيا على حياة المواطن وكذا الاقتصاد الوطني.

ثامنا- محدودية حصة الصيرفة الاسلامية: لا تزال حصة البنوك الإسلامية في السوق البنكية المحلية محدودة وهامشية لا تكاد تتجاوز نسبة 3 % إلا قليلا، غير أن المأمول أن وضع الإطار القانوني للمالية الإسلامية سيرفع حصة التمويل الإسلامية بشكل معتبر، ولكي يتحقق ذلك فإن هناك العديد من المتطلبات الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار، لعل أهمها:

- استكمال المنظومة التشريعية والأطر القانونية المنظمة لسوق الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك العالقة بين البنوك الإسلامية وبنك الجزائر (المركزي)، حيث إن من متطلبات توافق البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية أن تكون كل معاملاته متوافقة مع الضوابط الشرعية بما فيها علاقته بالبنك المركزي، علما أن بنك الجزائر إلى الآن لا يفرق في علاقته بين البنوك (تقليدية أو إسلامية).
- التأكد من أن المنتجات والعقود التي يتم طرحها في السوق متوافقة فعال مع ضوابط الشريعة الإسلامية وليست مجرد منتجات صورية، وهذا يستدعي هيئات رقابة شرعية، وإن كان النظام قد حدد ما يعرف بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وإن لم يحدد طريقة إنشائها وتعيين أعضائها، غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أهمية أن تضم هذه الهيئة علماء في فقه المعاملات وخبراء ذوي تجربة عملية في مجال المصرفية الإسلامية[3].

إن توفير الخدمات البنكية الإسلامية من شأنه استقطاب رؤوس الأموال الموجودة خارج القطاع البنكي والتي يرفض أصحابها التعامل مع البنوك التقليدية، والذي سينعكس بدوره على قدرة البنوك في تمويل المؤسسات وتسريع وتيرة الإقلاع الاقتصادي.

---

[1]- بهناس عباس، بن احمد لخضر، المرجع سبق ذكره، ص45.

[2]- شايب محمد، **الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد 1، العدد 4 المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة ، ص215.

[3]- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، المرجع سبق ذكره، ص-ص 42-43.

تاسعا- تنامي نسب القروض المتعثرة:

ان ارتفاع نسب القروض المتعثرة من شأنه أن ينعكس سلبا على صافي أرباح البنوك، ومنه على الأداء الكلي للبنك، لهذا تسعى معظم البنوك لتحديد مسببات هذه الظاهرة ودراستها حتى يتسنى لها الحد من تفاقم مشكل تعثر القروض لديها.

وتنحصر الأسباب المؤدية لتزايد نسب القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بالبنوك العاملة في الجزائر، لاسيما البنوك العمومية منها، في: انخفاض كفاءة القائمين على دراسة ملفات القروض المقدمة من العملاء، عدم دقة وسلامة دراسات الجدوى المقدمة للبنوك، ضعف القدرات الاستثمارية للعملاء طالبي القروض وأيضا استخدام العملاء لأموال القروض في غير الغرض الذي منح لأجله.

وحتى يتم التحكم في نسب القروض المتعثرة بالبنوك العمومية وكذا نظيرتها الخاصة في الجزائر القيام بالإجراءات التالية[1]:

- العمل على تفعيل القواعد التنظيمية المرتكز عليها في اعداد السياسة الائتمانية للبنوك والاعتماد الصارم لها يساهم في اتخاذ القرار الائتماني السليم ومنه التقليل من مخاطر القروض المتعثرة.

- استمرار بنك الجزائر في الإصلاحات المرتبطة بتعزيز متانة وسلامة القطاع البنكي بما يساعد في الحد من نمو القروض المتعثرة.

- اتخاذ المراجعة الدورية للقروض كإجراء احترازي مبكر لتجنب زيادة نسب تعثر القروض وذلك من خلال: متابعة الظروف الخاصة بالمقترض والتأكد من توظيف موظفين ذات كفاءة مهنية عالية بالعملية الائتمانية.

- التطوير الدائم لقدرات الإدارات الائتمانية في البنوك لاسيما تلك المرتبطة بالتعامل مع القروض المتعثرة والقيام بدراسة معطيات المؤسسات والأشخاص المقترضين من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض وحجم القروض المتعثرة.

-تشجيع وجود آليات لتسوية القروض المتعثرة خارج إطار المحاكم، وأهمية قيام السلطات الرقابية بوضع خطط كفيلة بمعالجة تحديات تعثر القروض وكيفية معالجتها.

- منح القروض بناء على الضمانات واعتمادا على الجدارة الائتمانية، مع تسهيل الإجراءات الإدارية لضمان تحصيل الضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

عاشرا- بطء عملية دمج الصيرفة الإلكترونية في البنوك:

تشهد عملية دمج الصيرفة الالكترونية في النظام البنكي الجزائري تباطؤ ا واضحا وذلك بفعل[2]:

- انعدام ثقة العملاء اتجاه الأنظمة الالكترونية الحديثة.

- قلة الموارد المالية اللازمة لاقتناء التجهيزات الحديثة ولاستخدام إطارات وكفاءات مختصة بهذا المجال.

- غياب الوعي الكافي لدى المجتمع الجزائري بمنافع الصيرفة الإلكترونية.

---

[1]- جمال بلقاسم حسن، **القروض المتعثرة وآثارها على القطاع المصرفي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 56، 2019، ص-ص 29-30.

[2]- بوخاري فاطنة، **واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية (2002-2017)**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص 148.

- عدم فاعلية نظام الأمن المعلوماتي وغياب تنظيمات وقوانين رقابية صارمة عن بعض النشاطات البنكية الالكترونية، نتيجة استباق الدولة الجزائرية في تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية قبل وضع البنية التحتية اللازمة لمثل هكذا مشروع.

وحتى يتم تدارك هذا البطء لابد من القضاء على الصعوبات التي تعيق هذه العملية، والتي تتمثل أساسا في:

- العمل على تكوين إطارات بنكية ذات كفاءة عالية في مجال العمل البنكي الالكتروني.
- نشر الثقافة المالية الالكترونية وتحسيس العملاء بأهمية ومميزات الصيرفة الالكترونية، مع ضرورة زرع الثقة لدى الأفراد بأدوات الدفع الإلكترونية من خلال المعالجة الفورية للأعطال التي تعاني منها تجهيزات البنوك أو للأخطاء التي تسجل على مستوى أداء العمليات، إضافة إلى تخفيض رسوم هذه الخدمات مقارنة بالخدمات التقليدية لضمان زيادة الإقبال عليها.
- حث الأفراد على استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية والاستفادة من ظروف جائحة كورونا، والتي أملت على العالم كله ضرورة تجنب التجمعات والاعتماد على المعاملات الالكترونية.
- توفير كل التجهيزات والوسائط الالكترونية اللازمة لمشروع الصيرفة الالكترونية وذلك بما يتوافق واحتياجات العملاء بالواقع وليس بشكل عشوائي.
- الانطلاق في خصخصة البنوك العمومية لكسر سيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية الوطنية وكذا خلق المنافسة بين البنوك وهو الأمر الذي سيسمح بتسارع البنوك العاملة في الجزائر نحو عصرنة خدماتها وتطوير منتجاتها البنكية الالكترونية.

شهد النظام البنكي عدة اصلاحات ارتبطت في المجمل بتطورات الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم امن انعكاساتها الإيجابية على تطور قطاع البنوك بالجزائر، إلا أن كل هذا يتم في ظل سيادة منطق تسيير لم يتماشى مع جوهر الإصلاح الهيكلي الذي يبقى بعيدا عن مستويات الأداء ونوعية الخدمات المتعارف عليها دوليا.

كما يتضح من خلال الدراسة أن النظام البنكي الجزائري يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية والتنظيمية والتي تفرض ضرورة تداركها في أسرع وقت حتى يتمكن من الانسجام مع الأنظمة البنكية العالمية من جهة.

ومما سبق تحليله يمكن تلخيص **نقاط قوة النظام البنكي** الجزائري في مايلي:

- تحول البنوك الجزائرية من التخصص إلى الصيرفة الشاملة من خلال: تنويع تشكيلة خدمات صيرفة التجزئة بالبنوك الجزائرية، التوسع في نشاط التأجير التمويلي والعمل كوسطاء في مجال الاستثمار ببورصة الجزائر، بالإضافة الى تنوع السوق وتزايد الموارد المجمعة بفعل ازدياد عدد العملاء، وهو ما يسمح بوضع سياسة اقراضية متنوعة.
- التوسع النسبي في نشاط الصيرفة الالكترونية.
- العمل على تبني المعايير الدولية المنظمة للنشاط البنكي كمعايير بازل الثالثة ومعايير التقارير المالية للمحاسبة الدولية.
- إدراك السلطات أن تطهير محفظة البنوك العمومية يؤمن لها الاستمرارية ويسمح لها بتدارك الوضع للعمل من أجل تحقيق مردودية أكبر.

أما فيما يتعلق **بنقاط الضعف** فيمكن حصرها في:

- عدم الاستفادة من التمويل البنكي الإسلامي لفترات طويلة، حيث ينحصر عدد البنوك التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في كل من بنك البركة وبنك السلام.
- هيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي الجزائري فهي تستأثر بأغلب الحصة السوقية وهو ما أثّر سلبا على المنافسة بالسوق البنكية الجزائرية،
- ضعف تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك وفروعها عبر التراب الوطني مع انخفاض الكثافة البنكية بالجزائر مقارنة بعدد السكان.
- عدم نجاعة المنظومة البنكية في أداء دورها التنموي، والمتمثل في توزيع الأموال المتاحة لديها على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن لها الملائمة بين احتياجات السيولة وتحقيق العائد والربحية.
- صغر حجم رأس مال البنوك الجزائرية على الرغم من تطورها وذلك مقارنة مع نظيرتها العربية والمغاربية.
- عدم فعالية النظام البنكي بالجزائر وذلك بفعل غياب المنافسة بالسوق البنكي، التأخر التكنولوجي وافتقار البنوك الجزائرية لمراكز البحث والتطوير وانخفاض القدرة التنافسية لها بسبب ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.
- نمو القروض المتعثرة بالبنوك العمومية بالرغم من لجوء خزينة الدولة إلى تطهير محافظها.

وفي ضوء الدراسة، فقد تم اقتراح عدد من الحلول بنوع من التفصيل والتي يمكنها تحسين أداء النظام البنكي الجزائري إلى حد بعيد، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعزيز البنية التحتية اللازمة لممارسة العمل البنكي الحديث.

- مسايرة ما يحدث على مستوى العمل البنكي الدولي سواء من الجانب التنظيمي كالقوانين التي تحكمه وتنظمه، أو من جانب الأداء المتعلق بنوعية وجودة الخدمات المقدمة وتسعيرتها.
- تأهيل الإطارات البنكية واستقطاب الكفاءات لأن المورد البشري هو العنصر الأساسي الذي يساهم في نجاح أي عملية.
- تعزيز الشمول المالي وتغطية كافة التراب الوطني وإيصال الخدمات البنكية لمن يحتاجها أيا كان مكانه.
- نشر الثقافة المالية وغرسها في أجيال المستقبل لضمان استمرارية الطلب على خدمات البنوك والرفع من مستويات أدائها.
- الانفتاح على جميع العمليات التي من شأنها تنشيط القطاع البنكي سواء كانت تقليدية أو إسلامية.

أولا- الكتـب:

1- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008

2- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك: تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية، مصر، 2009.

4- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

5- منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011.

6- محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة أكاديمية وتطبيقية موثقة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

7- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، 2006.

8- غالم عبد الله، العولمة الاقتصادية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

9- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

10- بوفاسة سليمان، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018،

11- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.

12- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2014.

13- فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

14- عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

15- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

16- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.

17- أيمن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، دون سنة نشر.

18- بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2000.

ثانيا: الرسائل الجامعية والمطبوعات البيداغوجية:

1- مفتاح حسن، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية، دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراة غير منشورة، ص ص 165-166.

2- عماري صليحة، المعايير الدولية للتقييم والتشخيص المالي والمحاسبي في البنوك، أطروحة دكتوارة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2019.

3- لعراف فائزة، زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015.

4- كريمة بن صالح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية في البنوك دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس،2019.

5- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

6- بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوارة غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

7- محرزي جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

8- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2014.

9- سعدان أسيا، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عصرنة النظام البنكي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018.

10- شعابنية سعاد، مطبوعة بيداغوجية في مادة النظام المصرفي الجزائري، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة.

11- بن أشنهو فريدة، مطبوعة بيداغوجية لدروس النظام المصرفي والمالي الجزائري، السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس.

ثالثا: المقالات والدوريات:

1- حمدوش وفاء، عماني لمياء، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021.

2- سعدان آسيا، محاجبية نصيرة، واقع الشمول المالي في بلدان المغرب العربي -دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10 ، العدد 3، سبتمبر 2018.

3- سايب عبد الله، بن عمارة نوال، عطية العربي، واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(العدد03)، ديسمبر، 2015

4- بلعباس عبد الرزاق، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، مبادرة مبكرة لانشاء مصرف إسلامي في الجزائر أواخر عشرينات القرن الماضي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013،

5- س بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفى، تحليل مؤشرات السلامة البنكية في الجزائر، حالة CPA وAGB، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، 2017.

6- حسين منال، درهون هلال، النظام المحاسبي البنكي كنظام معلومات، مجلة الأبحاث الاقتصادية (العدد 16)، جامعة البليدة 2 ، 2017.

7- محمد جموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة ورقلة 13 أفريل 2011، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

8- رايس حدة، دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، مارس 2006.

9- خليفة أسياء، للوشي محمد، تطبيق مقررات بازل 3 من طرف المنظومة البنكية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي(العدد السادس)، 2016.

10- بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين معيقات التوسع ومتطلبات النجاح، جملة بحوث اقتصادية عربية، العدد 80، جوان 2019.

11- وليد عبد مولاه، دور القطاع التمويلي في التنمية، دورية جسر التنمية، العدد الخامس والثمانون، سبتمبر 2008، السنة 8، المعهد العربي للتخطيط،.

12- حميد قرومي، تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة معارف قسم 1، السنة السابعة، العدد 12، جوان 2012.

13- بلهاشمي جهيزة، غريسي العربي، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري ضمن متطلبات الحوكمة الرشيدة، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة حمة الأخضر، الوادي، الوادي، 2019..

14- بومدين محمد الأمين، تلمساني حنان، (2015): النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي وفق مقترحات لجنة بازل كآلية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات: دراسة ميدانية على فروع البنوك الجزائرية ولاية سعيدة، مجلة البشائر(العدد الثاني).

15- بوخاري فاطنة، واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية (2002-2017)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020.

16- عمار ياسف أوسياف، شاوي شافية، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020.

17- نور الدين جليد، أمينة أبركان، الصيرفة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية، مجلة معارف، العدد 10، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2011.

18- بلبالي عبد الرحيم، واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وأليات تفعيلها، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 3، العدد 02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

19-بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين معيقات التوسع ومتطلبات النجاح، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 80، جوان 2019.

20- شايب محمد، الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد 1، العدد 4 المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة.

21- عمار حمد خلف، قياس تأثير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 64، المجلد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2011.

22-وليد عبد مولاه، دور القطاع التمويلي في التنمية، دورية جسر التنمية، العدد الخامس والثمانون، سبتمبر 2008، السنة 8، المعهد العربي للتخطيط.

23- بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

24- عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.

25- مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي-حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد04، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.

رابعا: المداخلات، المؤتمرات والملتقيات:

1- روابح عبد الباقي، الإصلاح المصرفي في ظل التعديل الهيكلي، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)، 5 و6 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة.

2- عبد الرزاق خليل، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بال2، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة.

3- صليحة بن طلحة، بوعلام معوش، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الدول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية -واقع و تحديات- المنعقد يومي 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر.

4- إبراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2005، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، 2-4 جوان 2007.

5- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، 14 و15 ديسمبر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

6- صالح مفتاح، أداء النظام البنكي الجزائري من قبيل الاستقلال الى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8 و9 مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2005.

7- مصيطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة القدرة التنافسية للبنوك مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري، واقع وأفاق، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2008.

8- تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، الملتقى الدولي حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، الجزائر.

خامسا: الأنظمة والجرائد الرسمية:

1- النظام رقم 14—01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

2- النظام رقم 14-02 المؤرخ في 2014/02/16 والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات.

3- النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، والمتضمن تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة.

4- النظام رقم 4-04 المؤرخ في 2004/07/19، والمحدد للنسبة المسماة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009.

6- قانون النقد والقرض 90-10، الصادر في 14 أفريل 1990، المؤرخ في 18 أفريل 1990، الجريدة الرسمية.

سادسا: مواقع الانترنيت والتقارير السنوية:

1- وليد عيدي عبد النبي، الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي، البنك المركزي العراقي، www.cbi.iq

2- منير إبراهيم هندي، سيف سعيد السويدي، مؤشرات استقرار النظام المصرفي: دراسة تطبيقية على دولة قطر، 1992.

3- علي شريف عبد الوهاب وردة، إبراهيم بن صالح العمر، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها على التأثير في النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، 2007.

4- إبراهيم بن صالح العمر، قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر، دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية.

5- الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.com

6- قندوز عبد الكريم، قعلول سفيان حمدة، الصناعات المالية الإسلامية بدول المغرب العربي، الواقع والتحديات والآفاق، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 01، 2020.https://www.amf.org.ae/ar/content

7- التقارير السنوي لمجموعة البركة المصرفية: https://www.albaraka.com/ar/downloads

8- التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html

9- الموقع الالكتروني لبنك السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html#!/page6

10- الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، البنك العالمي، https://www.albankaldawli.org/.

11- ماهو الشمول المالي: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf.

12- نيفين حسين، دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، 2018، الامارات العربية المتحدة.

13- ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي، جمال هداش محمد، سامية معزوز، دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين وزيادة الشمول المالي- دراسة تطبيقية في مصرفي (بغداد الأهلي التجاري وآشور الدولي.

https://cuesj.cihanuniversity.edu.iq

14- بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، الشمول المالي وآثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، https://cuesj.cihanuniversity.edu.iq

15- كلمة السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، يوم 27 أفريل 2020، على الموقع الاكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communication_27042020gouv.pdf

16- جمال بلقاسم حسن، القروض المتعثرة وآثارها على القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 56، 2019.https://www.amf.org.ae/ar/content

17- التقارير السنوية لبنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Brahim Gana, Identification des principaux indicateurs de développent financier en Algérie par les méthode d'analyse en composantes principales (ACP), évaluation des effet des programmes d'investissement publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif 1, 11- 12 mars.

2- hajer zarrouk, sensibilité de la croissance econmique a l'ouverture du compte capital a travers le developpement financier, 23ème journées d'economie monétaire et bancaire, lille, 22 et 23 juin 2006.